جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

دراسات تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني من منظور تنموي: دراسة تقييمية

إيناس "محمد سعيد" عبد الرحمن فـرّاح

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1435 هـ / 2014 م

دراسات تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني من منظور تنموي: دراسة تقييمية

إعداد:

إيناس "محمد سعيد" عبد الرحمن فرّاح

بكالوريوس إدارة أعمال – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

المشرف: د. زياد صالح قنّام

قُدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس.

القدس – فلسطين

1435هـ / 2014 م

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجـازة رسالة

دراسات تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني من منظور تنموي:
دراسة تقييمية

إعداد الطالبة: إيناس "محمد سعيد" عبد الرحمن فرّاح
الرقم الجامعي: 21110476

المشرف: الدكتور زياد صالح قنّام

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2014/7/23 من لجنة المناقشة المُدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. زياد قنّام التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: د. معتـز القطـب التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: أ.د. عصام الخطيب التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1435هـ-2014م

الإهداء:

إلى من لم أستطع أن أحقق أمنيته في حياته، والدي رحمه الله.

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد، إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها... أمي.

إلى من تعجز كلمات الشكر أن توفيه حقه، إلى رفيق دربي، إلى من لم تكلّ أنامله عن تقديم يد العون لي، إلى من أضاء شموع الأمل في طريقي، زوجي محمد.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أبنائي، لؤي وزيد.

إلى من يفرحون لفرحي ويحزنون لحزني، إخوتي وأخواتي.

إلى أختي الغالية أروى لتعبها معي في العمل الميداني.

إلى أسرة زوجي التي احتضنتني بيد حانية وشجعتني على إكمال تعليمي.

إلى شموع الأمل التي لا تنطفئ، أساتذتي الكِرام.

إلى صديقاتي وزميلاتي المقربات، لدعمهم وتشجيعهم المتواصل.

إلى كل من له فضل علي ممن علمني، أو أرشدني أو قدم لي النصح.

كلمة صغيرة بالأحرف كبيرة بالمعنى، شكراً لكم جميعاً وأدامكم الله للعطاء.

ايناس "محمد سعيد" عبدالرحمن فرّاح

إقــرار

أقــرُّ أنا مقدم هذه الرسالة، أنها قُدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة لأبحاثي الخاصة، بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها لم يُقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

إيناس "محمد سعيد" عبد الرحمن فرّاح

التاريخ:.....

الشكـر والتقديـر

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على استكمال هذا الجهد المتواضع وأتقدم بالشكر لله أولاً، ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة القدس، والتي منحتني شرف دراسة الماجستير فيها، وهي الصرح العلمي الوحيد في مدينة القدس، والشكر إلى معهد التنمية المستدامة بهيئتيه الأكاديمية والإدارية.

الشكر والتقدير إلى الإنسان الدكتور زياد قنام، الذي لم يبخل علي بعلمهِ ومعرفتهِ وخبراتهِ ووقتهِ بالإشراف على الدراسة.

والشكر الكبير للأساتذة المحكمين الكِرام، والذين ساهمت ملاحظاتهم وآراؤهم في رفع مسستوى صدق أداة هذه الدراسة: د. عبد الوهاب الصباغ، د. معتـز القطب، م. ثابت يوسف، أ. أيمن الظاهر، د. عادل ريان، م. أمجد إبراهيم، م. أحمد القنّة.

والشكر الجزيل إلى عضوي لجنة المناقشة: الممتحن الخارجي الأستاذ الدكتور عصام الخطيب من جامعة بير زيت، والممتحن الداخلي الدكتور معتـز القطب من جامعة القدس. لما قدماه من ملاحظات علمية قيمة، ومن وقت وإهتمام للإطلاع على الدراسةِ، ووضع التوجيهات القيمة، التي ساهمت في إغناء الرسالة وإخراجها بأفضل صورة علمية ممكنة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أفراد اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي من كافة الوزارات والمؤسسات، والذين لـم يبخلوا علـي بالوقت والمعلومات. وإلى جميع رؤساء المجالس البلدية والمحلية الذين تمت مقابلتهم، وإلى أعضاء المجالس المحلية، والشكر إلى أصحاب المشاريع وأصحاب المكاتب الإستشارية، لمنحي إهتمامهم ووقتهم ومعلوماتهم.

وأتقدم بالشكر الجزيل لدائرة العلوم الحياتية في جامعة القدس بكافة أعضائها لدعمي المستمر والسماح لي بإكمال دراستي.

ايناس "محمد سعيد" عبد الرحمن فرّاح

التعريفات

التعريفات النظرية:

الأثر البيئي : كل تغيير سلبي أو إيجابي يؤثر في البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط تطويري (وزارة شؤون البيئة، 2000).

التقييم البيئي : العملية التي بموجبها يتم دراسة ومراجعة الآثار البيئية المحتملة للنشاطات التطويرية قبل النظر في منح الموافقة البيئية (وزارة شؤون البيئة، 2000).

تقييم الأثر البيئي : عملية فكرية وتجريبية وتحليلية من أجل التعرف، التكهن، والتفسير حول الآثار البيئية للمشاريع التنموية على كافة الصُعد الإنشائية والقانونية، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة البدائل الممكنة للمشروع واقتراح وسائل منعية ووقائية وعلاجية تأهيلية لهذه الآثار بما يضمن سلامة الأنظمة البيئية واستدامتها (قنام، والبيطار،2014).

تقدير أثر البعد البيئي : عبارة عن وثيقة تقيم العلاقة بين مشروع مقترح والبيئة التي يُراد تنفيذه فيها. وتشمل الوثيقة على التأثيرات المتوقعة للمشروع في تلك البيئة، وكذلك على قائمة مُفصلة بالإجراءات اللازمة لمنع التأثيرات الضارة منها (حمد، 1995).

التدقيق البيئي : تقييم منظم ودوري للإدارة البيئية فيما يخص المنشآت والمرافق والنشاطات القائمة، بغرض حماية وسلامة البيئة (وزارة شؤون البيئة، 2000).

دراسات تقييم الأثر البيئي : دراسات تنبؤية لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير سلبي وإيجابي محتمل لتحديد البدائل المتاحة، وتقييم تأثيرها البيئي، وإختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية واقتراح وسائل تخفيف من التأثير السلبي (الحجار، و العزيزي، 2003).

الموافقة البيئية : الموافقة التي تمنح لصاحب المشروع للبدء في تنفيذ مشروعهِ وفقاً لإحكام النظام المتبع، وهي إما أن تكون مشروطة أو غير مشروطة بعد استكمال إجرءات تقييم الأثر البيئي المناسبة للمشروع. (وزارة شؤون البيئة،2001).

الشروط المرجعية : متطلبات مكتوبة تصدر عن الوزارة أو الجهة المسؤولة لتقييم الأثر البيئي، تغطي تنفيذ التقييم والاستشارات التي يجب القيام بها، وشكل ونوع المعلومات الناتجة عن الدراسة، وهي عبارة عن ناتج دراسة المجال. (وزارة شؤون البيئة، 2001).

<u>التعريفات الإجرائية</u> هذه التعريفات خاصة بالباحثة والدراسة.

منظور تنموي : الجدوى للأبعاد البيئية، والإجتماعية، والإقتصادية، على أساس المؤشرات المختلفة التي أُستخدمت للتعبير عن هذه الأبعاد في دراسات التقييم التي قدمت لوزارة البيئة، وحصلت المشاريع التنموية المبحوثة في هذه الدراسة على الموافقة البيئية استناداً إليها.

دراسة تقييمية : قياس مُقارن بين حالتين: حالة مرجعية (وهي الوضع المتوقع في ظل غياب إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي) والوضع القياسي (الوضع كما هو بعد إعداد الدراسة)، وذلك لقياس مدى تحقق الأبعاد البيئية والإقتصادية والاجتماعية، المفترضة نظرياً نتيجة لإعداد الدراسات البيئية، في الواقع الفلسطيني بظروفهِ الموضوعية المختلفة.

البُعد الاجتماعي : مجموع المؤشرات التي تعكس تأثر الواقع الاجتماعي للمتأثرين نتيجة تنفيذ المشروع التنموي.

البُعد الاقتصادي : مجموع المؤشرات التي تعكس تأثر الواقع الاقتصادي للمتأثرين نتيجة تنفيذ المشروع التنموي.

البُعد البيئي : مجموع المؤشرات التي تعكس تأثر البيئة الطبيعية المحيطة بالمتأثرين نتيجة تنفيذ المشروع التنموي.

اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي : اللجنة التي مهمتها تحضير أو الموافقة على الشروط المرجعية، وتُعنى بمراجعة التقارير التفصيلية، أو دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات، ورفع التوصيات بقرارات التقييم الأثر البيئي. وهي مكونة من 14 عضو ممثلين عن كافة الوزارات والواقعة في مدينة رام الله.

الجدوى النسبية : الجدوى التي يحققها مؤشر تنموي (إجتماعي، إقتصادي، بيئي) بشكل نظري نتيجة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع نسبة لغيرهِ من

المؤشرات في نفس المجال.

الجدوى الواقعية : الجدوى التي حققها مؤشر تنموي (إجتماعي، إقتصادي، بيئي) على أرض الواقع نتيجة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع نسبة لغيرهِ من المؤشرات في نفس المجال.

شدة المعيق : مجموع القيم التي أُعطيت للمعيق من المبحوثين.

شدة مجال المعيقات : مجموع القيم التي أُعطيت لجميع معيقات المجال الواحد من جميع المبحوثين.

الشدة الإجمالية للمعيقات : مجموع القيم التي أُعطيت لكافة المؤشرات التي صنفت كمعيقات من جميع المبحوثين.

نسبة شدة المعيق : (شدة المعيق ÷ شدة مجال المعيقات) x 100

نسبة شدة مجال المعيقات : (شدة مجال المعيقات ÷ الشدة الاجمالية للمعيقات) x 100

الملخص

أُجريت هذه الدراسة بين شهري حزيران من العام 2013 و أيار من العام 2014، واستهدفت تقييم الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لأربع مشاريع تنموية، تم إعدادها بين عامي 2004 و 2012. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وجاءت المعاينة مسحاً شاملاً لكل من أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي من كافة الوزارات وعددهم (17)، وأصحاب المشاريع التنموية المبحوثة وعددهم (4)، وبالإضافة إلى أصحاب المكاتب الإستشارية التي أعدّت هذه الدراسات، كما وجاءت المعاينة قصدية لأعضاء من المجالس المحلية لأبو ديس، والرمون والطيبة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات والتي جاءت في (51) فقرة مغلقة و (4) مفتوحة. وقد تم التأكد من صدقها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة في مجال التقييم البيئي. وتم تحليل وعرض البيانات بالإستعانة برزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS)، وببرنامج الإكسل.

وأظهرت نتائج الدراسة بحسب المبحوثين بأن إعداد دراسات التقييم البيئي للمشاريع التنموية مُجدي تنموياً وبمستوى كبير بشكل عام في الواقع الفلسطيني. وكان أبرز محاور هذه الجدوى تحقيقاً المجال البيئي، وخصوصاً الإهتمام بالصحة، وتطبيق وسائل الأمن والسلامة للمجتمع، وإختيار الموقع الأكثر تناسباً للمشروع، والإهتمام بجودة الموارد الطبيعية ووفرتها، يليه المجال الإجتماعي متمثلاً في الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع، ومراعاة إحتياجات المجتمع المحلي، وحماية حق المتأثرين. وإقتصادياً فجاءت أبرز مجالات تحقيق هذه الجدوى متمثلة في تطبيق المواصفات المطلوبة من جودة السلعة أو الخدمة، بالإضافة إلى توفير الإحتياج الأساسي وخدمة الإقتصاد الوطني في مجال المشروع، وإستخدام التكنولوجيا النظيفة.

وعلى الجانب الآخر جاءت "طول الفترة الزمنية اللازمة لتقييم الدراسات من قبل اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، وضعف المشاركة المجتمعية، والتكلفة العالية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وضعف التشريعات والقوانين البيئية الفلسطينية، وندرة وجود مكاتب إستشارية مؤهلة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، كأهم المعيقات التي تعيق تحقق الجدوى التنموية.

واستناداً إلى مقترحات المبحوثين ونتائج الدراسة، توصي الدراسة بضرورة الإستمرار في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، ولكن في ظل العمل على زيادة الوعي المجتمعي والمؤسسي بأهمية التقييم، وإتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن مشاركة مجتمعية ناجحة، والعمل على تقليص

الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى ضرورة تعزيز التشريعات والقوانين البيئية، وتحسين مستوى الرقابة والتفتيش، والعمل على ترخيص مكاتب إستشارية قانونية مؤهلة لإعداد الدراسات.

Studies of Environmental Impact Assessment on the Palestinian Level, Evaluation Study

Prepared by: Inas M.S. Abdel Rahman Farrah

Supervisor: Dr. Ziad Saleh Qannam

Abstract:

This study was conducted between June 2013 and May 2014, targeting studies of environmental impact assessment prepared between 2004 and 2012 for four development projects. The study adopted the descriptive approach, based on comprehensive sampling form each of the members of the National Committee for Environmental Impact Assessment from varies representatives (17 members) from different ministries, owners of the studied development projects (4), in addition to directors of consulting offices who prepared the studies, beside purposive sampling from members of the local councils of Abu Dis, Rammon, and Taybeh. An interview guide composed of 55 questions, 51 open and 4 closed, was used as the main study tool, the validity of which was tested by experts in the field of environmental impact assessment. Data was analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), and presented using Excel.

The results according to the respondents showed that the preparation of the environmental assessment studies is highly feasible in terms of development, which mainly appears in the environmental field health issues concerning application of security means, safety of community, and selection of the suitable project loction, as well as in the Social field in respect of public health consideration of the local community needs, protecting the rights of those affected; Economical feasiblility appears mainly in the quality assurance of the product or services, support of the national economy in the area of the project and the use of clean technology.

On the other hand, the length of time needed to evaluate the studies by the National Committee for Environmental Impact Assessment, the weakness of community and public participation, in addition to the high cost of the preparation of environmental impact assessment studies, weak Palestinian environmental laws and legislation; are the most important obstacles that hindered the Achievment of this feasibility.

Finally, the study recommends the continues preparation of the environmental impact assessment studies under actual efforts to increase the community awareness, promoting community participation, reduction of bureaucratic procedures, improvement of legislation and environmental laws in addition to training qualified consulting officies in preparation of the environmental studies.

الفصل الأول

أساسيات الدراسة

1.1 المقدمة

نتيجة للتحديات البيئية العالمية والإقليمية والمحلية التي تجتاح العالم، والتي في مقدمتها التدهور المتسارع في البيئة ومواردها، وسعياً من الجنس البشري للحفاظ على إستمراره في ظل بيئة نظيفة وسليمة بكمِها ونوعها، كان لا بُـدّ من إيجاد آلية وأدوات تساعده على ذلك. وهو ما استقرت عليه الإتفاقات الدولية، والتشريعات الوطنية، من ضرورة إعداد دراسات تقييم أثـر بيئي للمشروعات التنموية بمختلف أشكالها، دراسات تبين وتوضح الآثار البيئية للمشروعات التنموية، سواء أكانت الإيجابية أو السلبية للمشاريع التنموية وسُبل تخفيفها. فقد بات إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع شرطاً أساسياً لجميع الجهات المانحة العالمية والعربية والمحلية، للموافقة على تقديم الدعم المالي، وتمويل المشاريع التنموية بمختلف مجالاتها. وشرطاً أساسياً للموافقة على منح ترخيص بعض المشاريع التنموية من قبل جهات الترخيص. فالهدف البيئي للمشروع هو تطوير برامج تنموية وليس منعها أو إعاقتها، وذلك عن طريق التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للمشروع، والعمل على تعزيز الآثار الإيجابية، والإقلال إلى أدنى حد ممكن أو تجنب الآثار السلبية. وهذا هو أساس التنمية المستدامة (الحجاز والعزيزي، 2003).

يتطلـب إعـداد دراسـات تقيـيم الأثـر مـوارد ماديـة وبشـرية وإجتماعيـة ومعنويـة، فهـي تُعتـبر إسـتثماراً، ويفتـرض أن يكـون هـذا الإسـتثمار مجـدياً وإيجابيـاً لكافـة أطـراف عمليـة التقيـيم مـن مؤسسـات رسـمية وأهليـة ومجتمعيـة. وفـي الأسـاس لمالـك المشـروع وممولـه، وهـو مـا وُجِـدَ التقيـيم لأجلـه نظريـاً. غيـر أن الظـروف الموضـوعية الإقتصـادية والإجتماعيـة والسياسـية وغيرهـا، قـد لا تسـمح لدراسـات التقيـيم هـذه بتحقيـق أهـدافها، وبالتـالي يكـون الإسـتثمار فيهـا بـلا

عائد حقيقي يحفز الأطراف المختلفة على الإستمرار فيه، بل على العكس قد يكون منفراً لهم ومحفزاً على تجاوز الأنظمة المماثلة، وسبباً في فقدان الثقة بين أطراف التقييم.

وقد تركزت الجهود البحثية السابقة في التطرق لمجالات عدة في تقييم الأثر البيئي، فمنها من تطرق إلى مجال المشاركة المجتمعية وسُبل تعزيزيها، وإلى مجال مبادئ تقييم الأثر البيئي، وإلى مجال تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي. في حين جاءت هذه الدراسة لتُلقي الضوء على جانب مختلف من جوانب تقييم الأثر البيئي، وهو تقييم للجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في مجالاتها: الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتبيان المُعيقات المؤسسية والمجتمعية التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية للدراسات.

ونتيجة لخصوصية الواقع الفلسطيني من محدودية للموارد الطبيعية جراء سيطرة الإحتلال الإسرائيلي عليها، إضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى من خلال إستخدامها لسياسة التقييم البيئي الفلسطينية للتقليل من الآثار البيئية. إضافة إلى قوة عزم الإنسان الفلسطيني في تصميمهِ على حماية البيئية الفلسطينية. ورغم كل التحديات والتهديدات التي تواجهه، سواء من ناحية قلة الموارد الطبيعية الموجودة في فلسطين، أو قلة الدعم المالي الموجه للمشاريع التنموية، كان لا بُدّ من إعداد دراسة تقييم أكاديمي موضوعي لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، تبين واقع هذا الإستثمار وعائداته على المستوى الفلسطيني، بهدف السعي لتصحيح المسار إن كان هذا الإستثمار غير مجدٍ، وتقديم توصيات إيجابية محفزة لكافة الأطراف لمواصلة هذا الإستثمار إن كان على عكس ذلك.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة البحثية في تقييم الجدوى التنموية (بيئياً، وإجتماعياً وإقتصادياً)، لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لمشاريع تنموية، كانت قد حصلت على الموافقة البيئية في الواقع الفلسطيني.

3.1 مبررات الدراسة

تتمثل مبررات الدراسة فيما يأتي:

- الإهتمام المتزايد بالقضايا البيئية في الواقع الفلسطيني، مُنْعكساً عبر المؤتمرات وورش العمل

البيئية التي عُقدت وتُعقد باستمرار من قبل مختلف المؤسسات الرسمية والأكاديمية. منها مؤتمر التنمية الذي عُقد في أيار 2012 في جامعة القدس بعنوان: "آفاق وتحديات التنمية في فلسطين"، والمؤتمر السنوي الذي تعقده جامعة بوليتكنك فلسطين بعنوان: "الطاقة وحماية البيئة في التنمية المستدامة"، إضافة إلى تنامي البرامج الأكاديمية والمراكز البحثية المعنية بالبيئة، في ظل تزايد تشدد السلطة الفلسطينية، ومؤسسات التمويل الدولية العربية والأجنبية على ضرورة حصول المشاريع المختلفة على الموافقات البيئية.

- الإهتمام المتزايد بالبيئة وإستخدامات الأراضي عبر العمل الجاد على إعداد مخطط مكاني متكامل هدفهُ حماية للبيئة نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- النقص في الدراسات التي تطرقت إلى تقييم الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، والذي أظهرتهُ مراجعة الباحثة للدراسات السابقة.

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

- تعتبر هذه الدراسة إضافة لما سبقها من دراسات، حيث أن الدراسات السابقة تناولت تقييم الأثر البيئي في مجالات المشاركة المجتمعية في عملية التقييم، وتبني إنعكاسات مبادئ التقييم البيئي على إدارة المشاريع، في حين جاءت هذه الدراسة لتضيف بُعداً جديداً، هو تناولها لتقييم الجدوى التنموية لإعداد دراسات التقييم لمشاريع حصلت على موافقة بيئية في الواقع إستناداً إلى هذه الدراسات.
- من المتوقع أن تكون هذه الدراسة في حال إنجازُها، وسيلة مساعدة لكافة أطراف التقييم على تحسين أدائهم بإتجاه رفع الجدوى التنموية لإعداد دراسات التقييم، وبالتالي تحسين مستوى الإلتزام بإعدادها، بما ينعكس إيجاباً على البيئة الفلسطينية وبالتالي التنمية المستدامة.
- تأتي هذه الدراسة في وقت تحظى فيه البيئة على المستوى المحلي بأهمية خاصة، سواء في ورش العمل أو بالمؤتمرات المحلية (الوارد ذكرها سابقاً تحت بند مبررات الدراسة)، وفي وقت ظهور الإستراتيجيات البيئية، مثل استراتيجية الوعي والتعليم البيئي، والتي خرجت إلى حيز الوجود في بداية عام 2014. على الرُغم من الأوضاع الإقتصادية المتدهورة، وفي بيئة تُهدد مواردها البيئية عوامل في قمة الخطورة كالإحتلال وغيره.
- رغبة شخصية لدى الباحثة، حيث ستعمل هذه الدراسة على إحداث تـراكم معرفي لدى الباحثة في مجال العلوم البيئية عموماً، وتقييم الأثـر البيئي خصوصاً، مما يساعدها في التحول من وظيفتها

الإدارية إلى وظيفة أكاديمية في جامعة القدس.

5.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تقييم الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقيـيم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة، في المجالات: البيئية، الاجتماعية، الإقتصادية.
- التعرف على مُعيقات تحقيق إعداد دراسات التقييم البيئي للجدوى التنموية المتوقعة لها. وعلى الوسائل الكفيلة بتعزيز تحقيق للجدوى المتوقعة لها.
- التعرف على الفروق في إجابات المبحوثين حول الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، بالإستناد لمتغير صفة المبحوث.

6.1 أسئلة الدراسة

بناءً على الأهداف المذكورة سابقاً، فقد تمثلت أسئلة الدراسة في سؤال رئيس، ومجموعة من الأسئلة الفرعية: أما السؤال الرئيس فهو: ما الجدوى التنموية لإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي، للمشاريع التنموية المبحوثة، من وجهة نظر المبحوثين. أما الأسئلة الفرعية فتتمثل فيما يأتي:

- ما الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة، من وجهة نظر المبحوثين في:
  - الجانب الإجتماعي؟
  - الجانب الإقتصادي؟
  - الجانب البيئي؟
- ما هي المُعيقات المؤسسية التي واجهت تحقيق إعداد دراسة التقييم البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة للجدوى التنموية المتوقعة منها؟
- مـا هـي المُعيقـات المجتمعية التي واجهت تحقيق إعداد دراسة التقييم البيئـي للمشاريع التنموية المبحوثة للجدوى التنموية المتوقعة منها؟

- ما هي المُعيقات الخارجية التي واجهت تحقيق إعداد دراسة التقييم البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة الوصول للجدوى التنموية المتوقعة منها؟
- ما هي الوسائل الكفيلة بتعزيز تحقيق إعداد دراسة التقييم البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة للجدوى التنموية المتوقعة منها؟
- هل هناك فروق في إجابات المبحوثين حول الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة، تُعزى لمتغير الجهة التي ينتمي إليها المبحوث (صفة المبحوث).

7.1 هيكلية الدراسة

جاءت الدراسة مكونة من خمسة فصول متبوعة بقائمة للمراجع ومجموعة من الملاحق. ومحتويات الفصول هي على النحو الآتي:

- الفصل الأول: أساسيات الدراسة، وتم التطرق فيه لعرض عام من مقدمة، مبررات الدراسة، مشكلتها، أهميتها، أهدافها، أسئلتها.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، وتم التطرق فيه إلى الأدبيات الخاصة عن حول دراسات تقييم الأثر البيئي، ونبذة بسيطة حول عن الدراسات التقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة. كما وتم التطرق إلى دراسات سابقة تضمنت مفهوم تقييم الأثر البيئي والتعقيب عليها.
- الفصل الثالث: منهجية الدراسة، وتناول فيه منهجية وإجراءات الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والمتغيرات، والأداة المستخدمة في الدراسة والحدود والمحددات.
- الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها، واستعرض فيه نتائج تحليل البيانات، ومناقشتها، بالإضافة إلى تلخيص مصنف ومبوب للنتائج.
- الفصل الخامس وتم التطرق فيه للإستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.
- وجاء بعد الفصول أعلاه، قائمة بالمراجع العلمية التي تم الإستعانة بها في الدراسة، متبوعاً بالملاحق والتي تناولت بدورها: (أسماء المحكمين، أسئلة المقابلة، وأية أشكال أو جداول تم إعدادها خلال الدراسة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ويتناول هذا الفصل القسم النظري من الدراسة بالإستناد لأهم ما ورد في الدراسات والأدبيات العربية، ويأتي هذا الفصل في خمسة أجزاء، الجزء الأول ويتناول مقدمة لما بعده من أجزاء، يليه الجزء الثاني الذي يبحث في الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، أما الجزء الثالث يتناول تقييم الأثر البيئي في التشريعات الفلسطينية، والجزء الرابع يتناول المُعيقات التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي وسُبل تعزيزها، كما استهدف الجزء الخامس والأخير من هذا الفصل، بعض الدراسات السابقة المحلية، والعربية، والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة متبوعاً بتعقيب على هذه الدراسات.

1.2 المقدمة

أصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم القضايا المُلِّحة في وقتنا الحاضر، فالمخاطر الناجمة عن التلوث البيئي تؤثر على الأجيال الحالية والأجيال القادمة، (إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وحتى سياسياً). لذا أصبح من الضروري معرفة أسباب التلوث ومنعها أو التحفيف منها.

ومع تعاظم وتزايد الأخطار البيئية التي تُهدد كوكب الأرض دفعت الدول وهيئات المجتمع الدولي إلى الإهتمام بقضايا البيئة، وعزز القناعة بضرورة تضافر الجُهد الدولي من أجل الحدْ من تدهور البيئة، مما نتج عنه إنشاء هياكل مؤسسية دولية تولي إهتمام خاص بالمشاكل البيئة، أهمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (سلطة جودة البيئة، 2010).

وتستفيد فلسطين كغيرها من الدول من علاقات فعّالة وجيده مع الهيئات الدولية التي تولي إهتمام كبير بالمشاكل البيئية، لأن من حق أي مواطن فلسطيني أن يعيش في بيئة نظيفة وصحية وآمنه، وأن يعيش في حياة كريمة في وطنهِ فلسطين، فهو حق أساسي ومتطلب لجميع المواطنين الفلسطينيين. وقد كَفِل قانون البيئة الفلسطيني هذا الحق في المادة رقم 5 (المجلس التشريعي، 1999). لذا وجب أن تعمل كل الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد على تحقيقه، من أجل حماية الشعب الفلسطيني والأرض والماء والهواء والتاريخ والثقافة والحضارة. وفي بعض دول العالم يتم تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانياتها، لتحقيق حماية للبيئة وللموارد الطبيعية.

وتم التأكيد على حق حماية البيئة والموارد الطبيعية وغيرها من الحقوق في كثير من المعاهدات والمؤتمرات والمواثيق الدولية، والتي على رأسها إعلان ستوكهولم لمؤتمر الأمم المتحدة، والذي كان محوره الإهتمام بالبيئة البشرية في العام 1972، وتمخض عنه إنشاء "برنامج الأمم المتحدة للبيئة". وإعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في (ريودي جانيرو في العام 1992)، حيث شهدت أكبر قمة عالمية من أجل البيئة والتقدم، وذلك من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق في قضايا البيئة، وكان من أهم مبادئ المؤتمر والمتعلقة بالبيئة: أنه ينبغي أن يتم إتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي، حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة. وقد شجّع ذلك على ولادة مفهوم تقييم الأثر البيئي. وأكد المؤتمر أن العالم سوف يكون موطناً أكثر عدلاً، وأمناً، ورخاءاً لكل بني البشر، من خلال توجيه التعليم نحو التنمية المستديمة، وزيادة الوعي العام لمختلف قطاعات الجمهور نحو البيئة وقضاياها (باربرا، 1998).

وينفرد الوضع الفلسطيني البيئي عن باقي دول العالم في درجة الإهتمام بموضوع البيئة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، وذلك بسبب الإستنزاف الجائر للموارد الطبيعية، والتلوث المباشر وغير المباشر من قبل الإحتلال الإسرائيلي، فمن تلويث مصادر المياه بالتخلص غير المراقب من المياهِ العادمة في الوديان من قبل العديد من المستوطنات في الضفة الغربية، إلى التلوث الصادر من المصانع التي تبعث بسمومها في الجو، أو بدفن نفاياتها السامة في الأراضي والمياهِ الفلسطينية.

ويؤكد إسحق (2011)، بأن الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضع البيئي الفلسطيني لا تقتصر على الإحتلال الإسرائيلي وحده، بل يوجد العديد من الممارسات التي يقوم بها الإنسان الفلسطيني وتُعتبر خاطئة بيئياً، وتعمل على تدهور الوضع البيئي وإعاقة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد

أهمل الإنسان الفلسطيني أرضه، التي ورثها عن الآباء والأجداد، ولم يكترث بها مما أدى إلى إلحاق الضرر فيها، كإلقاء النفايات في الشوارع والأماكن العامة، والحرق المفتوح للنفايات، وتصريف المياه العادمة في الأودية، وغيرها من الممارسات التي تضر بالبيئة الفلسطينية، بالإضافة إلى تهميش المشاركة المجتمعية في عملية التنمية.

ومع زيادة التقدم العلمي والتكنولوجي، زادت فرص إنشاء المشاريع التنموية وزادت فرصة إحداث التغير البيئي والإخلال الطبيعي، سواء باستنزاف للمصادر الطبيعية، أو بإحداث تلوث للبيئة مما يؤثر سلبياً على الكائنات الحية جميعها (الحلفي، 2008).

وبيّن عوض الله أنّ تحكم الإنسان بالبيئة هو السبب في إزدياد التغيير فيها، وهو ناتج عن ضعف الوازع الأخلاقي لدى الإنسان، الذي يُعتبر عاملاً في إزدياد المخاطر البيئية، وزيادة في الأزمات الإجتماعية، إضافة إلى إنتشار مبادئ الأنانية والجشع والإحتكار بين أفراد المجتمع. والعكس تماماً فكلما سما الإنسان أخلاقياً وروحياً، كان ذلك أدعى للإستقرار البيئي فضلاً عن الإستقرار الإجتماعي (عوض الله،2011).

وقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية للتقليل من الآثار البيئية الناجمة عن الإحتلال الإسرائيلي وعن المشاريع التنموية الأخرى الفلسطينية، وذلك من خلال إقرارها لإصدار قانون البيئة الفلسطيني ولسياسة التقييم البيئي الفلسطينية، لضمان عدم استنـزاف الموارد الطبيعية، وتقليل الآثار السلبية للمشاريع.

وقبل التطرق بالحديث عن الأبعاد التنموية لدراسات تقييم الأثر البيئي، كان لا بُدّ من التعريف بالمفاهيم الأساسية لتقييم الأثر البيئي ودراساته.

2.2 تقييم الأثر البيئي (المفهوم والخطوات)

يعتبر مفهوم تقييم الأثر البيئي من أكثر المفاهيم التي تم تعريفها، وتوضيحها لما له من الأهمية. وقد تطرقت وزارة الشؤون البيئة لتعريفه، إضافة إلى تعريف عدة مفاهيم خاصة بموضوع تقييم الأثر البيئي نحو توضيح وإيجاد الطرق لتجنب وتقليل الآثار السلبية وتعزيز الفوائد الإيجابية للمشاريع التنموية.
فقد عرفته وزارة شؤون البيئة (2000): "العملية التي بموجبها يتم دراسة ومراجعة الآثار البيئية المحتملة للنشاطات التطويرية قبل النظر في منح الموافقة البيئية".

وهناك العديد من التعريفات لهذا المفهوم منها تعريف كلٍ من قنّام والبيطار (2014)، بأنه "عملية فكرية وتجريبية وتحليلية من أجل التعرف، التكهن، والتفسير حول الآثار البيئية للمشاريع التنموية على كافة الصُعد الإنشائية والقانونية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة البدائل الممكنة للمشروع، وإقتراح وسائل منعية ووقائية وعلاجية تأهيلية لهذه الآثار بما يضمن سلامة الأنظمة البيئية واستدامتها".

وترى الباحثة أن تعريف قنام والبيطار (2014)، تعريفاً يُعبر عمّا تهدف الدراسة إلى تناوله وشرحه، ويعود ذلك لكون التعريف جاء مفصلاً بشرح المفاهيم والقيم الأساسية التي يمثل الإلتزام بها العمود الفقري الأساسي لتحقيق الجدوى التنموية المتوقع لإعداد دراسات التقييم البيئي.

3.2 مفهوم دراسة تقييم الأثر البيئي وخطوات إعدادها

دراسة تنبؤيه لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير سلبي وإيجابي لتحديد البدائل المتاحة، وتقييم تأثيرها، وإختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية، وإقتراح وسائل تخفيف من التأثير السلبي (الحجاز والعزيزي، 2003).

وأما إجرائياً فإن دراسة تقييم الأثر البيئي هي التقرير الذي يقدمه صاحب المشروع لسلطة جودة البيئة بناءً على طلب الأخيرة، يلتزم فيه ببيان ما تشترطه الشروط المرجعية لإعداد الدراسة، ويتم التوضيح فيه التأثيرات السلبية والإيجابية، البيئية والإجتماعية، والإقتصادية، المحتمل حدوثها أثناء وبعد تشغيل المشروع. وتحديد البدائل المتاحة مع تأثيراتها المحتملة، مع الإهتمام بتبيان إجراءات التخفيف. ويتم إعداد الدراسة من قبل المكتب الإستشاري".

خطوات إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي بإيجاز يوضحها شكل (1.2)

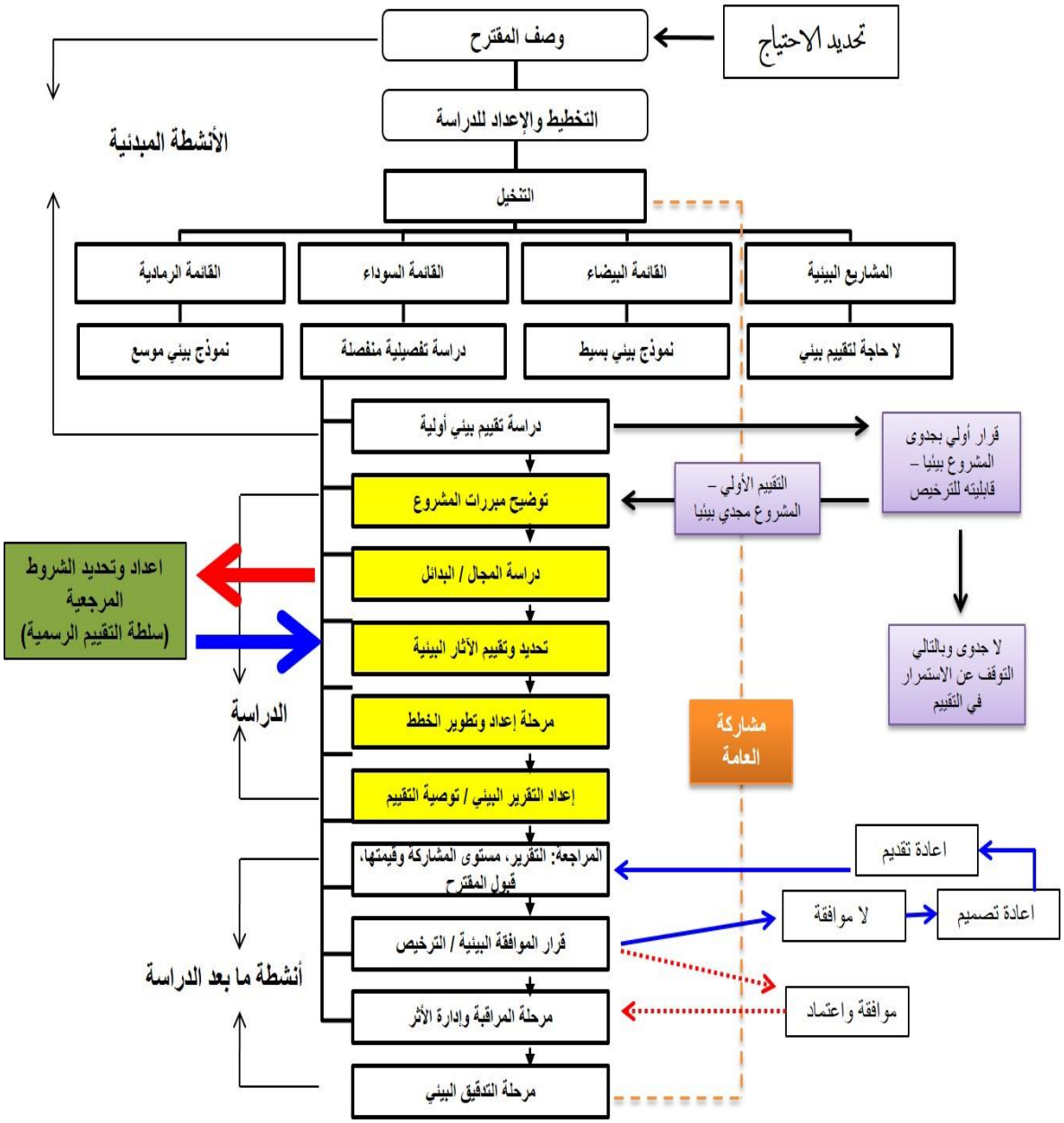

شكل 1.2: خطوات إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي (قنام 2012، والحجاز والعزيزي،2003)

وكانت سياسة التقييم البيئي الفلسطينية قد سعت إلى تفصيل عملية تقييم الأثر البيئي للمشاريع التطويرية التنموية، سواء المقترحة أو المشاريع القائمة والمنوي تطويرها، بداية من ذكر كافة التعريفات، الأهداف والمبادئ لسياسية التقييم البيئي الفلسطينية، مروراً بتشكيل لجنة للتقييم البيئي وتحديد مهامهم، إلى قائمة بالمشاريع التي تطلب تقديم دراسة تقييم أثر البيئي للحصول على موافقة والترخيص من الجهات المختصة. وإنتهاءً إلى متطلبات التقييم للمشاريع القائمة. وستكتفي الباحثة بالذكر حول لجنة التقييم البيئي الفلسطينية، ومهامها، والإجراءات الإدارية التي تقوم من خلالها عملية

تقييم الأثر البيئي والوثائق المتعلقة بعملية تقييم الأثر البيئي. لما لهذه الأسس النظرية من إحتياج في تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي.

4.2 الجهات المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي

لا تقوم عملية إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي على طرف واحد هو معدّ الدراسة فقط، بل على عدة أطراف، تسود بينهم إما علاقات مباشرة أو علاقات غير مباشرة. وتقوم هذه العلاقة بناءً على إجراءات إدارية وفنية تمر من خلالها إعداد الدراسة. والأطراف ذات العلاقة تتكون من (مالك المشروع، المكتب الإستشاري مُعِدْ الدراسة، أفراد المجتمع، اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، سلطة جودة البيئة). وسيكون الحديث بداية عن اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي الفلسطينية.

1.4.2. اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي الفلسطينية:

حددت المادة رقم (6) في سياسة التقييم البيئي الفلسطينية (الإدارة العامة أو المدريات) في الوزارات والمؤسسات الذين يشكلون لجنة التقييم البيئي وهي وزارة شؤون البيئة ويكون رئيس اللجنة ومقررها منها، والأعضاء ممثلي الوزارات: الصناعة، (ولاحقاً أصبح اسمها الإقتصاد الوطني)، والحكم المحلي، والمواصلات، والزراعة، والصحة، والسياحة والآثار، والتخطيط، وسلطة المياه، وسلطة الطاقة). ولاحقاً تم إضافة وزارة العمل، هيئة البترول، وزارة الدفاع المدني). (وزارة شؤون البيئة،1999). (ملحق 1.2).

بحيث يجوز للجنة إشراك عضو أو أكثر من أية جهة رسمية حسب ما تستدعيه طبيعة وموقع المشروع المطلوب تقييمه بيئياً. وتعتبر اللجنة مسؤولة عن تنفيذ المهام التالية:

1. التأكد من كفاية دراسة المجال لدراسات التقييم البيئي.
2. تحضير و / أو الموافقة على الشروط المرجعية لدراسات التقييم البيئي.
3. مراجعة تقارير التقييم البيئي (المقصود بالتقارير: دراسات تقييم الأثر البيئي).
4. رفع التوصيات بقرارات التقييم البيئي للوزير أو من ينيبه.
5. مساعدة الوزارة في ضمان التزام المشاريع بشروط الموافقة البيئية.

2.4.2. المكاتب الإستشارية:

يقوم بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي مكاتب إستشارية أو مؤسسات علمية، يُفترض أن تكون ذات خبرة عالية في الشؤون البيئية وقادرة على إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وفقاً للشروط المرجعية التي تحددها سلطة جودة البيئة. وذلك حسب نوع المشروع التنموي، فيقوم المكتب الإستشاري بتعيين فريق بحثي يتكون عادة من عدة أفراد من تخصصات (هندسية، جيولوجية، بيئة، اقتصاد). ولكل فريق مهام خاصة منها: (إعداد الخريطة الجيولوجية للمنطقة المنوي إقامة المشروع التنموي فيها، والخرائط التفصيلية اللازمة، وإجراء الجدوى الإقتصادية، وإعداد التوصيات والمقترحات اللازمة لتفادي سوء إختيار المكان لتجنب إهدار الأموال وحماية الإقتصاد الوطني). (المنهراوي و حافظ، 1995).

هذا والجدير ذكره أنه لا يوجد قائمة محددة بأسماء المكاتب الإستشارية التي تمتلك ترخيص محدد بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي (سلطة جودة البيئة، 2014).

وفيما يلي قائمة بأسماء أشهر المكاتب الإستشارية، التي تقوم بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في مناطق الضفة الغربية كما أوردها (عامر،2006):

- المجموعة العالمية معالم، ومقرها في نابلس.
- مركز الهندسة والتخطيط، ومقره في رام الله.
- المجموعة الإستشارية للتنمية والاعمار، ومقرها في بيت لحم.
- الدار العالمية للهندسة والبيئة، ومقرها في رام الله.
- مكتب العرين الهندسي، ومقره في الخليل.
- مركز الإستشارات الهندسية CEC، ومقره في طولكرم.

والمكاتب الإستشارية التي أعدت دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الأربعة المبحوثة هي:

- مكتب أوربيت للإستشارات، وقام بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمصنع طلاء بروفيل الالمنيوم.
- شركة الريحان للإستثمار العقاري، وقام بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمحطة الريحان لمعالجة المياه العادمة.
- جمعية مهندسي الصرف الصحي الفلسطينية، وقامت بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمحطة الطيبة والرمون لمعالجة مياه الصرف الصحي.

- مكتب جلوبال للإستشارات الإدارية: وقام بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمحطة القدس لتعبئة الغاز.

3.4.2. المالك (المستثمر):

صاحب المشروع التنموي والذي ستصدر رخصة إنشاء المشروع بإسمه، ودوره بصفته طرف من الأطراف ذات العلاقة بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، هو تسليم طلب الترخيص إلى الجهات المختصة، ومن ثم إختيار المكتب الإستشاري ليعدّ الدراسة، وتدبير التسهيلات الفنية والمالية والإدارية للمكتب الإستشاري. ومن ثم تسليم النسخة النهائية للدراسة للجهات المختصة. (سلطة جودة البيئة، 1999).

4.4.2. الجمهور:

تعرفه سياسة التقييم البيئي الفلسطينية: بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي له إهتمام أو يتأثر من النشاط التطويري فيكمن دوره في عملية إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في:

- تقديم المعلومة وبكل أمانه.
- المشاركة في الجلسات التي تُقام من قبل المكتب الإستشاري قبل إعداد وأثناء إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

الجمهور لا يقتصر فقط على المتأثرين بشكل مباشر من المشروع، بل يشاركهُ من أصحاب الحق في المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي كلٍ من: الحكومة، مستشاري تقييم الأثر البيئي، الإعلام المحلي، قادة المجتمع، منظمات غير حكومية مهتمة، باحثين ومختصين في شؤون البيئة، المجالس البلدية والقروية (قنام، والبيطار، 2014).

5.4.2. وزارة / سلطة مختصة (وزارة الاقتصاد):

تلك هي الجهات المشاركة في إنجاز إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي، ولكن عند إضافة الجهات التي تُقدم لها الدراسة للحصول على الترخيص فهناك الوزارة / السلطة المختصة والتي تمثل وزارة الإقتصاد في الواقع الفلسطيني في غالب الأحيان، كون المشاريع المقدمة معظمها مشاريع تجارية وصناعية

وترخيصها من إختصاص وزارة الإقتصاد، حيث يتمحور دور هذه الوزارة فيما يلي: (وكالة الأنباء والمعلومات وفــا الفلسطينية،2011).

- دراسة الجدوى الصناعية والتأكد من مستوى جودة الإنتاج وعدم تضرر أي من القطاعات الصناعية المختلفة والموزانة بين الأضرار والمكاسب كنتيجة لهذا الإستثمار الجديد.
- زيادة فرص العمل والإستخدام للمواطنين، مع مراعاة توزيع الصناعات على مختلف أنحاء فلسطين.
- ترخيص المشاريع الصناعية، وتوجيه الخطابات إلى الجهات الرسمية المعنية للوقوف إلى رأيها حول ترخيص المنشآت الصناعية وهذه الجهات هي:

  - البلديات والمجالس القروية في داخل حدودها التنظيمي.
  - وزارة الحكم المحلي خارج حدود الهيكل التنظيمي للبلديات.
  - سلطة جودة البيئة للمشاريع التي تتطلب تقييم الأثر البيئي.
  - وزارة الصحة\ دائرة صحة البيئة.
  - وزارة الزراعة للمشاريع ذات الصلة بالنشاط الزراعي.
  - سلطة المياه للمشاريع ذات الصلة.
  - الهيئة العامة للبترول للمشاريع ذات الصلة.

هذا ومن حق وزارة الاقتصاد إصدار الترخيص لإقامة المنشأة، أو المشروع التنموي، في حال كان تأخير في رد سلطة جودة البيئة على دراسة تقييم الأثر البيئي المقدم من قبل مالك المشروع، أو من ينوب عنه. (سياسة البيئة الفلسطينية، 2002).

5.2 دور الجهات الإدارية في نظام تقييم الأثر البيئي

وفرت سياسة التقييم البيئي الفلسطينية في البنود الثلاثة للمادة رقم 7 كل ما يتعلق بإجراءات الحصول على الموافقة البيئية للمشاريع التنموية، حيث بينت قائمة المشاريع التي تتطلب إجراء تقييم للأثر البيئي لها، ونوعية الدراسات المطلوبة لكل نوع من المشاريع (ملحق 2.2). ويبين الشكل التوضيحي (2.2) تسلسل مشاركات أطراف عملية تقييم الأثر في البيئي في الإجراءات الإدارية المفروض اتباعها أثناء إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. والمذكورة في سياسة التقييم البيئي الفلسطينية.

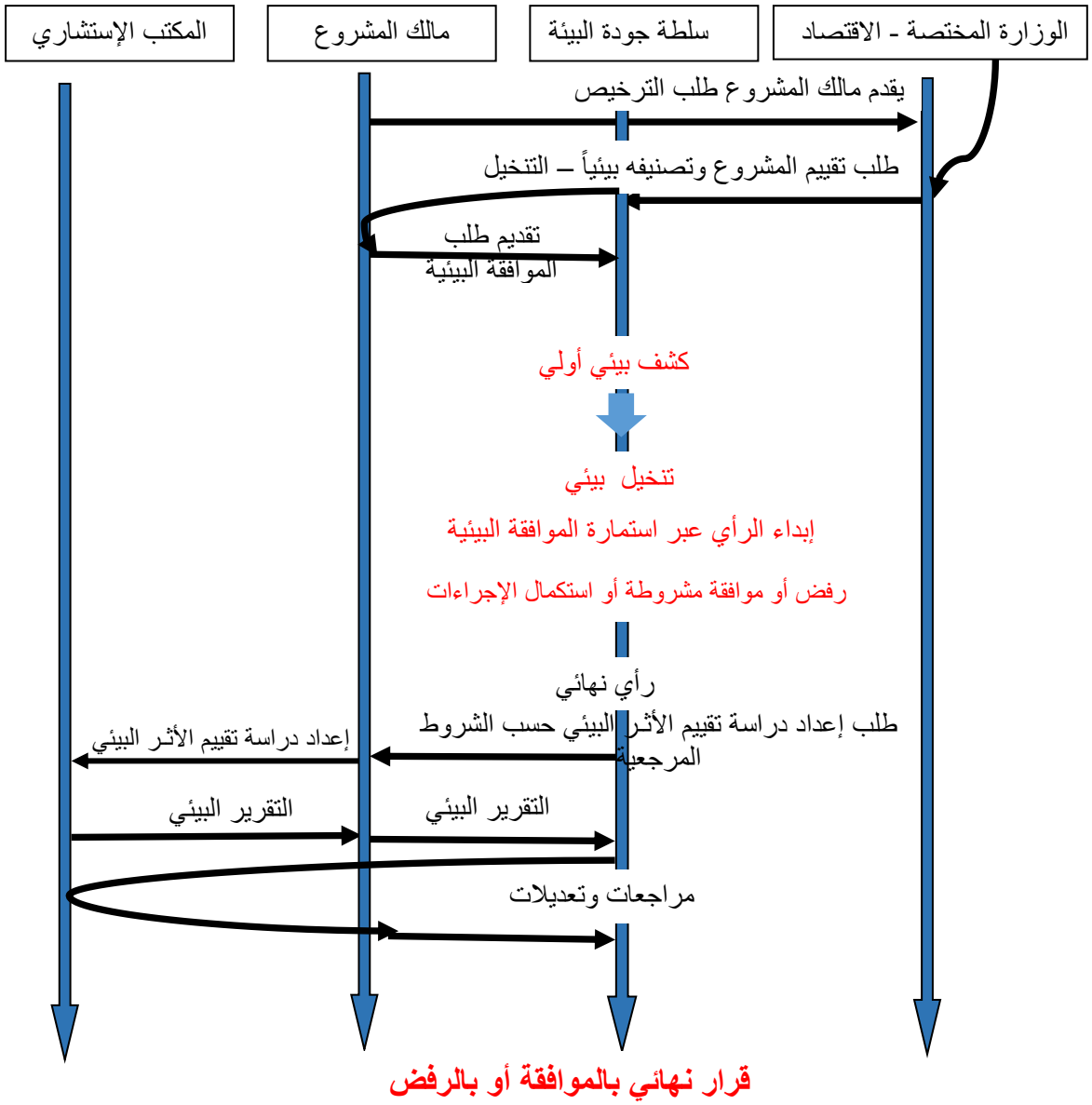

شكل 2.2. تسلسل مشاركات أطراف عملية تقييم الأثر البيئي في الإجراءات الإدارية لإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي (مُعدلاً عن سياسة التقييم الفلسطينية، 2002).

6.2 الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي

إن هدف أي مشروع تنموي هو الوصول إلى التنمية المستدامة، والتي بدورها تهدف إلى رفاهية الشعوب وضمان حقوقها. ويتم تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوافق والإنسجام بين ثلاث دعائم رئيسية هي: أولاً: حماية البيئة، بما تحتويه من موارد طبيعية وعدم إستغلالها إستغلالاً عشوائياً. لضمان حماية حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والتمتع ببيئة نظيفة. ثانياً: التنمية الإجتماعية، من خلال الإهتمام بضرورة تلبية متطلبات أفراد المجتمع. ثالثاً: النمو الإقتصادي، من

خلال إستخدام فلسفة الإقتصاد الأخضر. ويتم هذا التوافق والإنسجام من خلال إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، بحيث تُعد على أساس المؤشرات المختلفة، التي تُستخدم للتعبير عن الدعائم الرئيسية الثلاث، وتُقدم الدراسات كشرط للموافقة على منح تراخيص المشاريع التنموية (الجوزي، 2012، وزارة شؤون البيئة، 2000، وإشتيه وحمد، 1995).

ولكل بُعد من الأبعاد أو الدعائم التنموية الثلاث عناصر وأهداف تحقق من خلالها الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وهي مفصلة على النحو الآتي:

1.6.2. البُعد البيئي:

تتحقق الجدوى التنموية من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في مجال البُعد البيئي من خلال وجود العناصر الآتية في هيكلية دراسة تقييم الأثر البيئي، كما أوردها كل من الحجاز والعزيزي، (2003) وهي على النحو الآتي:

- وصف البيئة المحيطة: حيث تتحقق الجدوى التنموية عند تبيان الموقع والتخطيط، وفيما إذا كانت هناك قيود مفروضة على إقامة مثل هذا النوع من المشاريع بالموقع المقترح، وتحديد إذا كان المشروع يتوافق مع استراتيجيات وزارة التخطيط قصيرة الأمد وطويلة الأمد. والوصف يساعد على المقدرة بإختيار الموقع المناسب قبل البدء بالبناء، واكتشاف مثلاً عن وجود أي آثار تاريخية أو محميات طبيعية، ومناطق زراعية ممنوع الإقتراب منها، أو عن وجود أي عناصر أو موارد طبيعية من المحتمل أن تتأثر من المشروع وبالتالي يجب الحفاظ عليها.

- المتابعة والمراقبة: تتحقق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي من خلال المتابعة والمراقبة حسب أهداف المشروع وأية خطوط للتوسعات المستقبلية تضر بالبيئة ولم تكن مذكورة في الدراسة، بالإضافة إلى متابعة الجدول الزمني المقترح لإنشاء المشروع والإهتمام بالوقت المحدد لإنشاء المشروع كي لا تزيد فترة الضجيج المتوقعة. إضافة إلى أن المراقبة والمتابعة تساعد مالك المشروع في تصميم خطة المراقبة بدقة وفقاً للتنبؤات والتوقعات المرتقبة وأسلوب تقديم التقارير، وبالتالي يضمن استدامة المشروع.

- الوصف والرسم التخطيطي للمشروع المقترح والمرافق التابعة له: وهذا يحقق الجدوى التنموية في المجال البيئي من خلال: معرفة مساحة الأرض المنوي إقامة المشروع عليها، والموارد الطبيعية

المتأثرة بالمشروع. والرسومات الهندسية والتخطيطية للمشروع توضح موقع كل من المرافق وموقع الخدمات التي سيؤديها المشروع. إضافة إلى الخصائص الطبيعية الحالية والمتوقعة من المشروع. فحص البنية الأساسية للموقع خوفاً من تضرر كوابل الكهرباء، وخطوط المياه ومعدات مكافحة الحرائق، والمنظر العام للمشروع، والكشف عن أي مخالفات تؤثر على إهتمامات الجمهور. ويمكن تعديل الخطط والرسومات البديلة للمشروع، وفقاً لإجراءات التخفيف، حيث يساعد المالك على متابعة المشروع تفادياً لحدوث أي مخالفة أثناء الإنشاء أو بعد التشغيل واللجوء إلى البديل الآخر فوراً دون أخذ وقت وجهد ودراسة أخرى.

- الإهتمام بإستدامة الموارد الطبيعية بتقليص هدرها ومنع الإستهلاك الجائر لها وإستخدام البدائل تسد مكان الموارد الطبيعية، إضافة إلى إستخدام المواقع البديلة، وإختيار الموقع الأفضل دون غيرهِ من البدائل، كذلك إستخدام بدائل الإدارة وممارسات التشغيل وتعديلها عند الحاجة وفقاً لإجراءات التخفيف المذكورةِ في دراسة تقييم الأثر البيئي. وإضافة إلى ذلك تتحقق الجدوى التنموية من الدراسة في ذكر البديل لإمكانية عدم تنفيذ الدراسة، وماذا سيحدث لو لم يتم تنفيذها. إن كل من تلك البدائل لها آثار بيئية (سلبية وإيجابية). وبالطبع لا بُـد أن يكون هناك عملية تسوية بين الإيجابيات والسلبيات، وإستخدام البدائل ذات الآثار البيئية الإيجابية وتجنب البدائل ذات الآثار السلبية.

- منع التلوث بالتركيز على تطبيق القوانين والتشريعات وإعتماد المواصفات والمقاييس، واتخاذ معايير المنع والتخفيف من الآثار السلبية المحتملة للمشاريع، والتي تؤثر على الموارد البيئية الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، لأن التلوث يؤثر على صحة الإنسان من النواحي الطبيعية والصحية، وتقليل المخاطر الكامنة. وزيادة الآثار الايجابية للمشاريع وهو أساس التنمية المستدامة. ومعرفة المصادر المحتملة المؤدية للتلوث. فتبين الدراسات تغيير نوعية المياه أو تلويثها أو هدرها، إن وجد مصدر للمياه في منطقة إنشاء المشروع أو تلويث لجودة الهواء.

2.6.2. البُعد الاجتماعي:

تتحقق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في البُعد الإجتماعي في عدة مجالات منها:

- تعزيز حق المجتمع في حياة كريمة وصحية، هو حق أقـره قانون البيئة الفلسطيني، واتخذته دراسات تقييم الأثر البيئي هدفاً لها من أجل تحقيق الأمن البيئي، وهذه مسؤولية تقع على عاتق

الجميع أفراداً ومؤسسات؛ كل حسب مهنته ووظيفته وطبيعة علاقته بالبيئة ومواردها ووفقاً لتخصصها العلمي والمهني، لأن نتائج وفوائد حماية البيئة والحفاظ عليها يعود بالمحافظة على عناصر الحياة ومكوناتها البيئية، لضمان إستمرار وإستقرار التنمية الإقتصادية والإجتماعية (محمود، 2012).

- كأداة للمحافظة على الصحة: تعمل دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة للمحافظة على الصحة جنباً إلى جنب مع تحقيق التنمية، فتعزز السلامة والصحة العامة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطن، وما تعززه من استدامة للموارد وحماية للبيئة الطبيعة تنعكس بالضرورة على البُعد الاجتماعي. فهي تضمن بأن مشروعات التنمية المقترحة لا تقوض الأنظمة البيئية أو أحد المصادر الحرجة بالبيئة، والتي بدورها تؤثر على أسلوب الحياة ومعيشة المجتمعات؛ الذين يعتمدون على تلك المصادر في حياتهم. وهي بذلك تعتبر حماية لحقوق الفرد والمجتمع، وحماية للمواطن من المخاطر (محمود، 2012).

- تحقيق العدالة الإجتماعية: دراسات تقييم الأثر البيئي تحقق الجدوى التنموية من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية، ولأن هذا هدف نبيل، لا يمكن تطبيقه إلا على أرضية الإستقرار الإجتماعي، فحماية البيئة إستثمار في المستقبل يقوم على الحس بالإنتماء المجتمعي (الخولي، 2002).

- فوائد ومكاسب لعدة أطراف: دراسات تقييم الأثر البيئي تحقق فوائد ومكاسب لعدة أطراف أولها لصاحب المشروع، وتأتي الفائدة لصاحب المشروع في أنها تعزز الثقة ما بينه وبين الجهات المسؤولة، من خلال تقديم كافة المعلومات بشفافية، فتتحقق الثقة والتعاون فيما بينهما. كما وأنها تحقق التأكد من تفصيل ملكية الموقع، أو إيجار أرض الموقع. بالإضافة إلى أنها تعزز الثقة ما بين المالك والجمهور بعد إنشاء المشروع، وذلك أن المشروع قد تم ترخيصه رسمياً فهذا يطمئن الجمهور من المشروع وما يخفيه من آثار بيئية، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف التخفيف والتعويض والتأهيل للآثار المحتملة. وتكمن مشاركة المستثمر في المشروع في تقديم المال والوقت في إنشاء مشروع تنموي ناجح (قنام والبيطار، 2014).

- العدل وعدم المحاباة في منح التراخيص: من خلال تمكين الجهات الحكومية من إتخاذ القرار، وفحص فيما إذا كان المشروع يتوافق مع الإستراتيجيات القائمة مثل إستراتيجيات وزارة التخطيط قصيرة الأمـد وطويلة الأمـد. وهذا يحقق العدل وعدم المحاباة في منح تراخيص للمشاريع، وتعزيز الديمقراطية في إتخاذ القرار، وهذا ضمان للإستقرار والتفاعل السياسي، فهـي تعطـي

الجمهور فرصة للمشاركة في صنع القــرار، وفي السياسات وبذلك تعزيز التنسيق بيـن جميع الجهات المختصة على الصعيد الحكومي والأهلي والخاص. والمساهمة في التوعية والتعليم، وبناء القدرات المهنية والشعبية. خاصة أن بعض الجهات الداعمة تطلب ضرورية مشاركة الجمهور في عملية تقييم الأثر البيئي وبالتالي تحقيق للتنمية المستدامة (الحجاز والعزيزي، 2003).

- تحقيق السِلم الإجتماعي: وذلك من خلال الإهتمام بالصحة والسلامة العامة والعافية للمجتمع، وبالتالي نجاة أفراده من الآفات والأخطار. وهو من المؤشرات الإجتماعية المتوقعة أيضاً لتحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي (الشرق الأوسط، 2001).

- تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، من المؤشرات المتوقعة لتحقيق الجدوى التنموية في مجال البُعد الاجتماعي لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. فالشفافية تعتبر نقيض للسرية، وتعني إماطة الستار عن الأفعال عن قصد، وتنطوي على حرية تدفق المعلومات والكشف عنها والمصداقية ووضوح التشريعات، بحيث تكون كافة المعلومات والبيانات الخاصة بتقييم الأثر البيئي للمشروع التنموي في متناول المعنيين بها، بحيث توفر هذه الدراسات المعلومات وما تحمله من الإيجابيات أو السلبيات للمشروع، فمن متطلبات تحقيق الشفافية هي وجود وقوانين وأنظمة وتعليمات تسمح بالوصول إلى المعلومات؛ التي تتطلب إصلاح سوء التصرف وبشكل سليم، وأنها تحقق العدالة في وضع الجميع تحت طائلة التشريعات والأنظمة والقوانين، فهي تحقق الديموقراطية والعدالة (السليم،2011).

- تعزيز المشاركة المجتمعية: تتحقق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية من: (أفراد المجتمع، أصحاب المشروع ومموليه ومنفذيه، مستشاري تقييم الأثر البيئي، المنظمات غير الحكومية المهتمة وصاحبة العلاقة، المجالس البلدية) في إتخاذ القرار بالمشاركة مع الجهات الرسمية، وذلك من خلال مراعاة إهتمامات الجمهور الذي هو أقدر على تلمس حاجاته، والعمل على توفر تشاور فاعل بين كافة المعنيين. وجميع هذه الفئات بإمكانها المساعدة في تحديد انعكاسات الآثار البيئية للمشروع بكافة أنواعها على الحياة الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، بما في ذلك التأثيرات على صحة الناس، حيث يمكن لهذه الفئات اقتراح وسائل تخفيفية، ومنعية، وتعويضية، وتأهيلية، وهذا يؤدي إلى تحسين تصميم المشروع المقترح (قنام، والبيطار 2014)، و (أبو القيران،2007).

وعلى الرغم من ذلك لا زال هناك من لا يرغب في إشراك العامة في عمليات تقييم الأثر البيئي كما أوردتها (Aregbeshola, 2009) للأسباب التالية:

- تردد بعض المهندسين والخبراء في السماح للعامة بالمشاركة نتيجة لعدم الثقة بما يمكن أن تحققه المشاركة، وتدني التقدير لخبراتهم وآرائهم.
- يرى البعض أنه من الأسهل والأسرع والأكثر فعالية والأقل تكلفة، إستبعاد الجمهور.
- قلة الموارد وضيق الوقت تضع مشاركة الجمهور في آخر الأولويات نتيجة للتوجه في توفير النفقات، مما يحول دون مشاركة العامة.

3.6.2. البُعد الاقتصادي:

البُعد التنموي الثالث والأخير من أبعاد الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وقد يتساءل البعض ما هي علاقة الإقتصاد بالبيئة؟

بين الخولي (2002)، أن العلاقة بين الإقتصاد والبيئة، علاقة قوية فالبيئة السليمة مرتبطة بإقتصاد مزدهر، ولأن الإقتصاد القوي يمدّ الحكومة بالأموال اللازمة لحماية البيئة، والإقتصاد الضعيف يؤثر تأثيراً سلبياً على جودة البيئة ومعالجة المواضيع البيئية. وقد بات معروفاً أن الدول النامية تواجه مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية متشابكه في الوقت ذاته، وأنه لا يمكن معالجة المشكلات البيئية دفعة واحدة، ويذكر الخولي أنه من الأفضل للدول النامية التأخير في عمليات التنمية الإقتصادية مقابل أن توقف أي عمل ينتج عنه أثر بيئي سلبي ولا يمكن إصلاحه. ويقترح أنه من الضروري اتباع سياسات إقتصادية ومؤسسية عامة، تدخل في الإطارات المالية والتسعيرية والتشريعية، فالتدابير المالية هي في صيغة الضرائب وحوافز الحياة التي تؤدي إلى تدهور بيئي، وتنطوي على دعم مادي وتسهيلات ضريبية بهدف تعميم أنماط بديلة تخافظ على البيئة.

تتحقق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي في البُعد الإقتصادي من خلال:

- تحقق دراسات تقييم الأثر البيئي المكسب الأهم لصاحب المشروع وهو المكسب المادي والمعنوي المنتظر من المشروع، والذي سيؤول إلى صاحب المشروع. إضافة إلى المكسب المادي من

تقليص الخسارة المادية المتوقعة جراء تقليص المخالفات المتوقعة لصاحب المشروع من خلال إعداد دراسة جدوى إقتصادية للمشروع من خبراء اقتصاديين (قنام والبيطار، 2014).

- إضافة إلى العمل على تخفيض النفقات وزيادة الأرباح وذلك من خلال وضع خطة تنمية اقتصادية في الدراسة: وتبين الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشروع المنوي إقامته، بالإضافة إلى إجراءات التخفيف: حيث سيكون عبء إقتصادي لصاحب المشروع وللمنطقة في حال فشل المشروع. وكلفة معايير البحث عن وسائل التخفيف، وكلفة التأهيل في حال وجود أثر سلبي متوقع (قنام والبيطار، 2014).

- العمل على تقليص الكلفة الإجمالية (الكلية ما أمكن): حيث يساعد التخطيط المالي السليم بشكل عام على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الكامنة والمتاحة، وذلك للتخفيف من حِدّة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عنها مثل إستغلالها والوصول إلى ندرتها. حيث الإهتمام في تقليص الكلفة يحقق التوازن الإجتماعي، وذلك من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخول بين المناطق. وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسن مستوى السكان ونوعية حياتهم من خلال أن يكون سعر الموارد الطبيعية في متناول الأفراد (الخاروف، 2008).

- تبين فيما إذا كانت أنشطة المشروع ستمنع البطالة أم سيتم سحب العمالة من أماكن أخرى لصالح المشروع الجديد، وتقدير الخسارة التي سيتحملها المجتمع جراء إقامة المشروع الجديد، والمتمثلة في خسارة الانتاج في المشاريع التي تم سحب منها العمالة (قنام، والبيطار، 2014).

- تبين فيما إذا كانت يتعارض المشروع مع الطلب الحالي للسوق على الخدمات المقدمة على المستوى المحلي والإقليمي، إضافة إلى تأثير المشروع على المرافق الأخرى للدولة.

- تفيد في خلق فرص إقتصادية وإجتماعية جديدة والقدرة على تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية، وإنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة، دعم الابداع والمقصود به البحث العلمي والتطوير ونقل التكنولوجيا. إضافة إلى أنها تحقق الكثير من التقدم في البُعد الإقتصادي، فهي تساهم في توفير شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الإقتصادية، وبهذا تجنب المجتمع من العديد من المخاطر مثل تأثير تغيير المناخ وتفاقم ندرة المياه وتدهور خدمات النظام البيئي (سلطة جودة البيئة، 2014).

7.2 الإطار التشريعي والقانوني لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي

استجابة لتبنى المجتمع الدولي العديد من القرارات والبيانات والمواثيق والمبادئ والإتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان والبيئة، والتي تجاوزت المائة إتفاقية. التزمت فلسطين بدعم مبادئ وأهداف العديد من الإتفاقيات الدولية التي تهتم بالبيئة وحمايتها، وجاءت بالتشريعات والقوانين الفلسطينية والتي كان من أهمها: قانون البيئة رقم 7 للعام 1999، وهو ما إنعكس في نص المادة 77 منه. وما جاء في رسالة سلطة جودة البيئة من دعمها لصيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح إستنـزاف المصادر الطبيعية والحدْ منه، ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث، وتعزيز الوعي البيئي، وضمان تحقيق تنمية بيئة مستدامة" (سلطة جودة البيئة،2010).

إضافة إلى إصدار قانون البيئة، تم إصدار قانون رقم 1 بشأن المصادر الطبيعية، وقانون رقم 1 لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، وقانون إنشاء سلطة الطاقة رقم 12 لسنة 1995، وقانون المياه رقم 3 لسنة 2003، وقانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003، نظراً لما تواجهه أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية من الكثير من التحديات البيئية الناتجة عن ممارسات الإحتلال الإسرائيلي، بصورها المتعددة من مصادرة للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية.

1.7.2. مواد الدستور والقانون الفلسطيني ذات العلاقة بعملية تقييم الأثر البيئي:

أهم مواد الدستور والقانون الفلسطيني ذات العلاقة ممكن تلخيصها فيما يأتي (وزارة شؤون البيئة، 2002):

- المادة (14): والتي تؤكد أن الثروات الطبيعية والمنشآت التاريخية ملك للشعب الفلسطيني، وتلتزم الدولة بالمحافظة عليها وينظم القانون الاستغلال الأمثل لها.
- أما المادة (15) من الدستور، فأشارت إلى أن البيئة المتوازنة النظيفة هو هدف تسعى الدولة إلى تحقيقه، والحفاظ عليها هي مسؤولية رسمية ومجتمعية ويقع الإخلال بها تحت طائلة القانون.
- المادة (33): من القانون الأساسي الفلسطيني، حيث أقرت المادة أن البيئة المتوازنة النظيفة هي حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل هي مسؤولية وطنية. حيث تشكل هذه المادة مرجعاً يتم من خلاله تحديد مدى التقارب ما بين سياسات التنمية وحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة. واعتبارها مسؤولية وطنية تقع على كاهل الجميع.

- وبالحديث عن قانون البيئة الفلسطيني، فهو يلقي الضوء على أهم المفاصل الحيوية التي عالجها القانون والتي تعتبر ميزة ممنوحة للقانون من حيث إعطاء وزارة البيئة الحق في متابعتها، والتي أُعطيت صلاحياتها لسلطة جودة البيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (6) لعام 2002 الخاص بإنشاء سلطة جودة البيئة (علاونة، 2013)، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الرابع، بيت لحم.

- المادة رقم "2" من قانون البيئة الفلسطيني رقم 7 لعام 1999، حددت أهداف قانون البيئة الفلسطينية نصياً" حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله، وحماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، وإدخال أسس حماسة التنمية الإقتصاية والإجتماعية، وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيوية، بما يراعي حق الأجيال القادمة، الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناطق ذات الحساسية، وتحسين المناطق التي تضررت من الناحية البيئية، وأخيراً تشجيع ونشر المعلومات البيئية المختلفة وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة.

- المادة رقم 46: حول منح التراخيص، عند الترخيص يؤخذ بعين الإعتبار تشجيع التحول إلى المشاريع التي تستخدم المواد أو العمليات الأقل ضرراً على البيئة، وإعطاء الأولوية لمنح تراخيص لتلك المشاريع وفقاً لأسس التنمية الإقتصادية. وتم شرح التأكيد على ضرورة التعاون بين الوزارة مع الجهات المختصة على تحديد النشاطات والمشاريع التي يجب عليها أن تأخذ موافقة بيئية مسبقة للحصول على تراخيص وذلك بالمادة رقم 47، و 48.

2.7.2. المبادئ البيئية والتنموية في القوانين الفلسطينية:

من أهم المبادئ البيئية والتنموية كما أوردها (قنام والبيطار، 2014):

- حق كل إنسان بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة.
- حماية ثروات الوطن الطبيعية من مياه وتربة وغابات وهواءه وموارده الإقتصادية والحفاظ على تراثه الحضاري والتاريخي.
- ضرورة تحمل كافة الأفراد والمؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمعية مسؤوليتها نحو البيئة في كافة المجالات.
- ضرورة تشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية المختلفة، وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة.
- ضرورة تحديد مواقع الأنشطة التنموية المختلفة وإدارتها، وفق معايير ومواصفات ومبادئ الإستدامة.

- إدخال أسس حماية البيئة في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيوية، بما يراعي حق الأجيال القادمة.

كما وجاءت السياسة الفلسطينية للتقييم البيئي بعد أن تفاقمت المشكلات البيئية، والتي كان من أهم أسبابها كما أورداها اشتيه وحمد (1995) على النحو الآتي:

- إزدياد عدد السكان وتصاعد معدلات الإستهلاك وخصوصاً في دول العالم الثالث وما يصاحب ذلك من تلويث للبيئة.
- الإستغلال المفرط لمصادر الثروة الطبيعية وخصوصاً الموارد الحية، مما يؤدي إلى إنقراضها لعدم وجود الفرص الكافية لتكاثرها كالأسماك والحيوانات البرية والغابات.
- الرعي الجائر وتكثيف زراعة المحاصيل مما يضر بالتربة ويستنزفها ويعرضها للتعريه ويحرمها من قدرتها على تعويض خصوبتها.
- الآثار السلبية للصناعة الحديثة تمتاز الصناعة المتقدمة السائدة الآن بأنها صناعة جملة وهي تقوم على ثلاث دعائم أولها إستخراج المعادن ومختلف المواد ومعالجتها، والثانية هي الإعتماد الكبير على الطاقة وبخاصة من الوقود الحفري. والثالثة إزدحام السكان في المدن ومراكز التصنيع.
- تلوث المياه الجوفية جراء التوسيع في إستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات.
- النقص في التخطيط الشامل بوجه عام وإهمال القضايا البيئية في خطط التنمية. (إشتية، و حمد، 1995).

3.7.2. مدى كفاية التشريعات البيئية الفلسطينية:

بات معروفاً أنه تم إصدار كل من قانون البيئة الفلسطيني، وسياسة التقييم البيئي الفلسطينية والإستراتيجية البيئية الفلسطينية، والإستراتيجية البيئية القطاعية، وغيرها من الإستراتيجيات الخاصة سواء الخاصة بقطاع المحاجر والكسارات، أو الخاصة بقطاع الصرف الصحي، بهدف توفير للشعب الفلسطيني بيئة صحية وسليمة وخالية من الأمراض أو الأوبئة أو التلوث. ولكن السؤال هنا لماذا ما زال هناك تلوث وبيئة غير صحية يعيشها المواطن الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال أوضح عرقوق، أن تنفيذ قانون البيئة الفلسطيني واجهه الكثير من العقبات الداخلية والخارجية منها: عدم وجود خطة عمل واضحة للتعامل مع البيئة في فلسطين. عدم توفير الكوادر المؤهلة لذلك. عدم توفر الميزانيات لتغطية الأنشطة والفعاليات التي يمكن أن تُنفذ لذلك.

ضغوطات وممارسات الإحتلال بأشكالها المختلفة (من خلال التدمير الممنهج ومصادرة الأراضي الزراعية، والسيطرة على الحصة الأكبر من مصادر المياه، وتدمير الحياة البرية والتنوع الحيوي، ودفن النفايات المشعة داخل الأراضي الفلسطينية، وإقامة المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية).

بين أيضاً العوامل التي أدت إلى ضعف التشريعات البيئة الفلسطينية هي الممارسات التي يقوم بها الإنسان الفلسطيني من خلال:

- الإستخدام الجائر للموارد الطبيعية من خلال إستنزاف المياه وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق صناعية وسكانية.
- إقامة المناطق الصناعية في مناطق قريبة من المناطق السكنية مما يؤدي إلى زيادة التلوث.
- عدم وجود آليات للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة خاصة الصادرة من المصانع الكيميائية. وإن وجد بعضها يكون عالي التكلفة.
- التلوث الصادر عن المصانع والسيارات.
- وبالطبع ممارسة قطع الاشجار وتجريف الأراضي الزراعية والذي أثرّ بيئياً على التنوع الحيوي والبيئي في فلسطين (عرقوق، 2009).

أما من وجهة نظر عامر عن واقع تشريع تقييم الأثر البيئي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، أشار إلى أن الشأن الفلسطيني يعاني من نهب للثروات الطبيعية وتلويث في حدودها القصوى، وغياب للفكر القانوني ألـزم السلطة الفلسطينية من خلال جودة البيئة إلى العمل على صياغة قانون متطور، وحديث يضم المفاهيم العلمية والفنية والقانونية، وذلك لحماية البيئة. ولكن ما يميز هذا القانون أنه جاء بالإطار التشريعي العام لحماية البيئة، وترك التفصيلات في لوائح وقرارات وتعليمات إدارية تفصيلية وتنفيذية (عامر، 2006).

ويمكن القول أن قانون حماية البيئة ما زال ضعيفاً، فالتشريعات البيئية توضع إستجابة لأضرار بيئية وليست استباقية وذات رؤية مستقبلية. حيث أن معظم النصوص التشريعية الفلسطينية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة الفلسطينية بشكل متخصص بإستثناء قانون البيئة، ويغيب عن هذه النصوص النص الخاص بتحديد المخالفات المتعلقة بالبيئة، مما جعل تلك النصوص غير كافية في وقتنا الحالي خاصة بعد تطورات العصر، واللجوء إلى الإجتهاد في بعض الحالات، وذلك يعود إلى غياب دور التوعية والإعلام البيئي. أي أن الصورة الكاملة لحالة البيئة الفلسطينية غائبة عن أذهان المشرعين، حيث تناول بعضها جوانب من البيئة وفق تصور محدود لأنواع وطبيعة المؤثرات على البيئة وحدود تأثيرها. فمن الواضح أن قانون حماية البيئة لم يتطرق بشكل مباشر في تشريعاته إلى

حماية الهواء من التلوث، والغلاف الجوي وطبقة الأوزون من التفكك، وحماية الكائنات الحية: البرية والبحرية، الحيوانية والنباتية، من كافة المُهددات البيئية، بالإضافة إلى عناصر حماية التربة والحماية من آثار الضوضاء. وقد أدى عدم كفاية التشريعات البيئية إلى زيادة مظاهر الخلل البيئي، مثل إضمحلال وإختفاء الغطاء النباتي، وزيادة الرقعة المتصحرة، وتدهور خصائص التربـة وتملحها، وتلوث الهواء ومياه الشرب، وغيرها (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005).

وأوضح النائب فايز السقا (2010) في مداخلة له في المؤتمر الفلسطيني الأول للتوعية والتعليم البيئي عام 2010 أنه رغم العديد من القوانين البيئية، إلا أنه ما زال هناك قصوراً في تعزيز التشريعات البيئية، وتطويرها والعمل على تفعليها وتطبيقها. من هذه القوانين، قانون الدفاع المدني رقم 3 لسنة 1998، وقانون المدن والمناطق الحرة رقم 10 بعام 1999. وبالرغم من الجمود الذي يعاني منها المجلس التشريعي منذ تموز 2007، إلا أن جهود بُذلت وتُبذل من قبل الكتل النيابية، ومن العديد من النواب بالمشاركة بالعديد من اللقاءات الإقليمية والدولية، وتمت المطالبة بالتوقيع على تلك الإتفاقيات والتعاقدات الدولية التي تنبه الى خطر الإنحباس الحراري وتدعو إلى المزيد من الآليات لحماية البيئة.

وبالرجوع إلى الإستراتيجية القطاعية للأعوام (2011-2013)، تبين أن معظم المناطق السكانية الفلسطينية تتركز فوق أراضي زراعية، وفي السنوات الأخيرة شهدت المنطقة موجة بناء مكثفة تمت معظمها فوق هذه الأراضي. وكان واضحاً في الإستراتيجية أن قطاع الصناعة يشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئي في فلسطين بأشكاله المختلفة، حيث نتج عن ذلك القطاع الملوثات الصناعية الكيميائية الخطرة والنفايات الصلبة والسائلة والغازية، وقد أشارت الإستراتيجية بوضوح المشاكل والفجوات التي يقع فيها المشاريع التنموية في قطاع الصناعة وهي على النحو الآتي (سلطة جودة البيئة، 2010):

- ضعف الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذا القطاع وعلاقته بحماية البيئة.
- ضعف الإلتزام بالقوانين والتشريعات والمواصفات والتعليمات البيئية ذات العلاقة.
- ضعف في الرقابة الرسمية على هذا القطاع وخاصة البيئة منها.
- ضعف في نظام الرقابة الذاتي على المواد المستخدمة وسميتها والنفايات الناتجة عن العمليات الصناعية وطريقة التخلص منها.
- إنتشار المنشآت الصناعية بشكل عشوائي ومشتت في كافة المناطق وعدم تركيزها في مناطق صناعية متخصصة، مما يعيق عمليات الرقابة والتفتيش عليها.
- ضعف في تبني ودعم وتطوير مفاهيم الصناعة النظيفة والصديقة للبيئة.

ومن الأمثلة على ضعف التشريعات البيئية، تورد الباحثة الجزء الآتي من تقرير الربع الأول عن المحاجر والكسارات. من خلال التشريعات السارية ومدى التقيد بها لاحظ ديوان الرقابة عدم كفاية التنظيم القانوني لقطاع الكسارات والمحاجر، الذي أدى الى تداخل الصلاحيات والمسؤوليات ما بين الجهات ذات العلاقة، مع عدم إجراء كشف ميداني بانتظام على الكسارات المرخصة وغير المرخصة (ديوان الرقابة الإدارية والمالية، حزيران،2013):

- وزارة الإقتصاد: لا يوجد قانون واضح يُعرّف الجهات المعنية التي يجب التنسيق معها للحصول على الموافقات قبل الترخيص، قيام وزارة الإقتصاد بالتجديد التلقائي لتراخيص صناعة الحجر على الرغم من الموافقات المشروطة لكل من وزارتي الزراعة والبيئة.
- وزارة البيئة: عدم إدراج منشأة صناعة الحجر ضمن الخطة الإستراتيجية الوطنية لوزارة البيئة. لم يتم إنشاء شرطة متخصص بالبيئة بالرغم من إعداد مقترح ودراسة مبدئية بهذا الشأن.
- وزارة الحكم المحلي: عدم إدراج المناطق الخاصة بالكسارات والمحاجر ضمن المخطط الهيكلي للمدن الصناعية، وتأخر الوزارة في إعتماد المخططات الهيكلية. يتم منح بعض منشآت صناعة الحجر تراخيص لكسارات متنقلة بالرغم من كونها ثابتة، كما هو الحال في منطقة جماعين.
- وزارة الزراعة: لا يتم إنفاذ إحكام التعهد العدلي الموقع لصالح وزارة الزراعة من قبل مالك المحجر أو الكسارات لإعادة تأهيل المواقع المذكورة.

8.2 معيقات تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية.

من خلال الإطلاع على الأدبيات، وعلى الدراسات السابقة ومنها دراسة عريقات (2008)، ودراسة عامر (2006)، ودراسة ياسين (2012) وعلى نتائج الدراسة المستخلصة من المقابلات مع أعضاء لجنة تقييم الأثر البيئي (2013)، استخلصت الباحثة مجموعة من المُعيقات التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وهي مبينة فيما يلي:

- المعيقات المؤسسية / الإدارية: تصنف المعيقات المؤسسية، وممكن تسميتها معيقات إدارية إلى خمس أنواع مبينة على النحو الاتي:
  - المعيقات الخاصة بالمؤسسات أو الوزارات، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم وجود فترة زمنية محددة لتقديم التقرير المبدئي الأولي أو التفصيلي من قبل صاحب المشروع لسلطة البيئة، وبالمقابل توجد فترة زمنية محددة لدراسة التقرير المبدئي أو التفصيلي والرد عليه.
- ✓ نقص في عدد أفراد الطاقم الفني المُعتمد لفحص مكان المشروع والخرائط الجيولوجية وتوابعها.
- ✓ ضعف التنسيق بين الوزارات المشتركة في لجنة تقييم الأثر البيئي.
- ✓ البيروقراطية في الإجراءات الإدارية بين أعضاء لجنة تقييم الأثر البيئي.
- ✓ تسليم التقارير التفصيلية أو دراسات تقييم الأثر البيئي باللغة الانجليزية وليس بالعربية كما هو مطلوب، مما يأخذ وقت أطول من قبل أعضاء اللجنة لدراساتها.
- ✓ نقص في الأجهزة اللازمة لإجراء فحوصات بيئية فيزيائية معينة
- ✓ أحياناً يحدث تغييرات في أرض الموقع خلال الفترة الزمنية (إن طالت)، ما بين تقديم طلب الترخيص والإنتهاء من الإجراءات اللازمة لمنح الترخيص.
- ✓ عدم وجود مناطق صناعية معينة لإقامة المشاريع التنموية فيها.
- ✓ نقص الخبرة في بعض أفراد لجنة تقييم الأثر البيئي، والتي تنعكس آثارها على قرارات اللجنة، والذي سببه التغيير المستمر في أفراد لجنة تقييم الأثر البيئي.
- ✓ تضارب المصالح بين أعضاء لجنة تقييم الأثر البيئي والتي تأتي بلسان الوزارات التي يمثل كل عضو لجنة عنها.
- ✓ غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.
- ✓ أولويات المؤسسات والوزارات غير متناسقة مع سياسات تقييم الأثر البيئي.

- المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية:

- ✓ عدم وجود مكاتب إستشارية مؤهلة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، حيث يعتمد بعضها على نسخ معلومات من دراسات أخرى مجهزة، بالرغم من إختلاف الصفات البيولوجية والفيزيائية للمواقع.
- ✓ إرتفاع تكلفة إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.
- ✓ قلة عدد الخبراء بعملية تقييم الأثر البيئي.

- المعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين الفلسطينية:

- ✓ ضعف التشريعات والقوانين
- ✓ تطبيق القوانين بحذافيره وليس روح القانون.

- المعيقات الخاصة بعمليتي الرقابة والتفتيش:

- ✓ قلة فعالية عمليتي الرقابة والتفتيش
- ✓ عدم توفر الإمكانيات اللازمة لإجراء التفتيش؛ (عدم وجود أجهزة معينة لاستخدامها في عملية التفتيش).
- ✓ نقص توفر الأدوات اللازمة لعملية الرقابة.
- ✓ عدم وجود مختبرات فيزيائية وجيولوجية تابعة لسلطة جودة البيئة لتسهيل عمليتي الرقابة والتفتيش.

- المعيقات الخاصة بالمعلومات والبيانات:

- ✓ نقص المعلومة الخاصة بالمواد الكيميائية المستعملة في بعض الصناعات.
- ✓ عدم توفر مخططات هيكلية لاستخدامات الأراضي.
- ✓ نقص بعض المعلومات حول النتائج المتوقعة للمشروع.

- **المعيقات المجتمعية:** تنوعت المعيقات المجتمعية ما بين الوعي بعملية تقييم الأثر البيئي والمشاركة المجتمعية وهي على النحو الآتي:

  - عدم وجود الوعي التام بأهمية موضوع تقييم الأثر البيئي.
  - خوف المجتمع من الآثار السلبية قبل سماع آراء المختصين.
  - قلة مشاركة المجتمع بجلسات تقييم الأثر البيئي.
  - الانسياق وراء العشائرية والعائلية يؤثر على المشاركة المجتمعية.
  - تضارب المصالح بين صاحب المشروع والجمهور القريب.
  - عدم وجود الثقة بالمؤسسات الحكومية.

- **المعيقات الخارجية:** بالرغم من قلة المعيقات الخارجية مقارنة مع المؤسسية والمجتمعية إلا أن آثارها جمّة، وهي على النحو الآتي:

- الإحتلال الإسرائيلي ومصادرته لكثير من الأراضي مع الموارد الطبيعية.
- إشتراط الممول الأجنبي على موقع ونوع المشروع الذي يخدم أجندته السياسية.
- الإحتلال الإسرائيلي يعرقل ويمنع دخول المعدات المستوردة، ويؤثر على سير إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.
- إشتراط الممول الخارجي على إستخدام إستشاريين أجانب لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وغالبهم ما ينقصهم فهم واقع المجتمع الفلسطيني.

9.2 الدراسات السابقة

تناولت الدراسة بعض الدراسات السابقة في مجال دراسات تقييم الأثر البيئي، وشملت دراسات محلية، ودراسات خارجية وأجنبية، والتي من خلالها تم الإستعانة بها في الإطار النظري، وبناء أداة الدراسة كما وتناولت تعقيباً على الدراسات السابقة.

1.9.2. دراسات محلية:

- ياسين (2012): دراسة بعنوان: "المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني وسبل تعزيزها". وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي على المستوى الفلسطيني، والتعرف على مُعيقات هذه المشاركة والوسائل الكفيلة بتعزيزها، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم إستخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية كأداة للدراسة، وقد استند الاستبيان إلى مقياسين: الأول علامة من 10 كمقياس للأهمية وشدة نسبيه، والمقياس الثاني: مقياس ليكرت الثلاثي لقياس مستوى حدوث عنصر الدراسة المبحوث. وتم إجراء الدراسة ما بين شهري شباط وتشرين الثاني 2011 في الضفة الغربية، وجاء مبحوثيها ضمن عينات قصدية، وأخرى صُدفية من ذوي العلاقة بالتقييم البيئي من العاملين في سلطة جودة البيئة، واللجان الإقليمية للتخطيط والتنظيم والبناء في مدريات الحكم المحلي، والمكاتب الإستشارية لإعداد دراسات التقييم، وأصحاب مشاريع رُخصت بيئياً، إضافة إلى قيادات مجتمعية سبق لها المشاركة في عملية التقييم البيئي. وكان من أهم نتائج الدراسة أن الأهمية النسبية لعناصر المشاركة المجتمعية جاءت جميعها متقاربة مع تفاوت ضعيف في قيم المتوسطات الحسابية، أما واقع حدوثها فجاء بدرجة متوسطة إلى كبيرة من المستوى الأول (1.89-2.16) وهو مستوى يحتاج إلى تطوير وتحسين وتكريس الموارد والجهد لذلك من وجهة نظر الباحثة. وقد أوصت

الدراسة بضرورة تعميم للتقييم البيئي عموماً وإيجاد تشريعات وقوانين تضمن مشاركة مجتمعية واسعة في كافة مراحل التقييم وتطوير استراتيجية وطنية للمشاركة المجتمعية وخلق إعلام مساند للمشاركة المجتمعية.

- عريقات (2008): دراسة بعنوان: "دور تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي في إدارة المشاريع بين عوامل النجاح والمُعيقات". وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي على إدارة المشاريع، إضافة إلى التعرف على أهم عوامل إنجاح وأهم مُعيقات هذا الدور. إضافة إلى أهداف فرعية منها: فهم المبحوثين للمقصود بتقييم الأثر البيئي، وأوجه تفاعل ومشاركة هذه المؤسسات في دراسات وسياسات تقييم الأثر البيئي، وإنعكاسات تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي على إدارة المشاريع والمؤسسات، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي في هذه الدراسة. كما واستخدمت الإستبانة كأداة للدراسة. وأُجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهري أيلول 2007 ونيسان 2008 في الضفة الغربية، ومثّلَ كل من مدراء المشاريع البيئية في مؤسسات شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية، ورؤساء اللجان الإقليمية للتخطيط والتطوير في مُديريات الحكم المحلي، وموظفي سلطة جودة البيئة في رام الله مجتمع هذه الدراسة. حيث تكون مجتمع الدراسة من ثلاث مجتمعات جزئية، ومدراء المشاريع البيئية في مؤسسات شبكة المنظمات البيئية وعددها 17 مؤسسة، ورؤساء اللجان الاقليمية للتخطيط والتطوير في مديريات الحكم المحلي وعددها 8 مديريات و8 لجان وموظفي سلطة جودة البيئة – رام الله، وأصحاب العلاقة بتقييم الأثر البيئي وعددهم غير محدود. وجاءت عينة الدراسة صدفية لكل من مديري المؤسسات البيئية ورؤساء اللجان الإقليمية في مديريات الحكم المحلي. وعينة قصدية لموظفي سلطة جودة البيئة – رام الله – أصحاب العلاقة بتقييم الأثر البيئي، وبلغ حجم عينة الدراسة الكلي 70. وكان من أهم نتائج الدراسة: التفاوت الواضح في تعريفات المبحوثين لمفهوم تقييم الأثر البيئي، وإن أهم مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي هي توفر قاعدة بيانات متطورة والإستفادة من الخبرات المتراكمة، والإلتزام بالأنظمة والقوانين والمواصفات وإشراك الجميع والإستفادة من التغذية الراجعة. وأهم ما خرجت به الدراسة من توصيات هي: ضرورة تبني مبادئ تقييم الأثر البيئي في كافة مجالات العمل المؤسسي، خصوصاً في المؤسسات البيئية لما لها من إيجابيات عديدة تساهم في نجاح المؤسسات، وضرورة العمل وتعميق مفاهيم التخطيط الاستراتيجي، وتبني مبدأ التحفيز بمختلف أشكالها المؤسساتي، ليتم تبني تقييم الأثر البيئي في عملها، كما أوصت الباحثة بدراسات مقترحة تتناول التجارب الناجحة لتبني مبادئ تقييم الأثر البيئي في العمل المؤسسي، وأخرى تتناول علاقة تبني تقييم الأثر البيئي أنماط قيادية وضغوط العمل وغيرها من المفردات المؤسساتية.

- الدبس (2008): دراسة بعنوان: "البيئة الفلسطينية بين تحديات التنمية الشاملة ومخاطر التلوث". وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديات التنمية الشاملة للبيئة الفلسطينية ومخاطر تلوثها، وذلك من خلال مراجعة تحليلية لتعريف البيئة والموارد الطبيعية في فلسطين، وقد استخدم المنهج الوصفي في دراساته، وكانت من أهم نتائج الدراسة: أنه لا يمكن دراسة الآثار البيئية المحّلية والوطنية دراسة مثمرة، إلا إذا وضعت في إطار الدراسة العامة لمجمل الأوضاع البيئية والإقتصادية والإجتماعية، ومدى تطور أو تخلف تلك الأوضاع بالمقارنة مع البيئات الإقتصادية الإجتماعيةالمحيطة، وما يترتب على ذلك من ضرورة خلق نوع من التوازن في مستوى تطور البيئات الإقتصادية الإجتماعيةالمتجاورة. وبينت الدراسة إننا في فلسطين لا نواجه مشكلات بيئية ناتجة عن تطور صناعي مثل باقي الدول الصناعية، وبالتالي فإن منهجية ومعايير قياس الأثر البيئي التي يجب أن تطبق في فلسطين يجب أن تكون مختلفة عن تلك المطبقة في الدول الصناعية، بحيث تراعي خصوصية خلق عملية التنمية الشاملة السليمة بيئياً، لذا يتم الربط بشكل دائم ما بين التنمية والبيئة، ولا يمكن لأحداهما أن تنمو بدون الآخرى، حتى لا يؤدي التطبيق الحرفي لحماية البيئة بمنهجّيات مأخوذة عن دول صناعية متطورة إلى إعاقة التنمية الشاملة وحتى لا يكون التعامل مع التنمية متسرعاً وعشوائياً وضاراً بالبيئة. وإن تحقيق مهمات التنمية الشاملة والحفاظ على البيئة في فلسطين، هي عملية يتداخل فيها المشروع الوطني الفلسطيني مع المشروع الاقتصادي الاجتماعي، بخلاف الدول الغربيّة التي إستقلت ونمت منذ قرون.

- أبو القيران، (2007)، دراسة بعنوان: "فعالية نظام تقييم الأثر البيئي في فلسطين". وقد هدفت الدراسة إلى الإسهام في تحسين نظام تقييم الأثر البيئي الفلسطيني ورفع فاعليته، وذلك من خلال مراجعة تحليلة لمكونات نظام تقييم الأثر البيئي الفلسطيني من تشريعات وترتيبات إدارية ومراحل إجرائية لعملية التقييم. وقد استخدم المنهج الوصفي في دراساته. واستعان الباحث بإستبانتين كأداة للدراسة: الأولى كانت موجهه إلى العاملين في الوزارات الحكومية المعنية والبلديات ومجالس التخطيط المحلية، المعاهد البحثية والجامعات، المنظمات غير الحكومية والشركات الهندسية الإستشارية العاملة في مجال البيئة، وأطراف أخرى مهتمة في قضايا الحفاظ البيئي، وقد تكونت من تسع محاور تباين المقياس فيها من ثلاثي ورباعي وخماسي. والأستبانة الثانية كانت موجهة إلى أصحاب المشاريع ومدراء المشاريع والمؤسسات الصناعية القائمة والمشمولة بقانون تقييم الأثر البيئي في فلسطين، لإستطلاع آرائهم حول جوانب نظام تقييم الأثر البيئي في فلسطين. وكان من أهم نتائج الدراسة: إن نظام تقييم الأثر البيئي الفلسطيني يستند إلى أساس قانوني راسخ يضمن المرجعية القانونية لجوانب هامة في سياق دراسات تقييم الأثر البيئي، متمثلاً في النواحي

الرقابية المتعلقة بتنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي، إضافة إلى التدقيق البيئي للمشاريع والمنشآت القائمة والمشمولة في قانون تقييم الأثر البيئي. الإ أن هذه الجوانب تبين من خلال الدراسة أنها تعاني من ضعف في التطبيق والممارسة العملية لها، والنابع من الأحوال السياسية الطاغية وعواقبها على المستوى الداخلي، خاصة فيما يتعلق بالجو السائد من عدم إحترام سيادة القانون وعدم وجود آليات راسخة لتطبيقه. كما وأظهرت في نتائج الدراسة أن بعض المعايير متوفرة خاصة في ضبط الجودة والنظم الداعمة في أنظمة تقييم الأثر البيئي مثل النُظم المساندة للمتابعة، والتدقيق على كل من مستويي عملية تقييم الأثر البيئي للمشاريع التطويرية ونظام التقييم البيئي ككل، إضافة إلى بناء القدرات والتدريب المتخصص في تقييم الآثار البيئيـة للمشاريع التطويرية.

- عامر (2006)، دراسة بعنوان: "تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية". وقد هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي، والوصول إلى منهجية تساهم في تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي وتشجيعهما، والقيام بدراسة مقارنة بين الدراسات والتقارير البيئية المتوفرة وتقييم منهجية هذه الدراسات، وتحديد ملامح المنهجية الخاصة والملائمة للأوضاع من الناحية الفلسطينية، بالإضافة إلى إبراز أهمية المشاركة المجتمعية في تشجيع التنمية، والتطور الإقتصادي، والإجتماعي وفي منهجية تقييم الأثر البيئي، وقد أُجريت هذه الدراسة في العام 2006م في الضفة الغربية، وقد مثلت مكاتب إستشارية تقوم بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي عينة الدراسة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي واستعان بنظام ليكرت الخماسي في بناء الإستبانة (أداة الدراسة) التي تكونت من عشر محاور، كما وإستخدم أداة المقابلة كأداة إضافية للدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة: رصد العديد من نقاط الضعف في سياسة التقييم البيئي الفلسطينية. وأن هذه السياسة واجهت العديد من الصعوبات الميدانية نتيجة خضوع الأراضي الفلسطينية للإحتلال الصهيوني، لم يتم التطرق إلى المشاركة المجتمعية فيما بعد إقامة المشاريع. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات فيما يتعلق بتطوير منهجية تقييم الأثر البيئي الفلسطينية بما يتواءم مع حاجات المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، حيث شملت هذه التوصيات اقتراحات لتطوير عمل المكاتب الإستشارية، وإقتراحات لتطوير آلية الحصول على الموافقات البيئية على المشاريع، وتصنيف الموافقات بما يرتقي بمنهجية التقييم البيئي في فلسطين.

2.9.2. دراسات خارجية:

- Nadeem (2010): دراسة بعنوان: "مشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية في ولاية البنجاب. باكستان". وقد هدفت الدراسة إلى تقييم الممارسة الحالية لممارسة المشاركة العامة، وتأثيره على عملية صنع القرار في تقييم الأثر البيئي لمشاريع النقل والقطاع الصناعي في البنجاب– باكستان. وقد استخدم الباحث إستراتيجية البحث النوعي والكمي في المراجعة المنهجية للأدب التربوي، وتكونت عينة الدراسة من أربع مشاريع تنموية في مجال البُنى التحتية للنقل والتنمية الصناعية، وتم إستخدام منهج تحليل المضمون في الدراسة، وإستخدم الباحث المقابلة كأدة للدراسة. وقد كشفت النتائج إلى أنه يوجد ثغرة في عملية تقييم الأثر البيئي في الباكستان وهي أن المشاركة المجتمعية تتم بعد شراء الموقع وقبل البدء بالبناء بالمشروع التنموي، وأن هذا يؤثر سلباً على فعالية المشاركة العامة والتأثير على القرارات، خاصة أن المشاركة تتم بعد إتخاذ قرارات ولا يمكن الرجوع عنها. وإن إشراك الخبراء التقنيين والمنظمات غير الحكومية في عملية تقييم الأثر البيئي يمكن أن يكون له أثر أكثر إيجابية، ولا سيما في البلدان النامية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: أنه يجب توفير بيئية مناسبة وتتسم بالمساواة خلال الإستماع لمخاوف عامة الشعب، وضرورة إشراك العامة في عملية تقييم الأثر البيئي قبل إختيار موقع المشروع التنموي وليس بعد اختيار الموقع.

- Aregbeshola (2009): دراسة بعنوان: "المشاركة العامة في تقييم الأثر البيئي أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة. جنوب أفريقيا، سكة الحديد. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة المجتمعية وكيفية تحسين هذه المشاركة في عملية اتخاذ القرار البيئي في مشروع جو ترين. وقد أُجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين أيار – وأيلول2009، وكان مجتمع الدراسة مكون من الجمهور المتأثر من المشروع. وقد تم استهداف 52مبحوثاً كعينة قصدية، واستخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الكمي بتوظيفه في تحديد مشاركة العامة والمتغيرات مستوى الوعي والرغبة في المشاركة ونوعية المشاركة. إضافة إلى إستخدام المنهج النوعي في فهم القيم والموضوعات والاهتمامات والتصورات. واستخدمت الباحثة الاستبانه بمحاورها الخمسة كأداة للدراسة مع أفراد مجتمع الدراسة بإستخدام مقياس ليكرت الخماسي. وكان من أهم نتائج الدراسة: أنه لم يتم إشراك العامة في مرحلة التخطيط والتصميم للمشروع بل تم إشراكهم في أوقات متأخرة، والمعلومات لم تكن واضحة وكافيه، ومساهمة العامة لم يكن له التأثير الحقيقي على إتخاذ القرار البيئي، وبالمقابل ساعدت المشاركة المتأخرة في رفع مستوى الوعي البيئي لدى المشاركين، وكذلك أشارت النتائج إلى وجود نمو في عمليه المشاركة المجتمعية في الفترة القادمة. وقد خلصت الدراسة إلى

عدة توصيات من أهمها: ينبغي تشجيع المرأة والشباب على المشاركة في صنع القرارات البيئية، وعقد اجتماعات استطلاعية متكررة في عدة أوقات حول المشاريع التنموية في نهاية الإسبوع، كي يتمكن الجميع من المشاركة المجتمعية، وأنه ينبغي نشر معلومات عن المشاريع التنموية عبر وسائل الإعلام وخاصة الصحف حسب رأي الباحثة.

- زهران (2003)، دراسة بعنوان: "منهج مقترح لقياس التكاليف الناجمة عن الآثار البيئية للمنشآت الصناعية/ دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في المملكة"، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم منهج ونموذج مقترح لقياس التكاليف والعوائد البيئية لمنشآت القطاع الصناعي بالسعودية، وتطبيق هذا النموذج المقترح على إحدى منشآت القطاع الصناعي للوصول إلى مؤشرات أداء حقيقية أو معدلة بيئياً تكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات على كافة المستويات، وقد أختيرت منشأة أسمنت سعودية لتكون عينة الدراسة، واستخدم الباحث المنهج التطبيقي، واستعان بالمقابلات الشخصية كأداة للدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة: يتمثل أحد مظاهر القصور الموجودة في الإطار الفكري الحالي لعلم المحاسبة في عدم مقدرته على تقديم إجابات قاطعة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب، ومنها على سبيل المثال قياس تكلفة التلوث البيئي الذي تحدثه الوحدات الإقتصادية نتيجة ممارستها لبعض الأنشطة الضارة بالبيئة. وأنه لا بُد من توافر المعلومات الكمية والمالية عن أضرار التلوث الصناعي، عن طريق القياس الكمي لتلك الأضرار ليتم التمكن من قياس تكاليف الأضرار ويمكن الحصول على المعلومات المالية عن أضرار التلوث عن طريق القياس المالي لتلك الأضرار، والذي يقوم على ترجمة العلاقات المادية بين كميات التلوث والآثار العكسية الناتجة عنها إلى قيم مالية تمثل تكاليف الأضرار؛ التي تلحق بعناصر المجتمع. وكان من أهم نتائج الدراسة أنها قدمت نموذجاً مقترحاً لقياس الأداء الاجتماعي البيئي لمنشآت القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية حيث يعتمد على مقاييس ومؤشرات مثل الربح البيئي أو المستدام، ومعدل العائد على الإستثمارات المعدل بيئياً، وقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: من الضرورة توسيع مجالات القياس المحاسبي لكي تشمل قياس تكاليف الأضرار الناتجة عن تلوث المشروعات الصناعية، ومن الضرورة إلــزام المشروعات الصناعية بتقديم تقارير دورية مفصل فيها: كمية ونوعية المخلفات الغازية والسائلة والصلبة الناجمة عن كل وحدة في العملية الصناعية وبحيث تكون الأرقام مبنية على أخذ عينات وتحليلها مخبريًا، وتقديم مقترحات حول تحسين العملية الصناعية من حيث منع أو خفض إنتاج المخلفات، ومعلومات عن مستوى الملوثات في البيئة الداخلية للمصنع والمناطق المحيطة به.

3.9.2. دراسات أجنبية تم الإطلاع عليها وذات صلة بموضوع دراسات تقييم الأثر البيئي:

- Bhushal (2010): دراسة بعنوان: "قسم تقييم الأثر البيئي، نقص بالموارد البشرية". أكدت الدراسة أن عملية تقييم الأثر البيئي في نيبال، هي عملية إلزامية تُجرى قبل البدء في تنفيذ مشروع تنموي كبير، إلا أنه قد تم تقليصها لتكون مجرد إجراء شكلي، حيث أن القسم الخاص في وزارة البيئة والمسؤول عن الإشراف على عملية تقييم الأثر البيئي في جميع أنحاء البلاد يقتصر على موظفين إثنين فقط، وهذا النقص الحاد في الموارد البشرية أدى إلى تلقي العديد من الشكاوى بخصوص التأخير في الحصول على الموافقة، وأشارت المقالة إلى وجود النيّة لدى وزارة البيئة للتخطيط لإنشاء دائرة مستقلة لدراسة تقارير تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، كما وأشارت المقالة إلى أن النقص الحاد في الموارد البشرية أدى إلى إقامة العديد من المشاريع التنموية بدون الحصول على موافقة تقييم الأثر البيئي المعتمدة، بالإضافة إلى أن الحكومة لم تكن قادرة على اتخاذ إجراءات ضدهم بسبب ضعف البُنية التحتية والموارد. وأن إقامة هذه المشاريع أدت إلى وجود نزاعات بين السكان المحليين وأصحاب المشاريع. فيما بينت الدراسة أن معظم تقارير تقييم الأثر البيئي التي تصل للقسم هي مكررة، وتعتمد على النسخ واللصق، وهي مجرد إجراء شكلي، والتقارير ليست واضحة تماماً. وأنهم يواجهون صعوبات في التغلب على هذه القيود.

- O'Faircheallaigh (2010): دراسة بعنوان: "مشاركة الجمهور وتقييم الأثر البيئي: الغرض، والآثار، والدروس لصنع السياسة العامة". في السنوات الأخيرة زادت الحاجة إلى تعزيز مشاركة الجمهور في عملية تقييم الأثر البيئي، وقد تم إعتبار المشاركة كمدخل لصناع القرار. وغالباً ما يشارك الجمهور في عملية تقييم الأثر البيئي كمتلقن للمعلومات من قبل صناع القرار، من خلال تلقيه لتفاصيل المشاريع المقترحة وتأثيرها المتوقع، في حين أصبح دور الجمهور الآن المشاركة في تقديم المعلومات لصناع القرار، معلومات تصف المخاوف والآمال، تقديم إقتراح للأفكار والمفاهيم والحلول والموارد، وهذا يمكن أن يساعد في تأمين تنفيذ سلس للمشاريع، فالمشاركة الجماهيرية يمكن أن تكون مصدراً للإبداع والإبتكار، مما يتيح لصناع القرار الإعتماد على بدائل لم تكن موجوده بالحسبان. وتعتبر المشاركة الجماهيرية وظيفة تعليمية، فالسماح للمواطنين تقديم نظرة ثاقبة لمصالحهم وللمجتمع ككل، يعتبر وفاء بالإلتزامات منهم إتجاه مجتمعهم جنباً إلى جنب مع الحقوق، وترتبط بالمواطنة. بالمقابل لزيادة المشاركة العامة في بعض الأحيان مفصلية سيئة، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة لتحديد كيفية متابعته بشكل فعال. فهناك تحليل محدود من الآثار المترتبة على أشكال ودرجات مختلفة من المشاركة العامة في صنع القرار العام بناء على تقييم الأثر البيئي. وميزت الدراسة أغراض مختلفة لمشاركة الجمهور في تقييم الأثر البيئي، وناقشت

آثارها على عملية صنع القرار. بعد ذلك توجهت على بعض نماذج عامة من المشاركة العامة في صنع السياسة للنظر في كيفية النهج إلى المشاركة في تقييم الأثر البيئي، وكشفت عن تجربة تقييم الأثر البيئي حول فائدة هذه النماذج.

- Elsa Joa˜o (2002): دراسة بعنوان: "كيف تؤثر أدوات القياس على تقييم الأثر البيئي". تقيّم هذه الدراسة تأثير النطاق الجغرافي على نتائج تقييم الأثر البيئي، حيث قدمت الدراسة النتائج التي تم الحصول عليها بإستخدام بيانات من أماكن جغرافية مختلفة لتقييم الأثر البيئي لمقترح شق طريق سريعة في جنوب شرق إنكلترا. حيث تم التعامل مع البيانات كمياً بإستخدام برنامج أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، في حين تم التعامل النوعي مع البيانات من خلال مختصين في نظام تقييم الأثر البيئي. حيث خلصت الدراسة إلى أن التغيير في المقاييس يؤدي إلى التغير في نتائج تقييم الأثر البيئي. على سبيل المثال، فإن عدد المنازل المتأثرة بتلوث الهواء الجوي الناتج عن شق الطريق، يتغير بتغير المقياس المستخدم. حيث أن أدنى تغيير في المقاييس المتبعة يؤدي إلى إنعكاسات مهمة على دقة نتائج تقييم الأثر البيئي. وتوصي الدراسة إلى ضرورة إختيار المقياس المناسب خلال إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي المستقبلية.

- Hashim (1996): دراسة بعنوان: "تقييم الأثر البيئي في ماليزيا– دراسة حالة إنشاء طريق جديد في ماليزيا". تطرقت المقالة إلى أهمية وخطوات عملية تقييم الأثر البيئي بشكل عام في ماليزيا، وقد تم التطرق إلى دراسة حالة تقييم مشروع شق طريق جديد في ماليزيا، طريق من شأنه أن يقلص فترة السفر بين منطقتين، ولكن يجب أن يمر من خلال المناطق الجبلية والحرجية، وقد بينت المقالة وصف للحالة الطبيعية والفيزيائية والبيئية للمنطقة، والأثار المحتمل حدوثها جراء شق الطريق سواء الإيجابية أو السلبية، إضافة إلى التطرق إلى سرد لتدابير إجراءات التخفيف المختلفة وتقييمها. وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: أن الطريق الجديدة التي سيتم إنشاؤها ستعبر من خلال تضاريس جبلية تغطيها الغابات، ويجب الإنتباه إلى الآثار المحتملة نتيجة تطور المشروع، خاصة حماية الحياة البرية على المدى البعيد. ومن الضروري الإهتمام بعمليتي الرقابة والتفتيش بشكل مستمر، وهي عملية مشتركة ما بين الوكالات وسلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة للتأكد من العمل بما هو موجود في تقرير تقييم الأثر البيئي للطريق، ومع هذا ينبغي أن تؤخذ كافة الإعتبارات في حساب الفوائد ككل من إنشاء الطريق الجديدة.

4.9.2. تعقيباً على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات والبحوث التي تناولت في موضوع دراسات تقييم الأثر البيئي السابقة، تبين أن غالبية الدراسات قد تشابهت في موضوعها مع هذه الدراسة، حيث تناول بعضها موضوع تقييم الأثر البيئي كمنهجية ونظام، ومبادئ ومتطلبات لنجاح تقييم الأثر البيئي وملائمتها للواقع الفلسطيني، والمعيقات التي تواجه المشاركة المجتمعية وسبل تعزيزها، كدراسة (عامر، 2007)، و (عريقات، 2008)، و(الدبس، 2008)، و(أبو القيران، 2007)، و (Hasem,1996). فيما تشابهت مع الجزء الآخر من الدراسات في تناولها موضوع المشاركة المجتمعية، وأهميتها وكيفية تحسينها في إتخاذ القرار البيئي، كدراسة (Aregbeshola 2009)، ودراسة (Bhushal,2010)، ودراسة (Nadeem,2010) والتي اكتشفت وجود ثغرة في قانون تقييم الأثر البيئي وهو أن المشاركة المجتمعية تقوم بعد شراء الأرض المنوي إقامة المشروع التنموي عليها، وليس قبل الشراء.

وقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهج حيث أُستخدمت المنهج الوصفي كما في معظم الدراسات السابقة. كما وتشابهت بإستخدامها العينة القصدية مع دراسة كل من (ياسين، عريقات، أبو القيران، عامر،Aregbeshola و زهران)، وتشابهت بإستخدامها العينة الصدفية مع دراسة (ياسين و عريقات)، في اختيارها العينة القصدية. وتشابهت الدراسة مع كل من الدراسات (ياسين، Nadeem، و زهران) في إستخدام المقابلة كأداة للدراسة، بينما إستخدمت الدراسات (عريقات، أبو القيران، عامر، Areghesholaa) الاستبانه لتكون أداة لدراساتهم.

واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة كل من (أبو القيران، عريقات، عامر، Aregbesola،Nadeem) في التوصل إلى وجود ضعف في التشريعات والقوانين البيئية التي تضمن المشاركة المجتمعية. وفي ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية بإستخدام التوعية الإعلامية. وإتفقت نتائج الدراسة في ضرورة الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية والإقتصادية بجانب البُعد البيئي مع دراسة الدبس.

وإتفقت توصيات الدراسة مع توصيات غالبية الدراسات السابقة في ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية بكافة مراحل عملية تقييم الأثر البيئي، وزيادة الوعي البيئي بأهمية إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وضرورة تعزيز التشريعات والقوانين البيئية، وإتفقت مع دراسة عامر بخصوص تحسين آلية الحصول على الموافقات البيئية على المشاريع والتي أهمها تقليص الإجراءات البيروقراطية.

وقد استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في التطرق إلى نتائج الدراسات والإستفادة منها في الإطار النظري ومن ثم في توظيف أداة الدراسة. وقد إنفردت الدراسة في تناولها للجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي من منظور تنموي في مجالاته الثلاث (البيئية، الإجتماعية، الإقتصادية) في الواقع الفلسطيني. والمعيقات المؤسسية والخارجية والمجتمعية التي تحول دون تحقيق هذه الجدوى، والبحث في سُبل تعزيزها.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة وإجراءاتها وحدودها وأداتها، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية التي أُستخدمت في تحليل البيانات.

1.3 إجراءات الدراسة

اعتمد في إنجاز هذه الدراسة المنهج (الوصفي)، حيث أنه منهج يقوم على شرح ووصف لواقع ظاهرة معينة كما هي، ومن ثم جمع معلومات عنها، وتحليل هذه المعلومات وربطها بالمتغيرات المختلفة، بعيداً عن التحيز أثناء الوصف (نبهان، 2004). موجز الإجراءات والأنشطة البحثية، يوضحها الشكل (1.3).

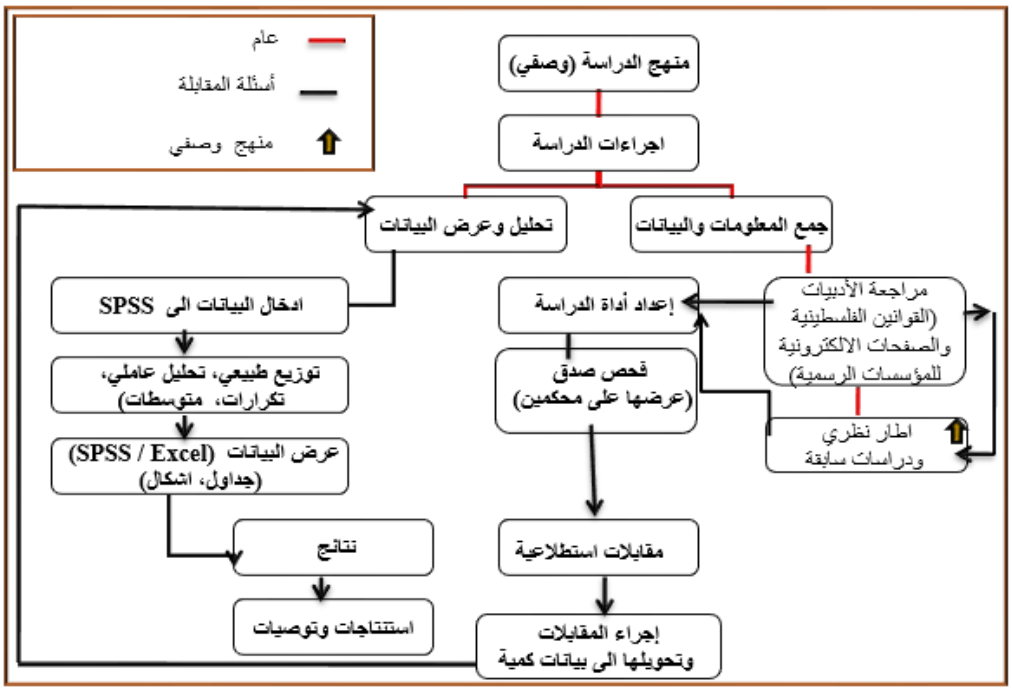

شكل 1.3: الإجراءات التفصلية لهيكلية الدراسة (الباحثة،2014).

وفيما يأتي الإجراءات التفصيلية كما تمت في الدراسة:

- مراجعة الأدبيات: لإعداد الجزء النظري من هذه الدراسة ولتعميق الباحثة بموضوعها، قامت بمراجعة العديد من الكتب، والدراسات البحثية السابقة، والعديد من التقارير والمنشورات المؤسسية، وكذلك مراجعة قانون البيئة الفلسطيني، والسياسة البيئية الفلسطينية، بالإضافة إلى الاطلاع على الصفحات الإلكترونية لسلطة جودة البيئة، ووزارة الإقتصاد، والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع تقييم الأثر البيئي. هذا بالإضافة إلى إجراء تحليل مضمون لمجموعة من دراسات تقييم الأثر البيئي لمشاريع تنموية تم الحصول عليها من سلطة جودة البيئة، (المشاريع التنموية المبحوثة موضوع البحث).
- المقابلات الإستطلاعية: لتعميق المعرفة بواقع تقييم الأثر البيئي وإعداد دراساته، قامت الباحثة بإجراء مجموعة من المقابلات الاستطلاعية مع بعض أفراد اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي في رام الله.
- أداة الدراسة: بعد مراجعة الدراسات المبحوثة وتحديد مجتمع المبحوثين، والذي جاء صغيراً ""قريب من 40 مبحوث"، ونظراً لأن للميزات النسبية للمقابلة قياساً بغيرها من الأدوات، تم تحديد المقابلة لتكون أداة الدراسة، واعتمد في بناء دليلها على مراجعة الأدبيات، والمقابلات الإستطلاعية، ودراسات تقييم الأثر البيئي المبحوثة "موضوع الدراسة".
- فحص صدق الأداة: بعد إعداد النسخة الأولية لأسئلة المقابلة، وبعد مراجعة المشرف لها، وعرضها على محكمين من ذوي الإختصاص والخبرة، هذا بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عينة تجريبية من أعضاء لجنة تقييم الأثر البيئي، وبعد الأخذ بالملاحظات والإقتراحات المقدمة من المحكمين، تم الإتجاه لإعتماد أسئلة المقابلة بشكلها النهائي والبدء بإجراء المقابلات.
- إجراء المقابلات: بعد إنجاز دليل المقابلة، تم إجراء العديد من المقابلات المعمقة مع الأطراف المشاركة في كل مشروع من المشاريع التنموية المبحوثة. حيث تم جمع البيانات من ممثلي سلطة جودة البيئة، وممثلين عن اللجنة الإقليمية للتخطيط والتنظيم، وأعضاء لجنة التقييم البيئي المركزية، وهم ممثلين عن: (وزارة التخطيط، وزارة الطاقة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل، وزارة الإقتصاد، الدفاع المدني، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة السياحة والآثار، وزارة المواصلات)، بالإضافة إلى مالكي المشاريع، والمجالس المحلية والمكاتب الإستشارية التي أعدت الدراسات للمشاريع التنموية المبحوثة، وقيادات مجتمعية وممثلين عن المجتمعات المحلية ذات العلاقة.
- تبويب وترميز الإجابات: نظراً لكون الإجابات مفتوحة، كان لا بُد من إيجاد وسيلة تسمح بمقارنة الإجابات واحتساب تكرارها. وعليه تم اللجوء لإستخراج كلمات مفتاحية من الإجابات المختلفة. واعتمد على هذه الكلمات في قياس توافق وتماثل أو إختلاف إجابات المبحوثين. وبعد ذلك تم

تحويل الإجابات الكيفية "المعبر عنها بالكلمات" إلى إجابات كمية، بإعطاء كل إجابة رقم، بما يسمح بإدخال هذه البيانات إلى البرامج الإحصائية، وبالتالي يسمح بتحليلها إحصائياً.

- تحليل البيانات: تم إدخال البيانات المجموعة بواسطة المقابلة والتي تم ترميزها إلى برنامج الإحصائي SPSS، وتم إجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية أهمها: اختبار التوزيع الطبيعي بطرقه الثلاث: (الأعمدة مع خط المنحنى الطبيعي، إحتساب المتوسط الحسابي والمنوال والوسيط)، وإجراء التحاليل الوصفية: (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وإستخدام إختبار التحليل العاملي Factor Analysis)، والإختبار العنقودي TNR والذين تم إستبعادهما.
- عرض النتائج ومناقشتها: بعد الإنتهاء من التحليل الإحصائي، ولأغراض عرض نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها، تم توظيف برنامج الإكسل لإعداد وسائل العرض من أشكال، ومن ثم تمت مناقشة النتائج في محاولة لتفسير العلاقات والتعرف على الأسباب الكامنة وراءها. كما وتم تصنيف وتبويب النتائج تحت بند تلخيص النتائج.
- الإستنتاجات والتوصيات: بالإستناد إلى تلخيص نتائج الدراسة المبوبة والمصنفه تم إستخلاص الاستنتاجات، والتي بدورها بُنيت عليها التوصيات والمقترحات.

2.3 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

- الحدود الزمانية: غطت الدراسة دراسات تقييم الأثر البيئي أعدت لأربع مشاريع تنموية في الفترة الواقعة أُعدت ما بين عام 2004 وعام 2012. وتم إجراء هذه الدراسة في الفترة ما بين حزيران 2013 وآيار 2014.
- الحدود المكانية: محافظتي القدس ورام الله والبيرة.
- الحدود البشرية: تمثلت حدود الدراسة البشرية ومجتمعها في ممثلين عن كافة الأطراف، التي شاركت في إعداد أو تقييم دراسات التقييم البيئي للمشاريع المبحوثة، (جدول 1.3) (وزارات، مكاتب إستشارية، مالكين، جمهور).

3.3 محددات الدراسة

تحددت الدراسة بمؤشرات الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للتقييم البيئي، كما وردت في الدراسات المبحوثة، والتي كانت موضوع أسئلة المقابلة حسب ما ورد في الشروط المرجعية وما بُنيت

عليه من مؤشرات في دراسات تقييم الأثر البيئي، والتي تم الحصول عليها من قبل مكتب سلطة جودة البيئة في مدينة رام الله.

4.3 صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة عدة صعوبات وعقبات أثناء إعدادها لهذه الدراسة، وفيما يلي بعضها:

- الصعوبة في الحصول على دراسات تقييم الأثر البيئي المُنْجزة للمشاريع التنموية، وسببها الرئيس الإهتمام شبه المبالغ فيه من قبل الجهات المالكة لنسخ تلك الدراسات (المكاتب الإستشارية، مالكي المشاريع،..... سلطة جودة البيئة). وذلك ربما للحفاظ على الملكية الفكرية لمحتوى هذه الدراسات. بالرغم من تنافي هذا الإهتمام المبالغ فيه مع مبدأ الشفافية الذي نادى به تقييم الأثر البيئي.
- قلة الأطراف المجتمعية المشاركة في تقييم الدراسات، والسبب الرئيس هو عدم وجود سكان مقييمين بالقرب من المشاريع التنموية حين إعداد الدراسة.

5.3 عوامل ذات تأثير محدِد في النتائج

من العوامل التي أثرت على نتائج الدراسة ما يلي:

- إختلاف قطاعات المشاريع (محطة تعبئة الغاز، محطة معالجة مياه الصرف الصحي في ضاحية الريحان، مصنع طلاء الألمنيوم، محطة معالجة المياه العادمة في الرمون والطيبة).
- تداخل صلاحيات المؤسسات وعدم وضوح الأدوار.
- المشاركة في وقت بعيد (ماضي) تتسبب في نسيان حيثيات التقييم بالنسبة للمبحوث.
- تفاوت عدد سنوات الخبرة والتخصص بين أعضاء لجنة التقييم.
- أهمية المشاركة وجديتها من قبل الجمهور.
- الثقة بين أطراف المبحوثين.
- من مصلحة المكاتب الإستشارية أن يتم التقييم ليتم الحصول على الترخيص (مصالح الكلفة تتنافى مع مصالح الجمهور.
- أولويات أطراف العلاقة "المبحوثين". بعضهم يفضل التنازل عن أمور كثيرة مقابل نشاط الاقتصاد الوطني. النظرة الإقتصادية / الطغيان السائد على التقييم.

- إمتلاك الأفراد للمعلومات تكون ضعيفة، وبالتالي أي ضعف بالدراسة يعود على المخرجات وعلى القراءة العامة للموجودة على أرض الواقع.

وفيما يلي يتم سرد نبذه عن المشاريع التنموية الأربعه موضوع الدراسة؛ والتي تم تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي الخاصة بها كما هو موضح بالجدول رقم (1.3).

جدول 1.3: المشاريع التنموية المبحوثة التي تم تقييم الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لها في هذه الدراسة*:

الرقم	الموضوع	مصنع الالمنيوم	محطة الريحــان	محطة الطيبة والرمون	محطة الشعلة لتعبئة الغاز
1	**موقع المشروع**	في المنطقة الصناعية جنوب. غرب مدينة رام الله، وتحديداً بين مكب النفايات الصلبة الخاص بالبلدية ومحطة تنقية المياه العادمة.	أرض مستأجره من الأوقاف الاسلامية محاذية لضاحية الريحان غرب مدينة رام الله،	شرق بلدتي رمون والطيبة الواقعة في الجزء الشرقي من محافظة رام الله والبيرة.	حوض رقم 4 في منطقة الحرائر في الجهة الشرقية من بلدة ابو ديس.
2	**سنة إعداد الدراسة**	2012م	2012م	2012م	2004م
3	**هدف المشروع**	توفير المنتج الفلسطيني البديل (طلاء بروفيل الالمنيوم) وبالمواصفات العالمية وبأسعار منافسة.	التخلص السليم بيئياً من النفايات السائلة الناتجة من النشاطات المختلفة في الضاحية. معالجة مياه الصرف الصحي.	حماية البيئة والصحة العامة، وتعزيز الأمن والسلامة، وتوفير فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني،	المشروع الحيوي الأول في المنطقة، والذي يوفر سلعة أساسية، وهي الغاز المسال (غاز الطبخ أو الغاز البيتي) بطريقة سهلة وبأسعار مناسبة.
4	**المكتب الهندسي معدّ الدراسة**	مكتب اوربت للاستشارات الهندسية	شركة الريحان للاستثمار العقاري	جمعية مهندسي الصرف الصحي الفلسطينية	جلوبال للاستشارات الإدارية
5	**مالك المشروع**	شركة العُمري	شركة الريحان	بلدية رام الله (الطيبة والرّمون)	محمد عيسى شحاده او من ينوب عنه
6	**قطاع المشروع**	صناعي	مياه وزراعه	مياه وزراعة	خدمات
7	**الفترة الزمنية لإعداد الدراسة**	تراوحت ما بين تسعة أشهر إلى إثنتي عشر شهراً			
8	**الجهات التي مثلت المجتمع في عملية المشاركة#**	بلدية رام الله	أصحاب الصحاب الأراضي الزراعية القريبة	أصحاب الأراضي الزراعية القريبة وأعضاء المجلس المحلي	المجلس المحلي

* لمزيد من المعلومات عن المشاريع التنموية ودراسات تقييم الأثر البيئي المبحوثة، يمكن مراجعة ملحق (1.3).

الجهات التي مثلت الجمهور في عملية المشاركة، والتي تم مشاركتها فعلياً في إعداد الدراسات، لا ترتقي فعلياً لما يجب كما ورد في الإطار النظري ص 14. حيث لم يتم سرد مشاركة جهات الاعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، أو باحثين ومختصين في دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المبحوثة.

6.3 أداة الدراسة

إستخدمت الباحثة المقابلة الشخصية مع الأطراف التي شاركت في التقييم البيئي للمشاريع المبحوثة، كأداة رئيسية لجمع البيانات. حيث تم بناؤها لتحقيق أغراض الدراسة لملاءمتها، ولصغر حجم مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، ولطبيعة الوصف الوظيفي لأفراد العينة، حيث يتطلب إجراء مقابلات شخصية.

1.6.3. تصميم أداة الدراسة:

تم الإستعانة في تصميم أسئلة المقابلة الأدبيات السابقة لتقييم الأثر البيئي، ودراسات تقييم الأثر البيئي المبحوثة، التي تم الحصول عليها من سلطة جودة البيئة الفلسطينية. وجاءت أسئلة المقابلة مُقسمة إلى ثلاث أجزاء (بيانات تعريفية، ومؤشرات الأبعاد التنموية، والمعيقات وسُبل التعزيز المقترحة) وهي موضحه في الجدول (2.3).

جدول 2.3: محاور أسئلة المقابلة وعدد الفقرات وأنواعها.

الرقم	المحور	الفقرات	النوع
1	بيانات تعريفية.	7	5 مغلقة و 2 مفتوحة
2	مؤشرات الجدوى الإجتماعيةلإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	15	الجدوى النسبية والجدوى الواقعية
3	مؤشرات الجدوى الإقتصادية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	16	الجدوى النسبية والجدوى الواقعية
4	مؤشرات الجدوى البيئية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	21	الجدوى النسبية والجدوى الواقعية
5	المُعيقات المؤسسية التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	5	سؤال مفتوح
6	المُعيقات الإجتماعيةالتي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	5	سؤال مفتوح
7	المُعيقات الخارجية التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي	5	سؤال مفتوح
8	وسائل مقترحة لتعزيز الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	5	سؤال مفتوح

2.6.3. مقاييس الأداة وتصنيفات متوسطات المبحوثين:

لتسهيل تصنيف لإجابات المبحوثين، تم تصنيف المتوسطات الحسابية ووضع مقاييس لكل من الجدوى النسبية والواقعية وشدة المعيقات وأولويات المقترحات، وتفاصيل المقاييس مبينة على النحو الآتي:

1.2.6.3. مقياس الجدوى النسبية:

المقياس الأول: علامة من 10، وهو مقياس نسبي يعبر عن تحقيق مؤشر تنموي (إجتماعي، إقتصادي، بيئي) نتيجة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع نسبة لغيره من المؤشرات في نفس المجال. علامة 10 تفيد أن المؤشر الحاصل على هذه العلامة هو أكثر مؤشرات المجال المتوقع تحققه نتيجة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي قياساً بغيره من مؤشرات مجاله، بينما علامة 1 تعكس أقل المؤشرات تحققاً. وتصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين إستناداً إلى هذا القياس يظهر في الجدول (3.3).

جدول 3.3: تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حسب المقياس الأول (معدل عن قنام،2009).

درجة الانعكاس النسبي للمؤشر على دراسة تقييم الأثر		
المتوسط الحسابي	الدرجة	القيمة
10-9.00	كبيرة جداً	ارتفاع شدة تأثر الدراسة بالمؤشرات انخفاض
8.99-8.00	كبيرة	
7.99-7.00	متوسطة	
6.99-6.00	ضعيفة	
أقل من 6.00	ضعيفة جداً	

2.2.6.3. مقياس الجدوى الواقعية:

المقياس الثاني: مقياس يهدف إلى قياس نوع ومستوى أثر إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المبحوثة على المؤشرات التنموية المختلفة في الواقع. أثر إيجابي بدرجة كبيرة (7 درجات)، أثر إيجابي بدرجة متوسطة (6 درجات)، أثر إيجابي بدرجة ضعيفة (5 درجات)، لا تأثير (4 درجات)، أثر سلبي بدرجة ضعيفة (3 درجات). أثر سلبي بدرجة متوسطة (درجتين)، وأثر سلبي بدرجة كبيرة (درجة واحدة). وتصنيف إجابات المبحوثين تبعاً لهذا المقياس يظهر في جدول (4.3).

جدول 4.3: تصنيف متوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين، حسب المقياس الثاني (معدل عن قنام، 2009).

المتوسط الحسابي	الدرجة	الاتجاه
7.00-6.00	إيجابي كبير	إيجابي ↑
5.99-5.00	إيجابي متوسط	
4.99-4.01	إيجابي ضعيف	
4.00	محايد	
3.99-3.00	سلبي ضعيف	↓ سلبي
2.99-2.00	سلبي متوسط	
1.99-1.00	سلبي كبير	

3.2.6.3. مقياس شدة المعيقات وأولوية المقترحات:

علامة من 5 للتعبير عن شدة المُعيق لمواجهة لتحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، أو تعبر عن قدرة المقترح في مواجهة هذه المعيقات. العلامة 5 تعبر عن المعيق الأشد، أو المقترح الأفضل، والعلامة 1 تعني المعيق الأضعف والمقترح الأسوأ لمواجهة المعيقات. وتصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين تبعاً لهذا المقياس يظهر في الجدول (5.3).

جدول 5.3: تصنيف المتوسطات الحسابية لشدة المعيق وقيمة ووزن القترح لوسائل التعزيز في مواجهة المُعيقات بحسب المقياس الثالث (معدل عن قنام، 2009).

شدة المعيق في إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي أو شدة الأولوية للمقترحات		القيمة
المتوسط الحسابي	الدرجة	
5-4	كبيرة جداً	ارتفاع ↑ شدة تأثر الدراسة بالمؤشرات ↓ انخفاض
4-3	كبيرة	
3-2	متوسطة	
2-1	ضعيفة	
1-0	ضعيفة جداً	

7.3 صدق الأداة

لقد تم إختبار صدق أداة الدراسة بعرضها على ثمانية من ذوي الخبرة والتخصص (ملحق 2.3)، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها. بالإضافة إلى عرضها على عينة إستطلاعية من المبحوثين الممثلين، وبعد إجراء التعديلات، تم إخراج أداة الدراسة بشكلها النهائي (ملحق 3.3).

1.7.3. التحليل الإحصائي للبيانات:

لمعرفة نوع الإختبارات الإحصائية الملائمة والواجب إستخدامها في الإجابة عن أسئلة الدراسة، كان لا بُدَّ من إجراء فحص نوع توزيع البيانات (طبيعي، غير طبيعي)، وتم لذلك إستخدام طريقتين: أولها طريقة الأعمدة)، والثانية هي مقارنة الوسيط، بالمنوال وبالمتوسط الحسابي، حيث المفترض أن تتساوى قيمها في حال التوزيع الطبيعي للبيانات.

لقد ظهر من خلال الرسم لمجموع البيانات، إزاحة للمنحنى الطبيعي نحو اليمين أحياناً، وأخرى نحو اليسار، وأحياناً أخرى عدم تماثل في المنحنى في إشارة إلى توزيع غير طبيعي للبيانات. أمثلة توضيحية بينها شكل (2.3).

- طريقة الأعمدة مع خط منحنى التوزيع الطبيعي

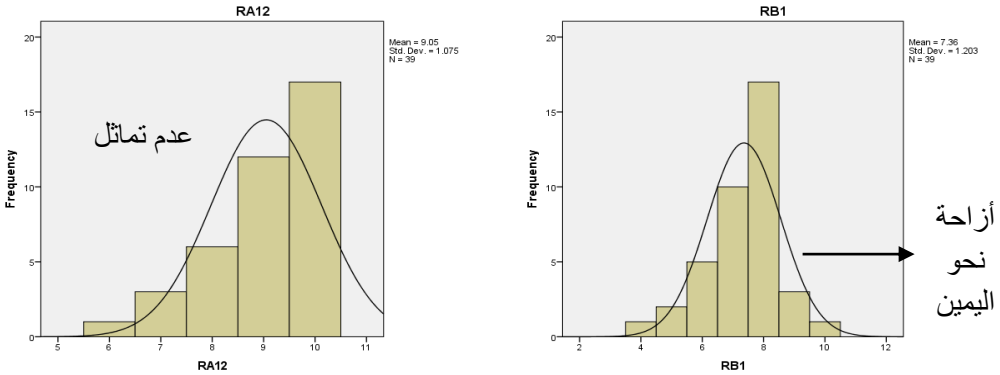

شكل 2.3: أمثلة توضيحية من نتائج إختبار التوزيع الطبيعي بطريقة الأعمدة.

- مقارنة المتوسط الحسابي مع الوسيط والمنوال: وحتى يكون التوزيع طبيعي يجب أن تكون قيم المتوسط الحسابي مساوية بقيم الوسيط وبقيم المنوال لجميع الفقرات، وهو ما ظهر في (ملحق4.3).

إستناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن توزيع البيانات هو توزيع غير طبيعي.

2.7.3. معالجة بيانات الدراسة:

تتلخص معالجة البيانات التي جمعت بالنقاط الآتية:

- تم إحتساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن مؤشرات الأبعاد التنموية الثلاث (الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية)، وقد تم إستبعاد نتائج الإنحرافات المعيارية بسبب تقارب قيمها، وعدم تأثير الفروق البسيطة في الإنحرافات المعيارية على قياس فروق معنوية بين المتوسطات الحسابية المتقاربة للمؤشرات التنموية المختلفة.
- أما محور المعيقات المؤسسية، والاجتماعية، والخارجية، ومحور إقتراح وسائل تعزيز الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، فقد تم إستخراج كلمات مفتاحية من الإجابات المختلفة للمبحوثين ثم تصنيف هذه الإجابات في مجموعات بحسب ورود الكلمات المفتاحية منها وبعد ذلك تم إحتساب تكرار الإجابات.

8.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة وعينتها ممثلين عن الأطراف التي شاركت في إعداد او تقييم دراسات عملية تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية الأربعه المبحوثة.
أما عينة الدراسة فجاءت متباينة ومتنوعة بحسب المبحوثين، وعددهم وإستعدادهم للإجابة. المجتمع والعينة مبينان في جدول (6.3).

جدول 6.3: مجتمع الدراسة وعينتها

المبحوثـون	مجتمع الدراسة				نوع العينــة	عدد أفراد العينة التي تم مقابلتها
	محطة القدس لتعبئة الغاز	محطة ضاحية الريحان	محطة رمون والطيبة	مصنع طلاء بروفيل الالمنيوم		
أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي	√	√	√	√	مسح شامل*	17
اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء	√	√			صدفية*	3
المجلس المحلي	أبو ديس		رمون والطيبة		صدفية*	5
البلدية	ممثل عن دائرة الهندسة في بلدية رام الله				صدفية*	2
مالك المشروع	محمد عيسى شحاده او من ينوب عنه	شركة الريحان للاستثمار العقاري	م. يحيى البرغوثي	السيد خليل العمري	مسح شامل*	4
المكتب الإستشاري	جلوبال للاستشارات الإدارية	شركة الريحان للاستثمار العقاري	جمعية مهندسي الصرف الصحي الفلسطينية	مكتب اوربت للاستشارات الهندسية	مسح شامل*	4
أفراد ذوي علاقه	√	√	√	√	قصدية	4

***المسح الشامل:** هو لأفراد الإختصاص من أصحاب العلاقة بدراسة تقييم الأثر البيئي في المؤسسة.
***العينة الصدفية:** من لدية الرغبة والإستعداد بالإجابة.
***العينة القصدية:** أفراد تم التوجه لمقابلاتهم عن قصد كونهم متأثرين من المشروع المبحوث.

9.3 خصائص مبحوثي الدراسة

فيما يلي ملخص لأهم نتائج خصائص المبحوثين في هذه الدراسة من حيث: الفئة أو الجهة التي ينتمي إليها، والجنس، العمر بالسنوات، الدرجة العلمية، التخصص العلمي لآخر مؤهل علمي، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي، المشاريع التي شارك المبحوث أو كان طرفاً في تقييم أو إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي.

1.9.3. توزيع المبحوثين بحسب فئاتهم:

تم تصنيف صفة المبحوثين في ثلاث مجموعات وذلك من وجهة نظر الباحثة إستناداً إلى الجهة التي ينتمون إليها، وهي على النحو الآتي:

- الفئة المؤسسية (الإدارية): تضم جميع أعضاء لجنة تقييم الأثر البيئي في اللجنة الوطنية لمراجعة تقييم الأثر البيئي، ومقرها في محافظة رام الله، والتي تتكون من ممثلي 13 وزارة ومؤسسة والوارد ذكرها في سياسة تقييم البيئي الفلسطينية، بالإضافة إلى أعضاء من اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء).

- فئة المتأثرين: تضم أعضاء المجلس المحلي في مكان إقامة المشروع، أو ممثل عن البلدية وسكان قريبون من المشاريع المبحوثة. (قلة العدد سببه يعود إلى عدم وجود سكان بالقرب من المشروع المنوي إقامته عند إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع المبحوثة، هذا والجدير ذكره أنه تمت مقابلة أشخاص متأثرين، ولم يتم إستشارتهم خلال إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع تعبئة الغاز. علماً أن مكان سكنهم بعيد عن موقع محطة الغاز، ولكن يقطنون بالشارع الذي يؤدي إلى محطة الغاز وتمر من خلاله سيارات تعبئة الغاز يومياً سواء سيارات التابعه للمحطة، أو سيارات شخصية تحمل عبوات غاز للإستخدام المنزلي).

- فئة المستفيدين: تضم مالكي المشاريع والمكاتب الإستشارية القائمة على إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الأربعه المبحوثة.

هذا ويظهر الجدول (7.3). توزيع المبحوثين بالنسبة لمتغير صفة المبحوث ولأي جهة يتبع.

جدول 7.3 يبين توزيع المبحوثين حسب صفة المبحوث:

المتغيـر	المبحوث	%		العدد	%
صفة المبحوث	الفئة المؤسسية الإدارية	51.3%	موظف سلطة جودة البيئة	2	5.1
			عضو لجنة التقييم الأثر البيئي	3*	7.7
			عضو لجنة إقليمية للتخطيط والبناء	3**	7.7
			وزارة الاقتصاد	2*	5.1
			وزارة الحكم المحلي	1	2.6
			وزارة الزراعة	1	2.6
			وزارة الصحة	1	2.6
			وزارة التخطيط	1	2.6
			وزارة السياحة والآثار	1	2.6
			وزارة العمل	1	2.6
			الدفاع المدني	1	2.6
			وزارة المواصلات	1	2.6
			هيئة البترول	1	2.6
			وزارة الاشغال والإسكان	1	2.6
			سلطة المياه الفلسطينية#	0	0
			سلطة الطاقة#	0	0
	المستفيدون مالكي المشاريع أصحاب المشاريع الإستشارية	20.5%	مالك المشروع	4	10.3
			المكتب الهندسي	4	10.3
	المتأثرون	28.2%	بلدية رام الله	2	5.1
			متأثر من المشروع	4	10.3
			عضو مجلس محلي	5	12.8

لم يتسنى للباحثة مقابلة عضو اللجنة من سلطة المياه الفلسطينية.

سلطة الطاقة: نظرياً يجب أن تكون موجود في اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، لكن عملياً يتم دعوتها عند الحاجة فقط، واحتياجها ضئيل جداً حسب آراء اللجنة. حيث يتم الإعتماد أكثر على هيئة البترول.

* تصادف وجود عضو اللجنة القديم والحديث فتم مقابلة كليهما في وزارة الاقتصاد.

** تم مقابلة ثلاث أعضاء من اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء إثنين في مجلس محلي أبو ديس وواحد في بلدية رام الله.

2.9.3. توزيع المبحوثين بحسب التخصص العلمي:

وفيما يخص التوزيع حسب التخصص العلمي للمبحوثين، يظهر أن غالبية المبحوثين يحملون تخصص الهندسة بكافة أنواعها (مدنية، كيمياء صناعية، بحرية، مياه وبيئة، معمارية، حاسوب، غابات)، فقد حصلت على أعلى نسبة مئوية وهي66.7%، فيما كان نصيب حملة تخصص الإدارة في المرتبة الثانية، وحصل على نسبة مئوية 15.4%. وباقي التخصصات العلمية تنوعت ما بين الآثار، والصحة العامة، وعلوم سياسية، وعلم نفس، والحقوق، والخدمة الاجتماعية، ومبحوث واحد بنسبة ضئيلة وهي 2.6% من حملة شهادة الثانوية العامة أو التوجيهي؛ وكان عضو مجلس محلي.

كما يظهر بالشكل (3.3). وتعزو الباحثة التنوع في التخصصات في أعضاء لجنة التقييم إلى تنوع الوزارات التي يعملون بها. كما أنه من الطبيعي أن يتم الربط بين عملية التقييم والتخصصات الهندسية بأنواعها كون غالبية المشاريع التنموية في الواقع الفلسطيني عموماً هي إنشائية، أو تشغيلية صناعية، وبالتالي ترتبط بالهندسة بأنواعها أكثر من غيرها في تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي لهذه المشاريع الإنشائية أو الصناعية.

أما حصول حملة تخصص الإدارة على المرتبة الثانية ضمن التخصصات، فتنوعت ما بين مبحوث واحد من (سلطة جودة البيئة ومالك المشروع وعضو مجلس محلي)، وثلاثة أعضاء متأثرين من المشروع.

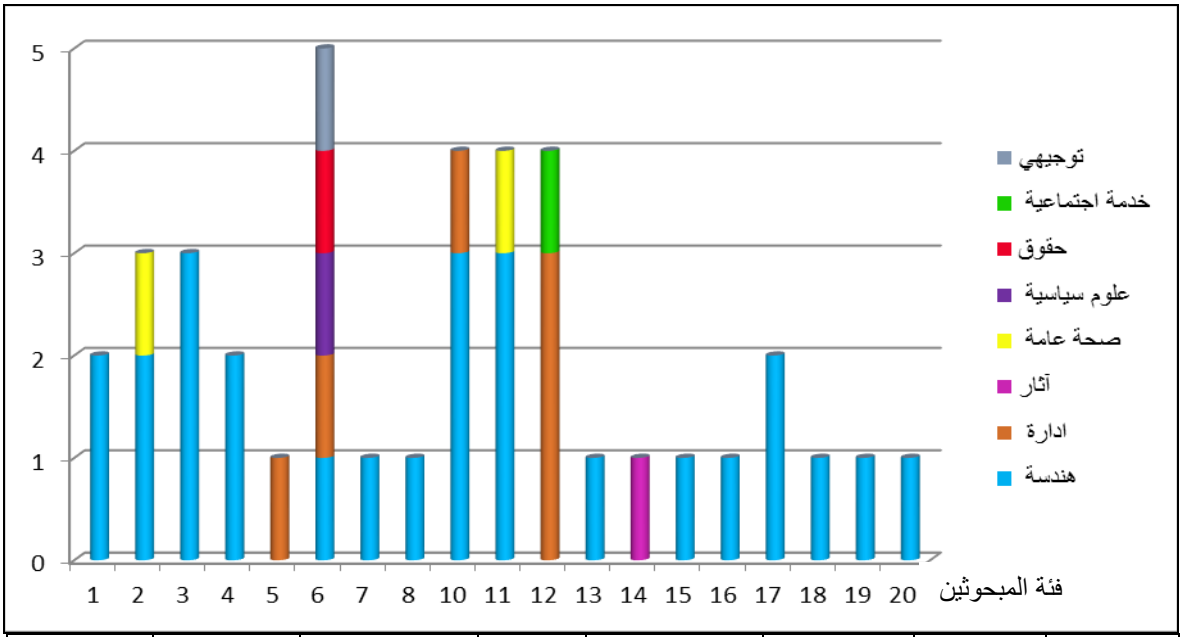

1	2	3	4	5	6	7	8
موظف سلطة جودة البيئة	عضو لجنة التقييم البيئي	عضو لجنة إقليمية للتخطيط والبناء	الاقتصاد	الحكم المحلي	عضو مجلس محلي	الزراعة	الصحة
10	11	12	13	14	15	16	17
مالك المشروع	المكتب الاستشاري	متأثر من المشروع	التخطيط	السياحة والآثار	العمل	الدفاع المدني	بلدية رام الله
18	19	20					
المواصلات	سلطة البترول	الاشغال والاسكان					

شكل 3.3: توزيع المبحوثين بحسب تخصصهم العلمي وفئة المبحوثين التي ينتمون إليها.

3.9.3. نتائج توزيع المبحوثين بحسب الجنس:

وبالنسبة لمتغير الجنس، أظهرت النتائج أن نسبة الذكور من بين المبحوثين كانت82.1%. فيما شكلت الإناث ما نسبته 17.9%. وكان عدد الإناث إثنتان من أعضاء لجنة التقييم البيئي التي تم مقابلتهم من أصل 17 عضو، وعضو اللجنة الثالثة هي من سلطة المياه والتي لم تتمكن الباحثة من إجراء مقابلة معها. ويتضح من نتائج الدراسة ضعف تواجد وتمثيل النساء في لجنة تقييم الأثر البيئي، وبالتالي ضعف مشاركتهن في صنع القرار، وهذا لا يتماشى مع توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو التنوع الجندري داخل أعضاء اللجان. كما بينته أيضاً إستراتيجية النوع الإجتماعي عبر الإستراتيجية القطاعية (2013-2017)، حول أهمية إشراك النساء في جميع القطاعات، وتعزيز تمثيلهن

ومشاركتهن لتحقيق التنمية الإقصادية والإجتماعية المستدامة (وزارة شؤون المرأة، 2013). وترى الباحثة ضعف تمثيل المرأة قد لا يظهر تأثيره السلبي بوضوح في اللجان الفنية والتقنية، بينما في القضايا الإجتماعية والأولويات والآراء الإقتصادية سيكون غيابهن ذا أثر أكبر بالتأكيد وهناك ضرورة لوجودهن لتعظيم فائدة التقييم.

4.9.3. توزيع المبحوثين بالنسبة بحسب العمر:

وفيما يخص عمر المبحوثين بالسنوات كانت أعلى نسبة هي23.1% وكانت من نصيب الفئة من 41– 45 سنة، وأقلها كانت أقل من 25 سنة والفئة العمرية التي كان أعمار المبحوثين فيها 56 سنة فأعلى فكلاهما حصلا على نسبة قيمتها 2.6%. ويُلاحظ أن متوسط أعمار أعضاء لجنة التقييم من الأعمار المتوسطة، ومن وجهة نظر الباحثة أن هذه النتيجة منطقية، لأنها وزارة عمرها الزمني متوسط، حيث تم إنشاؤها في العام 2001. بافتراض أن تعيين أفراد اللجان جاء من الكادر الشاب "حديثي التخرج" بعد تأسيس سلطة جودة البيئة.

5.9.3. توزيع المبحوثين بحسب الدرجة العلمية:

وفيما يخص الدرجة العلمية للمبحوثين، فقد كانت أعلى نسبة هي من نصيب حملة درجة البكالوريوس بنسبة51.3% بعدد 20 مبحوث، فيما تلتها فئة حملة شهادة الماجستير في الدرجة الثانية حيث حصلت على نسبة مئوية مقدارها41.0%، وتلتها الفئات من حملة درجة الدكتوراة، والدبلوم العالي، وشهادة الثانوية العامة بنسبة مئوية متساوية مقدارها 2.6%. فيما لم يكن من ضمن المبحوثين من حملة الدبلوم المتوسط. واضح من هذه النتيجة الإهتمام الواضح في أن القائمين على عملية التقييم البيئي أغلبهم متعلمون من حملة البكالوريوس والماجستير، وهو ما يعزز دورهم كعضو لجنة تقييم أثر بيئي وإتخاذ القرار المناسب. وأن التقييم البيئي علم متخصص وبحاجة إلى تعليم، وبالتالي إمتلاك الشهادات شرط واجب في القائمين عليه كما يظهر في الشكل 4.3.

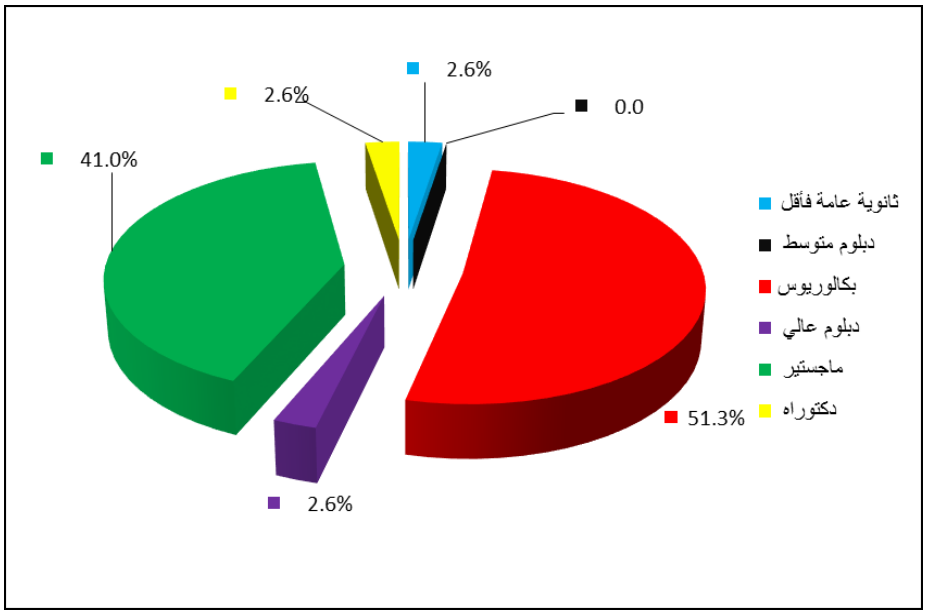

شكل 4.3: توزيع المبحوثين حسب الدرجة العلمية.

6.9.3. توزيع المبحوثين بحسب عدد سنوات الخبرة في المجال البيئي:

وفيما يخص توزيع المبحوثين بحسب عدد سنوات الخبرة لهم في المجال البيئي، فقد ظهر التوزيع كما هو مبين في الجدول 8.3.

جدول 8.3: توزيع المبحوثين بحسب عدد سنوات الخبرة في المجال البيئي.

	الفئة	عدد السنوات	النسبة المئوية %
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي	3 سنوات فأقل	10	25.6
	4–6 سنوات	4	10.3
	7–9 سنوات	6	15.4
	10–12 سنة	5	12.8
	13–15 سنة	7	17.9
	16 سنة فأكثر	7	17.9

وبالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة حصلت فئة 3 سنوات فأقل على أعلى نسبة مئوية من بين المبحوثين بقيمة 25.6% من إجمالي الفئات، ومن وجهة نظر الباحثة، هذا يدل على أنه يتم تبديل

أعضاء لجنة التقييم من وقت لأخر، مما يضعف من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يعتمد تقييم الأثر البيئي على تراكم الخبرة وضرورة تناقلها.

7.9.3. توزيع المبحوثين بحسب المشاركة في إعداد أو تقييم دراسات التقييم البيئي للمشاريع التنموية

يظهر توزيع المبحوثين بحسب مشاركتهم في إعداد أو تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة واضحاً في الجدول (9.3).

جدول 9.3: توزيع المبحوثين حسب المشاركة في عمليات التقييم البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة.

المشاريع التي شاركت او كنت طرفاً في تقييم او اعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لها	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
	محطة غاز القدس – أبو ديس.	3	7.7
	مصنع طلاء برفيل الألمنيوم – رام الله.	2	5.1
	محطة تنقية مياه الصرف الصحي في ضاحية الريحان.	4	10.3
	محطة معالجة المياه العادمة شرقي بلدتي الرمون والطيبة.	6	15.4
	لم أكن أشارك او أكن طرفاً في تقييم أي من المشاريع أعلاه / لكنني متأثر.	11	28.2
	شاركت في تقييم جميع المشاريع المذكور.	2	5.1
	محطة غاز القدس ومصنع الألمنيوم ومحطة تنقية ضاحية الريحان.	1	2.6
	مصنع الألمنيوم ومحطة تنقية ضاحية الريحان.	2	5.1
	مصنع الألمنيم ومحطة ضاحية الريحان ومحطة الرمون والطيبة.	5	12.8
	محطة ضاحية الريحان ومحطة الرمون والطيبة.	2	5.1
	محطة غاز القدس ومصنع بروفيل الالمنيوم ومحطة بلدتي الرمون والطيبة.	1	2.6

النتائج في الجدول (9.3) محدودة بعوامل محددة هي:

- عند إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمشاريع ضاحية الريجان ومحطة تعبئة الغاز، لم يتم إشراك المجتمع في عملية تقييم الأثر البيئي بسبب عدم وجود سكان أو متأثرين بالقرب من المنشآت عند بناؤها.
- أما محطة الريمون والطيبة فلا يوجد ايضاً سكان بالقرب من المحطة، ولكن يوجد أراضي زراعية، وتم خلع الاشجار مكان المحطة وإعادة زراعتها في أرض زراعية مجاورة كانت خالية من الأشجار.
- أما مصنع طلاء الألمنيوم فهو مُقام في منطقة صناعية ولا يوجد سكان بالقرب من المنطقة.
- زيادة عدد المبحوثين في فقرة "لم أكن مشاركاً او لم أكن طرفاً في تقييم أي من المشاريع أعلاه، وقلة عدد المبحوثين في الفقرات الأخرى يدل على التغيير المستمر في أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، والمتمثلة بشكل رئيس في نتائج إجابة أسئلة الدراسة.

1.4 الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية

نتائج إجابة السؤال البحثي "ما الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي"، تظهر ملخصة فيما هو أدناه:

1.1.4. قراءة عامة في الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي:

المتوسطات الحسابية العامة والدرجة لكل من الجدوى النسبية والجدوى الواقعية للأبعاد الإجتماعية، والإقتصادية، والبيئة يعرضها الجدول (1.4).

جدول 1.4: المعدل العام للمتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية للأبعاد التنموية (الاجتماعية، والإقتصادية، والبيئية).

الأبعاد التنموية	الجدوى النسبية		الجدوى الواقعية	
	معدل المتوسطات الحسابية	الدرجة	معدل المتوسطات الحسابية	الدرجة
البعد البيئي	8.33	كبيرة	6.06	ايجابي كبير
البعد الاجتماعي	7.96	متوسطة	5.92	ايجابي متوسط
البعد الاقتصادي	7.74	متوسطة	6.035	ايجابي كبير
المتوسط الحسابي	**8.01**	**كبيرة**	**6.005**	**إيجابي كبير**

فيما يتعلق بالجدوى النسبية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، فقد جاء المتوسط الحسابي العام لمجمل الأبعاد التنموية بقيمة 8.01، أي بدرجة نسبية كبيرة، أما المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية للأبعاد التنموية (البيئية، الإجتماعية، والإقتصادية) فجاءت على التوالي 8.33 بدرجة كبيرة. و 7.96 وبدرجة متوسطة، و 7.74، بدرجة متوسطة.

وهذا التسلسل في المتوسطات النسبية يبدو منطقياً في أن التقييم نظرياً يجب أن يحقق جدوى بيئية بشكل رئيس، كون التقييم يركز على حماية البيئة الطبيعية في المقام الأول، في ظل عدم إغفال للأبعاد الإجتماعية والإقتصادية وهو ما تعكسه المتوسطات الحسابية.

أما فيما يتعلق بالجدوى الواقعية، فجاء المتوسط الحسابي العام لمجمل الأبعاد التنموية (6.005)، أي جدوى إيجابية وبدرجة كبيرة، وأما المتوسطات الحسابية للأبعاد التنموية، فجاءت قريبة من المتوسط العام ومتساوية تقريباً.

بحسب النتائج الواردة في الجدول، وإذا ما تم مقارنتها بما ورد في دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المبحوثة، يلاحظ ما يلي: أ. الجدوى البيئية من المتوقع أن تكون تحققت في واقع الحال بأعلى المستويات، كون الدراسات ركزت وأكدت على الجوانب البيئية والقضايا المرتبطة بالبيئة الطبيعية بالحد الأقصى. ب. الجدوى الاجتماعية: لم تشتمل الدراسات على وجود مشاركة مجتمعية فعلية، وتحقق الجدوى الإجتماعيةمشروط ومبني على المشاركة المجتمعية، وبالتالي غياب المشاركة يؤدي إلى تحقق الجدوى المجتمعية بالواقع بالحد الأدنى، لذا جاءت النتيجة (5.92) مرتفعة نسبياً قياساً بما هو متوقع بحسب ما ورد في الدراسات.

ج. من الناحية الإقتصادية: من المتوقع أن يكون المجتمع هو الطرف الأكثر استفادة إقتصادياً، وأن أصحاب الدراسات تتعارض مصالحهم مع الواقع. فالجدوى الإقتصادية من وجهة النظر جاءت مرتفعة في الواقع، لأن عدد المشاركين من المجتمع فعلياً كان منخفض، فتبدو النتيجة (6.035) غريبة في الواقع، فأنْ يُؤكدْ على تحقيق الجدوى الإقتصادية، ولكن من قبل أعضاء اللجنة الوطنية للتقيم البيئي، لأن منظورهم اقتصادي، فهم يعتقدون أن المشروع حقق الجدوى الإقتصادية وليس عملية تقييم الأثر البيئي التي حققت الجدوى الإقتصادية، لأن الدراسات فعلياً تجاهلت معايير التخفيف والمنع. مما يعني أن الدراسات لم تُعدّ بطريقة تحمي من المخالفات وكلفة التعويض والتأهيل في حال تطبيق فاعل للقوانين البيئية، وحدوث اعتراضات متوقعة من مجتمع تم تجاهل مشاركته. كما أن تخصصات المبحوثين بعيدة عن العلوم الإجتماعية والإقتصادية.

وفيما يلي سرد النتائج التفصيلية للجدوى النسبية والجدوى الواقعية للأبعاد التنموية (الإجتماعية والإقتصادية والبيئية) لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

2.4 نتائج تقييم المؤشرات الإجتماعية

في إطار الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الأول حول تقييم الجدوى الاجتماعية لإعداد دراسات التقييم البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل من الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات المختلفة، ويظهران في الشكل (1.4) و الجدول (2.4).

ولتسهيل عرض ومناقشة النتائج تم تصنيف نتائج المؤشرات في البُعد التنموي الاجتماعي إلى ثلاثة مجموعات. (حسب صفاتها)، وأرقام المؤشرات في الجدول (2.4) يدل على ترتيب المؤشرات في مجال البُعد الاجتماعي في أداة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- القيم المجتمعية: تضم المؤشرات التي تعنى بالقيم التي تخص المجتمع، وعددها مؤشران إثنان.
- مفاهيم وحقوق: تضم المؤشرات التي تعني بالمفاهيم الخاصة بعملية تقييم الأثر البيئي والحقوق، وعددها سبعة مؤشرات.
- علاقات: وتضم المؤشرات التي تعني بالعلاقات بين صاحب المشروع وجهات الترخيص من جهة، وعلاقة صاحب المشروع مع الجمهور من جهة أخرى، وعددها خمسة مؤشرات.

يظهر في الشكل (1.4) وجود تقارب بين المتوسطات الحسابية للمؤشرات الإجتماعية سواء في الجدوى النسبية أو في الجدوى الواقعية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين 6.90 و9.05 من

أصل 10 في الجدوى النسبية، حيث بلغ المعدل العام للمتوسطات الحسابية للجدوى النسبية للمؤشرات الاجتماعية (7.96). أما الجدوى الواقعية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي فقد تحققت للمشاريع التنموية بدرجة متوسطة من وجهة نظر المبحوثين، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية في الجدوى الواقعية ما بين 5.51 و6.44 من أصل 7 والمعدل العام للمتوسطات الحسابية جاء (5.92).

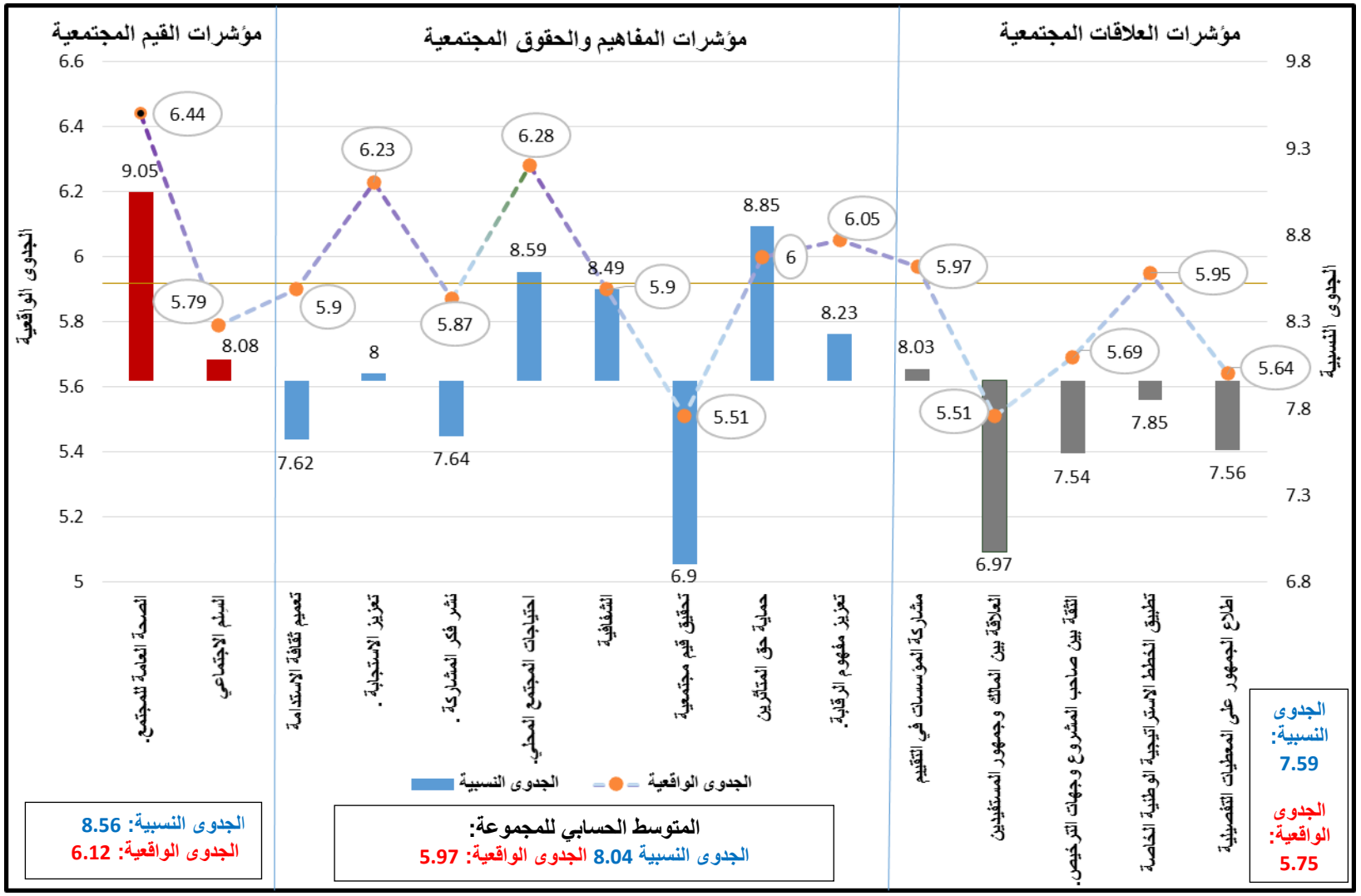

شكل 1.4: النتائج المتعلقة بالجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد الإجتماعي.

كما ويظهر في الشكل (1.4)، أن مجموعة مؤشرات القيم المجتمعية، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي في الجدوى النسبية والجدوى الواقعية (8.56، 6.12) على التوالي وبدرجة كبيرة في كلاهما، وكان المؤشر صاحب النصيب الأعلى من التأييد وصاحب أعلى متوسط حسابي، هو مؤشر الصحة العامة للمجتمع وبقيمة 9.05 في الجدوى النسبية النظرية، وهي قيمة عالية جداً وأعلى من المعدل العام. وأيضاً حقق الجدوى التنموية واقعياً بدرجة كبيرة، حيث حصل على أعلى متوسط حسابي في الجدوى الواقعية (6.44) وأيضاً أعلى من المعدل العام للجدوى الواقعية، وهي قيمة إيجابية كبيرة. وهذه النتيجة تدل على أن المبحوثين أكدوا على وجود مؤشر الصحة العامة في الدراسات المبحوثة ساعد في تحديد إنعكاسات الآثار البيئية للمشروع بكافة أنواعها على الصحة المجتمعية، بما في ذلك التأثيرات على صحة الناس. وهو ما أكدته جميع تعريفات مفهوم دراسات تقييم الأثر البيئي في الإطار النظري.

كما ويُلاحظ من الشكل (1.4) أن مجموعة مؤشرات المفاهيم والحقوق المجتمعية حصلت على المرتبة الثانية ضمن المجموعات الثلاث، بما تحويه من مؤشرات (تعميم ثقافة الإستدامة، وتعزيز الإستجابة،، وحماية لحقوقهم والإهتمام بإحتياجاتهم، والإهتمام بالمشاركة المجتمعية بعملية تقييم الأثر البيئي، وتحقيق القيم المجتمعية بالديموقراطية باختيار المشاريع المناسبة للمجتمع، وتحقيق الشفافية بما تحمله الدراسات من معلومات سواء إيجابية أو سلبية عن المشروع، وتعزيز مفهوم الرقابة وحماية حق المتأثرين). وتبين من الشكل أن مؤشر نشر فكر المشاركة جاء بدرجة متوسطة نظرياً وبمتوسط حسابي بلغ (7.64)، وحقق الجدوى التنموية على أرض الواقع بمستوى إيجابي متوسط، وهو مستوى بحاجة إلى تطوير وتحسين، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (5.87)، والنتيجة تعارض ما جاء في الإطار النظري من أن المشاركة المجتمعية ضرورة من ضروريات إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وتؤكد نتيجة دراسة (ياسين، 2012)، ودراسة (Aregbeshola)، والتي جاء فيهما أن واقع حدوث المشاركة المجتمعية جاء بدرجة متوسطة.

وما جاءت به نتائج الجدوى الواقعية لمؤشر الشفافية وما يجب أن توفره الدراسات من معلومات سواء أكانت إيجابية أو سلبية، تؤكد على أن الجدوى التنموية لم تتحقق كما هو متوقع، فقد اتجه المبحوثون إلى أن وجود هذا المؤشر في الدراسات سيحقق الجدوى التنموية بدرجة كبيرة وكان قد بلغ المتوسط الحسابي للجدوى النسبية (8.49)، أما على أرض الواقع، فقد حقق وجود هذا المؤشر في الدراسات المبحوثة بدرجة إيجابي متوسط، وهو مستوى يحتاج إلى تحسين.

وبالرغم من أن مؤشر "تحقيق قيم مجتمعية" حصل على درجة ضعيفة في الجدوى النسبية مقارنة مع باقي المؤشرات ضمن المجموعة وبمتوسط حسابي قيمته (6.90)، هي قيمة أدنى من المعدل العام لإجمالي المؤشرات الإجتماعيةالبالغ (7.96)، إلا أنه حقق الجدوى التنموية وبدرجة إيجابية متوسطة بمتوسط حسابي للجدوى الواقعية بلغ (5.51)، وهي قيمة أقل من المعدل العام للمتوسطات الحسابية للمؤشرات الإجتماعيةكافة. وتطابقت النتيجة مع نتيجة مؤشر العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين من فئة مؤشرات العلاقات المجتمعية، حيث حصل أيضاً على متوسط حسابي (5.51) في الجدوى الواقعية.

ويُلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي العام للجدوى النسبية لمجموعة المؤشرات التي تعني بالعلاقات بلغت (7.59). وللجدوى الواقعية (5.75)، وكلاهما بدرجة متوسطة وأدنى من المعدل العام لنتائج الجدوى التنموية للمؤشرات الاجتماعية، فيعتقد المبحوثون أن هذه المؤشرات تهتم بالعلاقات الخاصة فقط بفئة المستفيدين (مالك المشروع وصاحب المكتب الهندسي)، سواء في علاقاتهم مع المؤسسات أو علاقاتهم مع الجمهور، وأنه لا يوجد مصلحة للمتأثرين من وجود هذه المؤشرات في دراسات تقييم الأثر البيئي. وأن المؤشرات الأخرى تأخذ درجة من الأهمية أكبر من وجهة نظر المبحوثين، لذا أخذت المنحنى الأقل في قيمة المتوسطات الحسابية.

والمؤشر الذي يمس الجمهور مباشرة، وهو اطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية الخاصة بالمشروع وبيئته، فقد جاءت نتائجه من وجهة نظر المبحوثين أن وجوده في الدراسات يحقق الجدوى التنموية بدرجة متوسط في الجدوى النسبية وبمتوسط حسابي (7.56)، وهو ما تم تحقيقه على أرض الواقع، فقد بلغ المتوسط الحسابي للجدوى الواقعية (5.64) وبدرجة إيجابية متوسطة. وهو ما أكد على نتيجة مؤشر تحقيق الشفافية.

ولتفصيل النتيجة أكثر تم اختيار بعض المؤشرات التي وجد فيها بعض التباين أو الاختلاف موضحة في الجدول (2.4) والملحقات (1.4) و (2.4) و(3.4).

هذا وفي إطار الإجابة عن السؤال الأخير من أسئلة الدراسة، حول وجود فروق في إجابات المبحوثين حول الجدوى التنموية للمشاريع المبحوثة، تعزى لمتغير الجهة التي ينتمي إليها المبحوث، تم تصنيف فئات المبحوثين إلى ثلاث مجموعات وهي على النحو الآتي: (الفئة المؤسسية وعددهم20، وفئة المتأثرين وعددهم11، وفئة المستفيدين وعددهم 8).

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية لبعض المؤشرات الاجتماعية بحسب وجهة نظر فئات المبحوثين. (*الرقم يدل على رقم المؤشر حسب ما ورد في أسئلة المقابلة)

الرقم*	المؤشرات الاجتماعية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
2	تعزيز الإستجابة لإحتياجات المجتمع.	النسبية	8.10	8.27	7.38	8.00
		الواقعية	6.15	6.27	6.38	6.23
7	تطبيق الخطط الإستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع.	النسبية	8.10	8.18	6.75	7.85
		الواقعية	5.95	6.36	5.38	5.95
10	السِلم الاجتماعي (تقبل الجمهور للمشروع).	النسبية	8.20	8.18	7.63	8.08
		الواقعية	6.20	5.27	5.50	5.79
14	تعزيز مفهوم الرقابة.	النسبية	8.20	8.82	7.50	8.23
		الواقعية	6.35	5.82	5.63	6.05
3	المساهمة في نشر فكر المشاركة.	النسبية	7.50	8.73	6.50	7.64
		الواقعية	5.85	6.18	5.50	5.87
9	الشفافية (توفير المعلومات وما تحمله من الايجابيات أو السلبيات للمشروع.	النسبية	8.20	9.36	8.00	8.49
		الواقعية	5.90	6.09	5.63	5.90
15	إطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية (خاصة بالمشروع المُقيّم وبيئته).	النسبية	7.80	8.00	6.38	7.56
		الواقعية	5.45	5.82	5.88	5.64
11	تحقيق قيم مجتمعية (الديموقراطية).	النسبية	6.35	8.00	6.75	6.90
		الواقعية	5.50	5.45	5.63	5.51
1	تعميم ثقافة الاستدامة (المحافظة على الموارد لأطول فترة بأكثر كم وأفضل نوع).	النسبية	8.10	7.00	7.25	7.62
		الواقعية	6.15	5.45	5.88	5.90
4	مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية (وزارات، مؤسسات، مجتمع مدني).	النسبية	8.40	7.82	7.38	8.03
		الواقعية	6.35	5.45	5.75	5.97
13	حماية حق المتأثرين من المخاطر.	النسبية	9.05	8.91	8.25	8.85
		الواقعية	6.75	4.73	5.88	6.00

يشير الجدول (2.4)، إلى المؤشرات التي لوحظ وجود تباين في إجابات المبحوثين في فئاتهم الثلاث حول تحقق الجدوى النسبية والجدوى الواقعية، وقد وتم تصنيف المؤشرات حسب إختلاف الرأي في فئات المبحوثين الثلاث، حيث كان على النحو الآتي:

- الإختلاف في فئة المستفيدين: المؤشرات (تعزيز الإستجابة لإحتياجات المجتمع، تطبيق الخطط الإستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع، السلم الاجتماعي وتعزيز مفهوم الرقابة)، يُلاحظ أن المتوسطات الحسابية لإجابات فئة المستفيدين (من مالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الإستشارية) حول تحقق الجدوى النسبية هي الأدنى، وذلك قد يعود إلى أن هذه المؤشرات لا تصب في مصلحة فئة المستفيدين، وأنها تشكل عبء عليهم، حيث يمثل المكسب المادي أكبر مطالبهم، لذا أجابوا على ضعف أهمية وجود هذه المؤشرات في الدراسات. أما واقعياً، فقد تشابهت إجابات الفئات الثلاث لتحقيق الجدوى الواقعية للمؤشر تعزيز الإستجابة لإحتياجات المجتمع وجاءت جميعها بدرجة إيجابية كبيرة. أما بالنسبة لتحقيق الجدوى التنموية واقعياً للمؤشرين السلم الاجتماعي وتعزيز مفهوم الرقابة، فقد جاءت النتائج مختلفة عما هو متوقع، حيث اتجهت الفئة المؤسسية إلى أن المؤشرين قد حققا الجدوى التنموية بدرجة إيجابية كبيرة، بينما اتجهت فئة المستفيدين والمتأثرين إلى أن المؤشرين قد حققا الجدوى التنموية على أرض الواقع بدرجة إيجابية متوسطة.

- الإختلاف في فئة المتأثرين: المؤشرات التالية (المساهمة في نشر فكر المشاركة، والشفافية وتوفير المعلومات، ومؤشر تحقيق قيم مجتمعية. وإطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية)، كانت المتوسطات الحسابية لإجابات فئة المتأثرين حول تحقق الجدوى النسبية هي الأعلى، فمن وجهة نظرهم وجود هذه المؤشرات في دراسات تقييم الأثر البيئي تنعكس إيجابياً بصورة كبيرة على تحقيق الجدوى التنموية لإعداد الدراسات. فهذه المؤشرات على الأغلب تصب في مصلحتهم خاصة مؤشر تحقيق قيم مجتمعية.
- أما مؤشر المساهمة في نشر فكر المشاركة والشفافية في توفير المعلومات واطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية، فوجودها في الدراسات يحقق هدف هام من أهداف إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي وهو المشاركة المجتمعية. وقد كانت قيم المتوسطات الحسابية لإجابات فئة المتأثرين حول تحقق الجدوى النسبية هي الأعلى. وهذا يعزز أن فئة المستفيدين، سواء أصحاب المشاريع أو المكاتب الإستشارية لا يعتقدون أن فكرة المشاركة المجتمعية تؤثر بشكل كبير على نجاح إعداد الدراسات. بينما يؤيدها أعضاء لجنة التقييم وأفراد المجتمع، والتي هي من أهم أهداف عملية تقييم الأثر البيئي. فيما كانت وجهة نظر فئة المتأثرين أنه من الضروري أن يتم مشاركتهم

في إتخاذ القرار في منح الترخيص للمشاريع التنموية، حيث هم أكثر الأطراف تأثراً بشكل مباشر لأي مشروع. وهم من سيقع عليهم الضرر في حال حدوثه. وهو ما تأكد حدوثه على أرض الواقع من وجهة نظر فئة المتأثرين، فقد كانت نتائج الجدوى الواقعية لهذه الفئة هي الأعلى مقارنة مع إجابات الفئة المؤسسية وفئة المستفيدين.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى ما تم ذكره سابقاً كون دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المبحوثة تم إعدادها قبل وجود التجمعات السكانية حولها، خاصة مشروع محطة تعبئة الغاز ومشروع محطة ضاحية الريحان.

- الإختلاف في الفئة المؤسسية أو الإدارية: المؤشرات التي كانت فيها المتوسطات الحسابية لإجابات الفئة المؤسسية أو الإدارية حول تحقق الجدوى النسبية هي الأعلى: (تعميم ثقافة الاستدامة والمحافظة على الموارد، ومؤشر مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية سواء وزارات، أو مؤسسات أو مجتمع مدني، وأخيراً مؤشر حماية حق المتأثرين سواء الفرد، المجتمع، أو المؤسسة من المخاطر المتأتية من المشروع). وتعزو الباحثة النتائج العالية في المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية، إلى أن إجابات الفئة المؤسسية أو الإدارية كانت نابعة من واقع التجربة، والمعرفة التراكمية من قراءة أعداد كبيرة من دراسات تقييم الأثر البيئي بواقع موقعهم الوظيفي. فمؤشر تعميم ثقافة الاستدامة والإهتمام بالمحافظة على الموارد هو من أهم أهداف دراسات تقييم الأثر البيئي، والذي أقرته جميع القوانين والسياسات البيئية الفلسطينية لذا من الطبيعي أن الفئة التي تؤيد تحقق هذا المؤشر هي أعضاء لجنة التقييم أكثر من غيرها.

أما بخصوص المؤشرين (مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية سواء مشاركة مؤسسات أو وزارات ومجتمع مدني ومؤشر حماية حق المتأثرين من أفراد ومؤسسات ومجتمع)، فكانت المتوسطات الحسابية لإجابات الفئة المؤسسية حول تحقق الجدوى النسبية عالية؛ بسبب أن الفئة المؤسسية أيدت وجود هذا المؤشر، لما له من أهمية في ضرورة وجود تعاون ومشاركة بين صاحب المشروع والفئات المؤسسية بأنواعها في عملية تقييم الأثر البيئي، والتي تتمثل بداية من تقديم طلب الحصول على رخصة إلى التواصل مع سلطة جودة البيئة وإستلام الشروط المرجعية، وانتهاءاً بتسليم التقرير النهائي والحصول على الموافقة والترخيص، فجميع المعاملات تتطلب التعاون ومشاركة المؤسسات والوزارات. والجدير ذكره أن المتوسطات الحسابية لإجابات الفئة المؤسسية أو الإدارية حول تحقق الجدوى الواقعية للمؤشرات الثلاث كانت أيضاَ هي الأعلى.

3.4 نتائج تقييم المؤشرات الإقتصادية

في إطار الإجابة عن الفرع الثاني من السؤال الأول، حول واقع تقييم الجدوى الإقتصادية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل من الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات المختلفة. النتائج والتصنيف يظهران في الشكل (2.4).

ولتسهيل قراءة النتائج، تم تصنيفها ضمن أربع مجموعات كما يأتي:

- مجموعة تضم المؤشرات التي تخدم الإقتصاد الوطني، وعددها أربعة مؤشرات.
- مجموعة تضم المؤشرات التي تخدم فئة (المستفيدين: المالك والمكاتب الإستشارية)، وعددها سبعة مؤشرات.
- مجموعة تضم المؤشرات التي تخدم فئة المتأثرين، وعددها ثلاثة مؤشرات.
- مجموعة تضم المؤشرات التي تخدم البيئة، وهي مؤشران.

يُلاحظ من الشكل (2.4) أن المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية تراوحت ما بين (6.56 و 8.79) من أصل 10، وأن المتوسط الحسابي العام لمؤشرات البُعد الاقتصادي للجدوى النسبية، بلغت قيمته 7.84 (وبدرجة متوسطة)، وأن المتوسطات الحسابية للجدوى الواقعية تراوحت ما بين (5.51 و 6.38) من أصل7، والمتوسط الحسابي العام للجدوى الواقعية بلغت قيمته (6.035)، وهي قيمة متوسطة. وقد جاءت نتائج المتوسطات الحسابية في هذه المجموعة متقاربة.

وحصل مؤشر "إستخدام التكنولوجيا الحديثة" من مجموعة المؤشرات التي تخدم البيئية على أعلى متوسط حسابي في الجدوى النسبية وبقيمة (8.79)، وهو مؤشر مطلوب توفيره في ظل التقدم التكنولوجي في وقتنا الحاضر، وهو الذي يحقق هدف الوصول إلى الإقتصاد الأخضر (التنمية بدون آثار بيئية سلبية)، وأدنى متوسط حسابي كان من نصيب مؤشر تقليص الكلفة الإجمالية للمشروع في الجدوى النسبية، بقيمة (6.56) وهي قيمة متوسطة، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وجود هذا المؤشر في دراسات تقييم الأثر البيئي قيمته ضعيفه مقارنة ما باقي المؤشرات. فالإهتمام في تقليص الآثار السلبية للمشروع وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ذات الضرر الأقل للبيئة، هو الهدف الأساسي للمشروع حتى لو زادت التكاليف الإجمالية للمشروع. وقد أيدت هذه النتيجة أن نفس المؤشر حصل على أدنى متوسط حسابي في الجدوى الواقعية أيضاً وبقيمة (5.51).

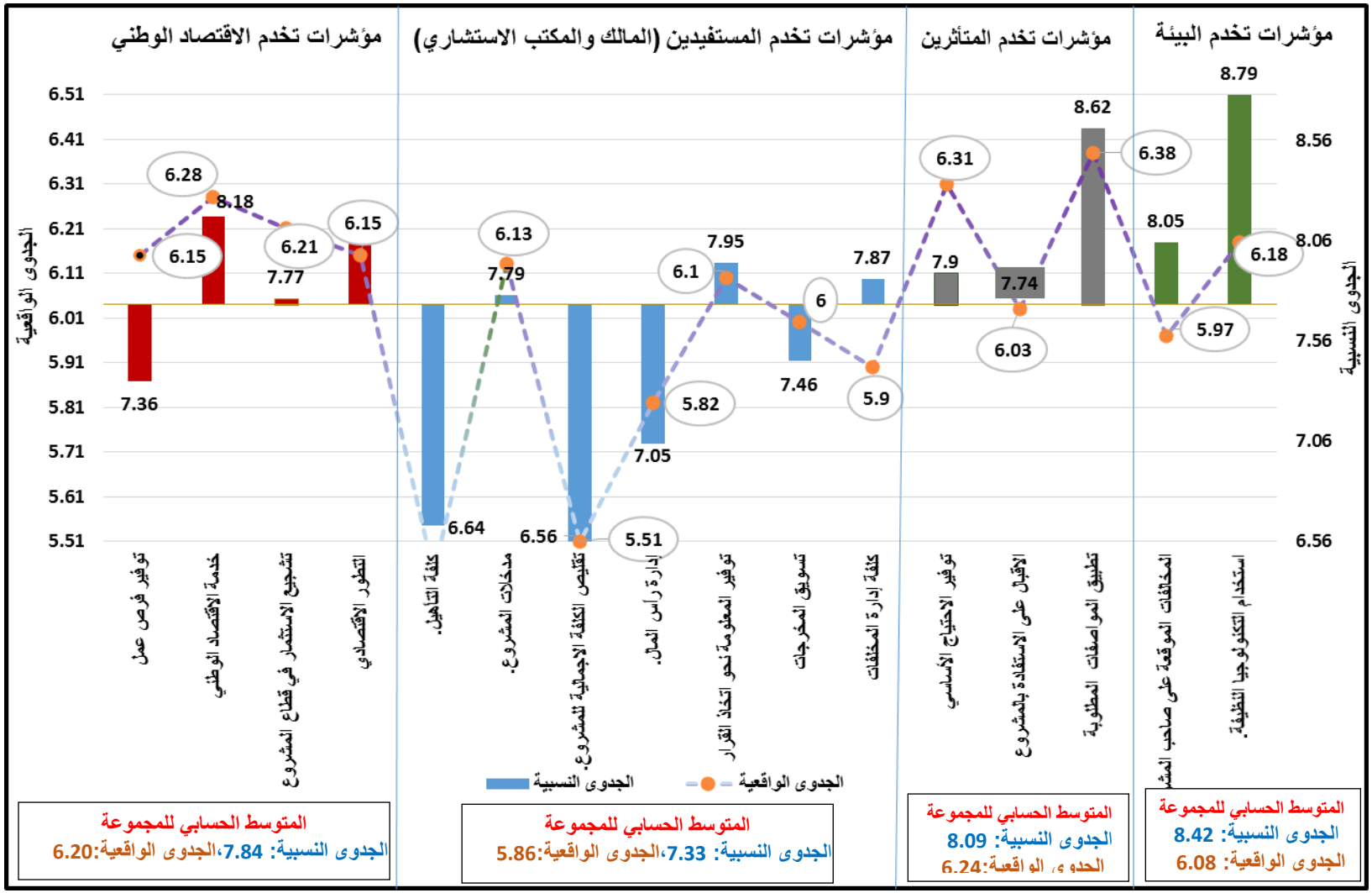

شكل 2.4: النتائج المتعلقة بالجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد الإقتصادي.

وبالمقارنة مع قراءات المتوسطات الحسابية للجدوى الواقعية لمجموعة المؤشرات التي تخدم الإقتصاد الوطني، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة قيمة 6.20، وأعلى بقليل من المتوسط الحسابي لإجمالي المؤشرات الإقتصادية والذي بلغ (6.035)، وكانت المتوسطات الحسابية لجميع مؤشرات هذه المجموعة متقاربة جداً حيث تراوحت ما بين (6.15–6.28). وكما يبدو أن جميع المؤشرات في هذه المجموعة، حصلت على متوسطات حسابية بقيمة إيجابي كبير، وهو يحقق ما أُعدت له دراسات تقييم الأثر البيئي من إن دراسات تقييم الأثر البيئي تفيد في خلق فرص إقتصادية جديدة، والقدرة على تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية، وإنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة، دعم الإبداع والمقصود به البحث العلمي والتطوير، ونقل التكنولوجيا (سلطة جودة البيئة، 2014). وللتوضيح تم إختيار بعض المؤشرات التي وُجدَ فيها تباين في المتوسطات الحسابية لإجابات الفئات المختلفة من المبحوثين من مؤسسات ومستفيدين ومتأثرين، وهذا يأتي في إطار الإجابة عن سؤال الدراسة الأخير. كما هو مبين في الجدول (3.4) والملحقات (4.4) و (5.4) و (6.4).

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية لبعض المؤشرات الإقتصادية بحسب وجهة نظر فئات المبحوثين. (الرقم يدل على رقم المؤشر حسب ما ورد في أسئلة المقابلة)

الرقم	المؤشرات الإقتصادية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
3	كلفة التأهيل.	النسبية	6.40	7.55	6.00	6.64
		الواقعية	5.60	5.82	4.50	5.44
4	مدخلات المشروع.	النسبية	7.85	8.18	7.13	7.79
		الواقعية	6.05	5.91	6.63	6.13
10	تقليص الكلفة الاجمالية للمشروع.	النسبية	6.50	7.09	6.00	6.56
		الواقعية	5.55	5.55	5.38	5.51
12	إدارة رأس المال.	النسبية	6.20	8.18	7.63	7.05
		الواقعية	5.70	5.91	6.00	5.82
14	تسويق المخرجات (خدمة/ سلعة...).	النسبية	6.85	8.00	8.25	7.46
		الواقعية	5.90	5.73	6.63	6.00
2	توفير الإحتياج الأساسي (سلعة/خدمة).	النسبية	7.35	8.73	8.13	7.90
		الواقعية	6.15	6.38	6.63	6.31
6	الإقبال على الإستفادة بالمشروع من قبل الجمهور.	النسبية	7.55	8.64	7.00	7.74
		الواقعية	6.20	5.64	6.13	6.03

يظهر في الجدول (3.4) وجود تفاوت في آراء المبحوثين للمؤشرات الإقتصادية أعلاه، وقد تم تصنيف المؤشرات حسب إختلاف الرأي في فئات المبحوثين الثلاث، وهي موضحة على النحو الآتي:

- الإختلاف في فئة المتأثرين: بالنظر إلى نتيجة المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية للمؤشرات (كلفة التأهيل ومدخلات المشروع وتقليص الكلفة الإجمالية للمشروع والإقبال على الإستفادة بالمشروع من قبل الجمهور)، لوحظ وجود تقارب في الآراء والإجابات بين الفئة المؤسسية وفئة المستفيدين (مالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الهندسية)، فمن وجهة نظر كلا الفئتين أن أهمية وجود هذه المؤشرات في الدراسات ضعيف مقارنة مع باقي المؤشرات، وذلك من باب الخبرة في تقييم الدراسات من فئة المؤسسية أو الإدارية ومن باب الخبرة في المؤشرات الإقتصادية بالنسبة لمالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الهندسية، بينما كانت المتوسطات الحسابية لإجابات فئة المتأثرين حول تحقق الجدوى النسبية هي الأعلى، وبعيدة نسبياً عن آراء الفئتين المؤسسية والمستفيدين، بالرغم من وهنا يُلاحظ أنه لا يوجد خبرة في المؤشرات الإقتصادية لدى فئة المتأثرين، مقارنة مع أعضاء لجنة التقييم ومالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الهندسية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المتأثرين ليسوا على تواصل مباشر بالمشروع وليس لديهم المعرفة التفصيلية بمعطياته الإقتصادية. كما أنه ليس لديهم الدافع والإهتمام بمكاسب فئات أخرى إقتصادياً، لأنهم يعتبرونها أثمان مدفوعة من قبلهم (خسائر لهم).

أما واقعياً فجاءت نتيجة الجدوى الواقعية لمؤشر كلفة التأهيل تعكس ما قرأته الجدوى النسبية، إذ كان الاختلاف واضحاً أن إجابات فئة المستفيدين تراجعت إلى إيجابي ضعيف بعد أن كانت إيجابي كبير في الجدوى النسبية. حيث تبين أن فئة المستفيدين وجدت أن وجود مؤشر كلفة التأهيل لم يؤثر كثيراً على تحقيق الجدوى التنموية على أرض الواقع كما كانت تتوقع.

- الإختلاف في الفئة المؤسسية: ظهر الإختلاف واضحاً أن المتوسطات الحسابية لإجابات الفئة المؤسسية حول تحقق الجدوى النسبية للمؤشرين "تسويق المخرجات" و "توفير الاحتياج الأساسي من سلعة أو خدمة" كانت هي الأدنى، (وبدرجة ضعيفة) ومتوسطة على التوالي. وذلك مقارنة مع ظهور التقارب في إجابات فئة المتأثرين وفئة المستفيدين. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن وجود هذين المؤشرين من وجهة نظر الفئة المؤسسية ضعيف نوعاً في دراسات تقييم الأثر البيئي، مقارنة مع باقي المؤشرات الإقتصادية، المؤشران يعودان بالفائدة والمكاسب إلى فئة

المستفيدين والمتأثرين ولا تتأثر به الفئة المؤسسية. ولم تتأثر النتيجة في إجابات الفئة المؤسسية في الجدوى الواقعية، فكانت الإجابة الأدنى مقارنة مع إجابة فئتي المتأثرين والمستفيدين.

- أما مؤشر إدارة رأس المال فظهر التباين في المتوسطات الحسابية في إجابات الفئات الثلاث حول تحقق الجدوى النسبية لهذا المؤشر وبمتوسطات حسابية متباعدة، علماً أن المتوسطات الحسابية الأدنى جاءت من إجابات الفئة المؤسسية، وهي وجهة نظر معقولة، حيث أن الفئة المؤسسية أو الإدارية الإهتمام بالبيئة يأخذ النصيب الأكبر من إهتمامها حتى لو اضطر صاحب المشروع أن يتكلف بمبلغ أعلى وذلك حفاظاً على الصحة العامة للمجتمع، والمحافظة على الموارد الطبيعية. وعلى أرض الواقع، يرى المبحوثون في فئاتهم الثلاث أن وجود هذا المؤشر في الدراسات قد حقق الجدوى التنموية بدرجة متوسطة حيث ظهر فارق بسيط بين الإجابات.

- وبالرغم من وجود التباين في نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات الفئات حول تحقق الجدوى النسبية، كانت نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات الفئات الثلاث حول تحقق الجدوى الواقعية مقاربة، والتباين الوحيد الظاهر كان في مؤشر الإقبال على الإستفادة من قبل الجمهور، حيث كانت نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات فئة المتأثرين هي الأدنى وبدرجة إيجابي متوسط.

4.4 نتائج تقييم مؤشرات البُعد البيئي

في إطار تقييم الجدوى البيئية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، تم إحتساب المتوسطات الحسابية لكل من الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات المختلفة، النتائج والتصنيف يظهران في الشكل (3.4). وفي بعض المؤشرات التي تم إختيارها بسبب التباين الواضح في الإجابات بين المبحوثين في الجدول (4.4) ولمزيداً من التفاصيل في الملاحق (7.4) و (8.4) و (9.4).

ولتسهيل قراءة النتائج، تم تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات كما يأتي:

1- مجموعة إستدامة الموارد الطبيعية، وتضم سبعة مؤشرات.
2- مجموعة التخطيط البيئي، وتضم ثمانية مؤشرات.
3- مجموعة الوعي البيئي، وتضم ستة مؤشرات.

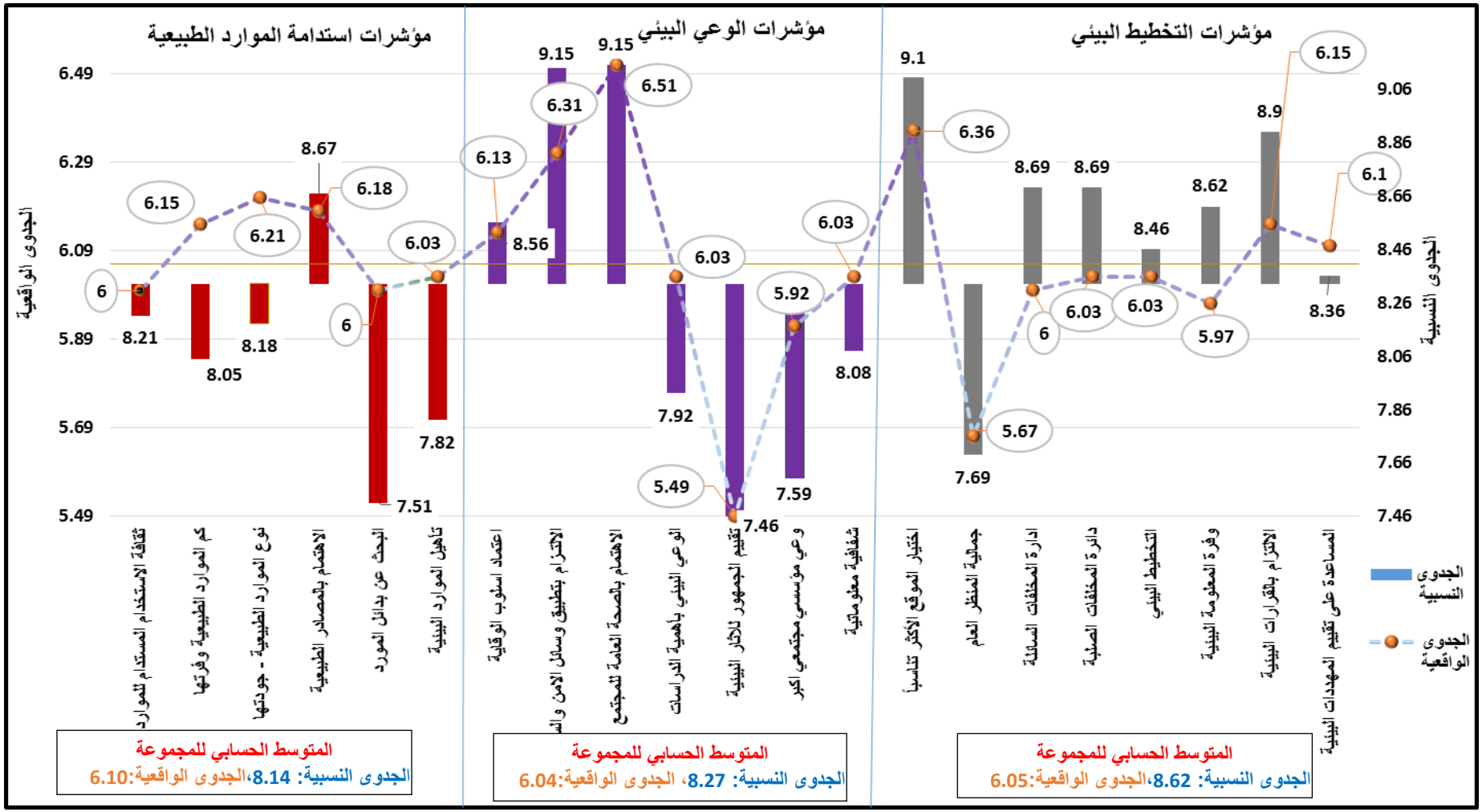

شكل 3.4: النتائج المتعلقة بالجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد البيئي.

يظهر في الشكل (3.4) أن قيم المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية قد تراوحت ما بين (7.51 و 9.15) من أصل 10 وهي قيم ما بين متوسطة وعالية. وأن المعدل العام للمتوسطات الحسابية للجدوى النسبية (8.33)، وقيم المتوسطات الحسابية للجدوى الواقعية تراوحت ما بين (5.49 و6.51) من أصل 7، وأن المعدل العام للمتوسطات الحسابية للجدوى الواقعية بلغت قيمته (6.06). وبذا تكون الجدوى التنموية للمؤشرات البيئية قد تحققت على أرض الواقع وبمستوى كبير.

ومن الملاحظ أن المجموعات الثلاث في البُعد البيئي حصلت على متوسطات حسابية كبيرة مقارنة مع البعدين الإجتماعي والإقتصادي. وتبين أن مجموعة التخطيط البيئي قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بين المجموعات الثلاث وبلغ (8.62) في الجدوى النسبية و (6.05) في الجدوى الواقعية، وهي قيم عالية. وهو ما أُعِدت من أجله دراسات تقييم الأثر البيئي.

ويُلاحظ أن مؤشر "الإلتزام بتطبيق وسائل الأمن والسلامة" ومؤشر "الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع" قد حصلا على أعلى قيمة متوسط حسابي مقارنة مع باقي المؤشرات البيئية وقد بلغت قيمتهما (9.15) وهي قيمة عالية. وهذه النتيجة تعزز أهداف دراسات تقييم الأثر البيئي، فهي تعتبر حماية لحقوق الفرد والمجتمع، وحماية للمواطن من المخاطر، وتعمل كأداة للمحافظة على الصحة جنباً إلى جنب مع تحقيق التنمية، وتعزيز السلامة والصحة العامة يؤدي إلى تحسين نوعية المواطن كما أشار (محمود،2012). كما وقد حصلا على متوسطي حسابيي في الجدوى الواقعية قيمتهما على التوالي (6.31، 6.51) وهي أيضاً قيمة عالية. ويدل هذا على أن هذين المؤشرين قد حققا هدف وجودهما في دراسات تقييم الأثر البيئي على أرض الواقع.

ويتبين من الشكل (3.4) أن المؤشر "البحث عن بدائل الموارد" حصل على أدنى المتوسطات الحسابية بالنسبة لباقي مؤشرات البعد البيئي. وبقيمة (7.51)، وهي قيمة متوسطة وأدنى من المعدل العام للمتوسطات الحسابية للجدوى النسبية. وحصل في الجدوى الواقعية على درجة إيجابية متوسطة وهو مستوى بحاجة إلى تحسين، حيث بلغ المتوسط الحسابي (5.49)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى عدم اهتمام المبحوثين بهذا المؤشر مقارنة مع غيرة بسبب نقص الخبرة لديهم عن ثقافة أهمية البحث عن الموارد بدل إستخدام المورد وإستنزافه مع مرور الوقت، وذلك يتنافى مع ما جاء في الإطار النظري، في كون البحث عن بدائل للموارد هو أفضل من إستخدام الموارد الطبيعية وإستنزافها.
وفي إطار الإجابة عن سؤال الدراسة حول الفروق في إجابات المبحوثين، تم اختيار بعض المؤشرات التي وجد فيها تباين في المتوسطات الحسابية لإجابات الفئات المختلفة من المبحوثين من مؤسساتية، ومستفيدين، ومتأثرين كما هو مبين في الجدول (4.4). وفي الملحقات (7.4) و (8.4) و (9.4).

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية لبعض المؤشرات البيئية بحسب وجهة نظر فئات المبحوثين (الرقم يدل على رقم المؤشر حسب ما ورد في أسئلة المقابلة).

الرقم	المؤشرات الاجتماعية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
2	كم الموارد الطبيعية (وفرتها).	النسبية	8.45	7.82	7.38	8.05
		الواقعية	6.25	5.82	6.38	6.15
7	البحث عن بدائل الموارد.	النسبية	8.00	6.91	7.13	7.51
		الواقعية	6.05	5.64	6.38	6.00
9	تأهيل الموارد البيئية.	النسبية	8.15	7.82	7.00	7.82
		الواقعية	5.95	6.00	6.25	6.03
18	الوعي بأهمية دراسات تقييم الأثر البيئي.	النسبية	7.80	8.00	8.13	7.92
		الواقعية	6.15	5.55	6.38	6.03
19	تقييم الجمهور للآثار البيئية (أهمية، حجم).	النسبية	7.15	8.00	7.50	7.46
		الواقعية	5.55	5.18	5.75	5.49
20	وعي مؤسسي/مجتمعي أكبر بالسياسات الفلسطينية البيئية.	النسبية	7.45	7.64	7.88	7.59
		الواقعية	5.90	5.73	6.25	5.92
21	شفافية معلوماتية حول المشاريع التنموية (خصوصاً باتجاه الجمهور).	النسبية	7.70	9.18	7.50	8.08
		الواقعية	6.00	6.00	6.13	6.04

1: الفئة المؤسسية وعددهم 20 2: فئة المتأثرين وعددهم 11 3:فئة المستفيدين وعددهم 8

يظهر في الجدول (4.4)، وجود تفاوت في آراء المبحوثين في الجدوى النسبية والواقعية، وقد تصنيف المؤشرات حسب اختلاف الرأي في فئات المبحوثين الثلاث، وهي موضحة على النحو الآتي:

- الإختلاف في الفئة المؤسسية أو الإدارية: أن المؤشرات (كم الموارد أي وفرتها، والبحث عن بدائل الموارد، وتأهيل الموارد البيئة)، قد ظهر تباين واضح في آراء فئات المبحوثين في الجدوى النسبية، فقد تباعدت آراء الفئة المؤسسية عن آراء كل من فئة المتأثرين وفئة المستفيدين من مالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الهندسية، الفئة المؤسسية أجابت عن خبرة في مجال تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي، لذا كانت إجاباتها عالية مقارنة مع إجابات باقي المبحوثين، فجميع المؤشرات تبحث في الموارد البيئية وهو ما لا يعرف عنه الكثير من فئات المتأثرين أو مالكي المشاريع. أما نتائج تقييم الجدوى الواقعية لتلك المؤشرات، فمن الواضح أن الفئة المؤسسية قد

وجدت أن كل من المؤشرين "كم الموارد وتأهيل الموارد البيئي" لم يحققا الجدوى التنموية من وجودهما في دراسات تقييم الأثر البيئي كما كان متوقعاً، وهو يتنافى مع ما جاء في الإطار النظري ومع أهداف إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

أما "مؤشر الوعي بأهمية دراسات تقييم الأثر البيئي"، فقد كانت النتيجة أيضاً متفاوته، ومن اللافت للنظر أن الفئة المؤسسية والإدارية قد اختلفت بالرأي عن فئتي المتأثرين والمستفيدين من مالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الإستشارية، حيث كان المتوسط الحسابي لإجابتهم حول تحقق الجدوى النسبية للمؤشر هو الأدنى بقيمة (7.80)، وهي نتيجة تعتبر غريبة، حيث أنه من المتوقع أن تكون الفئة المؤسسية أو الإدارية أكثر الفئات اهتماماً بمؤشر الوعي البيئي لما لها من خبرة. فيما تباينت أيضا نتائج المتوسطات الحسابية على أرض الواقع ما بين (6.15 و 5.55 و 6.38). وكانت المتوسطات الحسابية الأعلى وباتجاه إيجابي كبير حول تحقق الجدوى الواقعية لإجابات فئة المستفيدين من مالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الإستشارية، وهذا من الممكن أن يُعزى إلى أن الوعي بأهمية هذه الدراسات بالنسبة لهم هو بديهي، وربما يعبر عن ثقة مبالغة فيها لديهم بأنفسهم ومعارفهم ووعيهم. وبذا يكون وجود هذا المؤشر قد حقق الجدوى التنموية على أرض الواقع بمستوى إيجابي كبير.

- الإختلاف في فئة المتأثرين: كانت نتيجة مؤشر "تقييم الجمهور للآثار البيئية من ناحية أهميتها وحجمها"، "ومؤشر شفافية معلوماتية حول المشاريع التنموية (خصوصاً باتجاه الجمهور)"، أن المتوسطات الحسابية (8.00) (9.18)، على التوالي لإجابات فئة المتأثرين من الجمهور حول تحقق الجدوى النسبية هي الأعلى، وأنهم أكثر الفئات اهتماماً بكلا المؤشرين، ربما يعود ذلك لإيمانهم القوي أن وجود هذين المؤشرين في دراسات تقييم الأثر البيئي يعكسان إيجابياً على تحقيق الجدوى النسبية، أما بالجدوى الواقعية فقد جاءت المتوسطات الحسابية لإجابات فئة المتأثرين هي الأدنى. وذلك دليل على خيبة الأمل، ربما يعود ذلك إلى عدم مقدرتهم الحصول على دراسات تقييم الأثر البيئي، ليتمكنوا من تقييم الآثار البيئية الإيجابية أو السلبية المذكورة داخل الدراسات، ويعود على ضعف الشفافية على أرض الواقع.

- الإختلاف في فئة المستفيدين: نتيجة مؤشر "الوعي المؤسسي / مجتمعي أكبر بالسياسات الفلسطينية البيئية"، كانت متقاربة في الجدوى النسبية، أما في الجدوى الواقعية فظهر تباين واضح في الآراء، التقارب كان بين آراء الفئة المؤسسية وفئة المتأثرين وكان يتجه إلى إيجابي متوسط بينما فئة المستفيدين فكانت تتجه إلى إيجابي كبير.

5.4 المعيقات

في إطار الإجابة عن أسئلة الدراسة حول المعيقات التي تحد من تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، تم تصنيف المعيقات ليسهل دراساتها إلى ثلاث أنواع وهي على النحو الآتي:

- المعيقات المؤسسية / الإدارية.
- المعيقات المجتمعية.
- المعيقات الخارجية.

ومن ثم تم احتساب النسبة النظرية والنسبة الفعلية / (نسبة شدة المعيق ونسبة درجة الحدوث) للمعيقات المؤسسية والإجتماعيةوالخارجية. ونتائج إجابات المبحوثين حسب المعادلات الآتية:

شدة المعيق = مجموع القيم التي أُعطيت للمعيق من المبحوثين.
شدة مجال المعيقات = مجموع القيم التي أُعطيت لجميع معيقات المجال الواحد من جميع المبحوثين.
الشدة الإجمالية للمعيقات = مجموع القيم التي أُعطيت لكافة المؤشرات التي صنفت كمعيقات من جميع المبحوثين.
نسبة شدة المعيق= (شدة المعيق ÷ شدة مجال المعيقات) x 100.
نسبة شدة مجال المعيقات= (شدة مجال المعيقات ÷ الشدة الاجمالية للمعيقات) x 100.

والنتائج جاءت كما هو في الجدول (5.4) مبيناً المعيقات الأعلى نتيجة من وجهة نظر المبحوثين.

جدول 5.4: نتائج المعيقات المؤسسية، والمجتمعية، والخارجية

فئة المعيقات	الشدة النظرية		على أرض الواقع	
	شدة المعيق	نسبة شدة المعيق نظرياَ (%)	درجة حدوث المعيق	نسبة شدة حدوث المعيق على أرض الواقع (%)
المؤسسية	435	%37.3	305	%36.7
المجتمعية	407	%34.9	299	%35.8
الخارجية	325	%27.8	228	%27.5
الشدة الكلية للمعيقات	**1167**	**%100**	**830**	**%100**

يظهر في الجدول (5.4)، أن المعيقات المؤسسية حازت على أعلى درجة في كل من شدة المعيق نظرياً، ودرجة الحدوث، حيث بلغت النسبة (37.3%) والنسبة الفعلية لشدة حدوث المعيقات المؤسسية على أرض الواقع (36.7%) وهما قيمتان متقاربتان تقريباً وجاء المعيق "طول الفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ القرار" المعيق الأكثر شدة نظرياً وحدوثاً على أرض الواقع، وتلاها في المرتبة الثانية في الحدوث المعيقات المجتمعية، بنسبة مقدارها 35.8%، وجاء المعيق "عدم وجود الوعي التام بأهمية موضوع تقييم الأثر البيئي الأكثر شدة نظرياً وحدوثاً على أرض الواقع. ثم أخيراً المعيقات الخارجية بنسبة شدة الحدوث على أرض الواقع بلغت 27.5%. واحتل المعيق "الإحتلال الإسرائيلي" الأكثر شدة نظرياً وحدوثاً على أرض الواقع. ونتيجة كون أن المعيقات المؤسسية هي صاحبة المرتبة الأولى، يدل أن هناك انسجام في النتائج توضحه النقاط الآتية:

- من المنطقي أن تكون المعيقات المؤسسية / الإدارية على رأس المعيقات لتحقق هذه الجدوى، فهي التي تخطط وتحكم وتضبط إعداد الدراسات، وهي التي تضبط إختيار الإستشاريين، وتمنح الموافقات، وهي التي تدعم نجاح أو تعطيل دراسات تقييم الأثر البيئي.

- يأتي فعلياً في المرتبة الثانية المعيقات الخاصة بالمجتمع، وإلتزامه بما يرتبط بهذه العملية، والوعي التام بأهمية عملية التقييم البيئي ومشاركته فيها، وتحمل مسؤولياته على أكمل وجه، وإن ابتعاد المجتمع وممثليه عن مختلف القيادات والمؤسسات المجتمعية عن تحمل مسؤولياتهم، هو أكبر معيق لتحقق الجدوى المنشودة من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

- المعيقات الخارجية هي مشتركة في كافة مجالات الحياة والإستسلام لها سيوقف حياة المجتمع، ولا يجوز أن نسمح لها بذلك، ونظرة المبحوثين تعتبر نظرة مسؤولية تعبر عن تحمل جاد للمسؤولية ورؤيا ناقدة إيجابية تسعى لتحسين الوضع، لمجتمع يسعى للحرية والدولة المستقلة. لذا لا يجوز للفلسطيني أن يحمل الإحتلال دائماً المسؤولية، علماً أنه المعيق الأكبر، بل يجب أن يبني ذاته على أحسن صورة.

1.5.4. نتائج المعيقات المؤسسية/ الإدارية:

في إطار الإجابة عن السؤال الفرعي من أسئلة الدراسة الرابع والذي يشير إلى "ما هي المعيقات المؤسسية التي واجهت تحقيق إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة المتوقعة منها؟" تم تصنيف المعيقات المؤسسية / الإدارية إلى خمس أنوع من المعيقات: (المعيقات الخاصة بالوزارات، المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية، المعيقات المتعلقة بالتشريعات والقوانين، والرقابة والتفتيش، وأخيراً المعيقات المتعلقة بالبيانات والمعلومات)، حيث تم إستخراج شدة المعيق ودرجة الحدوث، إضافة إلى نسبة شدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات وأول المعيقات التي سيتم بحثها هي المعيقات المؤسسية وذلك في الجدول (6.4).

جدول 6.4: نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث (لأقرب رقم صحيح).

المعيقات	التفاصيل	الشدة النظرية		على أرض الواقع	
		شدة المعيق	نسبة شدة المعيق نظرياً (%)	درجة الحدوث	نسبة شدة حدوث المعيق على أرض الواقع (%)
المؤسسية	الخاصة بالوزارات	260	60	186	61
	المكاتب الإستشارية	54	12	38	12
	التشريعات والقوانين	46	11	27	9
	الرقابة والتفتيش	50	11	36	12
	البيانات والمعلومات	25	6	18	6
الشدة الكلية للمجال		**435**	**%100**	**305**	**%100**

من الواضح أن المعيقات المؤسيسة الخاصة بالوزارات أو المؤسسات كانت الأشد نظرياً وفعلياً، وبنسب متقاربة بلغت 60% في نسبة شدة المعيق نظرياً و 61% في نسبة شدة حدوث المعيق على أرض الواقع، والسبب في حصولها على المرتبة الأولى من بين المعيقات المؤسسية، فالوزارات والمؤسسات

الرسمية متمثلة في أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، هي المخطط لعملية تقييم الأثر البيئي، وهي التي تحدد الإجراءات والشروط المرجعية، وهي المدقق الرئيس والضامن الرسمي لمشاركة العامة في عملية التقييم، وهي روح وجسد عملية التقييم، وعليه فإن تقصيرها أو إخفاقها في دورها يضعها نظرياً على رأس هرم المعيقات المؤسسية.

وعلى أرض الواقع فإن طول الإجراءات البيروقراطية، وتقديم الاقتصاد على البيئة والمحسوبية تفقد دراسات تقييم الأثر البيئي فحواها وجدواها، وبالتالي تضع المؤسسات الرسمية على قمة هرم المعيقات المؤسسية.

أما باقي الأطراف المؤسسية، فأداؤها قياساً بالمؤسسات الحكومية، هامشياً نسبياً، ومحكومة برقابة وأداة ومتابعة رسمية (فالجهة الرسمية هي محرك نجاح أو فشل هذه المؤسسات، لهذا أعطى الباحثون لها وزناً هامشياً كمعيقات سواء نظرياً أو واقعياً).

وللوقوف عن كثب حول المعيقات الخاصة بالوزارات التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، الجدول (7.4) يوضح نتائج النسبة النظرية والفعلية بإعتمادها لأقرب رقم صحيح.

1.1.5.4. نتائج المعيقات الخاصة بالوزارات:

وتسمى هذه المعيقات كذلك بالمعيقات الناجمة عن المؤسسات، أو المعيقات الإدارية، حسب رأي المبحوثين (الذين عبروا عن المعيق). وهي موضحه لأقرب رقم صحيح في جدول (7.4).

جدول 7.4. أ. نسبة شدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخاصة بالوزارات.

الرقم	المُعيقات الخاصة بالوزارات	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	النسبة النظرية				الشدة الفعلية			
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيقXالعدد	نسبة شدة المعيق نظرياً بالنسبة للمعيقات المذادية(%)	النسبة النظرية بالنسبة لإجمالي المعيقات (%)	درجة الحدوث	درجة الحدوثXالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيق بالنسبة للمعيقات الوزارية(%)	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث لإجمالي المعيقات(%)
1	طول الفترة الزمنية لإتخاذ القرار.	18	4	72	28	17	3	54	29	18
2	ضعف التنسيق بين الوزارات.	11	4	44	17	10	3	33	18	11
3	تداخل الصلاحيات بين المؤسسات.	8	4	32	12	7	3	24	13	8
4	تضارب الإهتمام والأولويات بين الوزارات.	8	4	32	12	7	2	16	9	5
5	عدم توفر الموارد البشرية لتطبيق ومتابعة متطلبات دراسة تقييم الأثر البيئي.	4	3	12	5	3	3	12	6	4
6	عدم الأخد برأي اللجنة بعين الإعتبار.	5	3	15	6	3	2	10	5	3
7	الفكر شخصي داخل المؤسسات وليس مؤسسي.	2	5	10	4	2	3	6	3	2
8	عدم وجود القدرة على السيطرة على المشاريع في مناطقC يجعل من الدراسات لا قيمة لها.	2	5	10	4	2	3	6	3	2

تابع جدول 7.4. ب. النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخاصة بالوزارات

الرقم	المُعيقات الخاصة بالوزارات	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية				الشدة الفعلية			
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيقxالعدد	نسبة شدة المعيق نظرياً بالنسبة للمعيقات الوزارية(%)	النسبة النظرية بالنسبة لاجمالي المعيقات (%)	درجة الحدوث	درجة الحدوثxالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيق بالنسبة للمعيقات الوزارية(%)	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث لإجمالي المعيقات(%)
9	وجود المحسوبية / التمييز لا يوجد عدل في تطبيق القانون.	3	3	9	3	2	2	6	3	2
10	عدم توفر الموارد المالية لتطبيق ومتابعة متطلبات دراسة تقييم الأثر البيئي.	2	4	8	3	2	3	6	3	2
11	التغيير المستمر لأعضاء اللجنة في كل فترة يضعف دور اللجنة.	3	2	6	2	1	2	6	3	2
12	عدم القدرة على الحصول على المعلومة بسهولة من المؤسسات.	2	3	6	2	1	2	4	2	1
13	عدم وجود توحيد في لجان الرقابة والتفتيش بين الوزارات.	1	4	4	2	1	3	3	2	1
	الشدة الكلية للمجال			260	%100			186	%100	

قدم المبحوثون من وجهة نظرهم المعيقات التي تواجههم أثناء تعاملهم مع المؤسسات والوزارات حيث أشاروا إلى درجة حدوثها على أرض الواقع. ويظهر في الجدول (7.4) أن المعيق "طول الفترة الزمنية لإتخاذ القرار" جراء الإجراءات البيروقراطية التي تأخذها الوزارات ما بين استلام طلب الترخيص وإصدار القرار، هو الأعلى في شدة المعيق نظرياً والأكثر حدوثاً على أرض الواقع، حيث بلغت نسبة درجة الحدوث على أرض الواقع (29%) مقارنة مع باقي المعيقات في نفس المجال. وهي أعلى نسبياً مما توقعه المبحوثين، وأعلى في نسبة شدة الإعاقة من بين المعيقات الخاصة بالوزارات. وهذا المعيق يحد من تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. حيث غالباً تحدث تغييرات كثيرة على أرض الواقع أثناء الفترة الزمنية التي قد تطول، إبتداءً من تسليم طلب الترخيص لحين إصدار الأمر من قبل الوزارة المختصة بالموافقة أو الرفض على منح الترخيص، منها زيادة في الزحف العمراني والسكاني بالقرب من مكان إقامة المشروع، أو التغيير في أعضاء لجنة التقييم أو حتى في سياسة الوزارات والتي تحدث عادة بسبب التعديل الوزاري بين فترة وأخرى.

ويعزو أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي السبب في طول الفترة الزمنية يعود إلى الأسباب الآتية:

- مالك المشروع أو صاحب المكتب الإستشاري، حيث عادة ما يتم تقديم دراسة تقييم الأثر البيئي ناقصة من بعض المعلومات الهامة، والتي يأخذ مالك المشروع مدة زمنية طويلة لتسليم هذه المعلومات، أو لتسليم التقرير جاهزاً بعد إجراء التعديلات المطلوب منه.
- النقص في الكادر المسؤول عن عملية التقييم، عدد المشاريع أكبر مقارنة مع الكادر المسؤول.
- تقديم دراسات تقييم الأثر البيئي باللغة الإنجليزية من قبل صاحب المشروع، مما يأخذ وقت أطول لمراجعتها من قبل أعضاء لجنة التقييم.

أما من وجهة نظر بعض مالكي المشاريع وأصحاب المكاتب الهندسية، تعود طول الفترة الزمنية إلى الإجراءات البيروقراطية في عملية تقييم الأثر البيئي، وعدم تواجد بعض أعضاء لجنة تقييم الأثر البيئي من وقت لآخر، مما يؤثر على طول الفترة الزمنية لعملية تقييم الأثر البيئي.

وجاء المعيق ضعف التنسيق بين الوزارات بالمرتبة الثانية في نسبة شدة المعيقات، ونسبة درجة حدوث لمعيقات فقد بلغت نسبة درجة الحدوث للمعيق 18% مقارنة مع باقي المعيقات المؤسسية، والسبب في حدوث هذا المعيق ربما يعود إلى المركزية داخل الوزارات.

أما المعيقان "تداخل الصلاحيات بين المؤسسات" و "تضارب الإهتمام والأولويات بين الوزارات"، فقد جاءا بالمرتبة الثالثة والرابعة من بين المعيقات. وهما معيقان يؤثران سلباً على تحقيق الجدوى التنموية لإعداد الدراسات من وجهة نظر المبحوثين، ودرجة حدوثهما أيضاً درجة متوسطة، وزارة الاقتصاد مثلاً من مبادئها زيادة فرص النمو الاقتصادي داخل الوطن حتى لو كان ذلك يعارض مصالح أفراد المجتمع، كما أنه في حال لم تبدي سلطة جودة البيئية رأيها بالمشروع في الفترة القانونية اللازمة لإصدار القرار، من حقها أن تعطي الموافقة ومنح الترخيص للمشروع دون إنتظار رأي اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، أو رأي سلطة جودة البيئة.

والمعيق الذي حصل على أدنى نسبة وهي 1% بالشدة النسبية النظرية والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث من بين المعيقات، هو "عدم وجود توحيد في لجان الرقابة والتفتيش بين الوزارات"، حيث ذكره مبحوث واحد فقط وهو مالك لأحد المشاريع، والمقصود به إن تطلب الأمر المراقبة والتفتيش على المشروع من قبل أكثر من جهة مثل سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، وزارة الإقتصاد، فتقوم كل وزارة بإرسال لجنة للمراقبة والتفتيش ممثلة عنها، وهو يطالب بإرسال لجنة مراقبة مشتركة بين الوزارات المعنية للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش على المشروع التنموي. ومن وجهة نظر الباحثة أنه لا يشكل إعاقة في تحقيق الجدوى التنموية.

2.1.5.4. نتائج المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية:

ثاني أنواع المعيقات المؤسسية التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي هي المعيقات الصادرة عن المكاتب الإستشارية وهي موضحة بالجدول (8.4).

جدول 8.4: نسبة شدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية

الرقم	المُعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية				الشدة الفعلية			
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيقxالعدد	النسبة النظرية للمعيق بالنسبة لمجال بالمكاتب الإستشارية(%)	النسبة النظرية بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)	درجة الحدوث	درجة الحدوث xالعدد	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث بالنسبة لمجال المكاتب الإستشارية(%)
1	التكلفة العالية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	6	5	30	56	7	3	18	6	47
2	ندرة وجود مكاتب مؤهلة لإعداد الدراسات من ذوي التخصص والخبرة.	4	3	12	22	3	3	12	4	32
3	الإعتماد على الدراسات الأجنبية في إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي.	2	4	8	15	2	3	6	2	16
4	بعض المشاريع لا تتأثر بوجود دراسة تقييم أثر بيئي، (لا أهمية لإعداد الدراسة من عدمها).	1	4	4	7	1	2	2	1	5
الشدة الكلية للمجال				54	%100			38		%100

من واقع المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية الظاهرة في الجدول (8.4)، يتبين الإختلاف في نتائج نسبة شدة المعيقات نظرياً مع نتائج النسبة الفعلية لدرجة الحدوث على أرض الواقع. وظهر في الجدول أن كلٌّ من المعيق " التكلفة العالية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي"، والمعيق "ندرة وجود مكاتب استشارية مؤهلة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي من ذوي تخصص وخبرة "، قد حصلا على أعلى النسب في شدة المعيق نظرياً، وفي ودرجة حدوث المعيق مقارنة مع المعيقات بنفس المجال (47% و 32%) على التوالي، فمن وجهة نظر المبحوثين هذان المعيقان يمنعان تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، فلا يوجد مكاتب هندسية مختصة لديها الخبرة والكفاءة في إعداد الدراسات، وأن معظمها يعتمد أسلوب النقل أو النسخ عن دراسات أُعدت سابقاً مع تغيير بعض المعلومات البسيطة في وصف المكان، علماً أن التكلفة المادية لدراسات تقييم الأثر البيئي عالية جداً، بحجة أن فريق كامل ذو خبرة وإختصاص يقوم بإعدادها، وأنها تأخذ الوقت والجهد الكبير لإعدادها، وأن مالك المشروع هو وحده من يتكفل بكامل التكلفة، ولا توجد أي مساعد مالية ممكن أن تقدمها أي مؤسسة، إلا إذا كان المشروع مدعوم من جهات خارجية. وهو ما أكدته العينة الاستطلاعية بالإضافة إلى دراسات سابقة كدراسة (عامر، 2006).

وتشير نتائج المعيق "الإعتماد على الدراسات الأجنبية في إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي، حيث تكون عادة غير واقعية ولا تنطبق على الواقع الفلسطيني" ونسبة شدة المعيق ودرجة حدوثه 16%. وهي قيمة ضئيلة مقارنة مع باقي المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية، وهو ما أكدته دراسة (الدبس، 2008).

ويظهر المعيق "بعض المشاريع لا تتأثر بوجود دراسة تقييم أثر بيئي (لا أهمية لإعداد الدراسة من عدمها) بنسبة 5% في كل من نسبة شدة المعيق ونسبة درجة حدوثه على أرض الواقع، وبأدنى مرتبة بين المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية، وحصول المعيق على هذه النسبة الضئيلة يؤكد أهمية إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وأنه توجد جدوى تنموية من إعداد الدراسات.

3.1.5.4. نتائج المعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين:

من المعيقات المؤسسية التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي المعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين الفلسطينية، وجاءت النتائج موضحه في الجدول (9.4).
حيث يظهر في الجدول 9.4، أن وجود فرق نوعاً ما في قراءة نسبة شدة المعيقات نظرياً مع نسبة درجة حدوث المعيقات فعلياً. ومن الملاحظ أن المعيق "ضعف القوانين والتشريعات الموجوده حالياً الخاصة بسياسة تقييم الأثر البيئي" كان الأعلى بنسبة الشدة نظرياً، وفي نسبة درجة الحدوث على أرض الواقع من بين المعيقات (61% و 52% على التوالي)، وهو يؤكد ما جاء في الأدبيات الخاصة ومعظم الدراسات السابقة كدراسة (أبو القيران، 2007) ودراسة (عامر، 2006)؛ والذين أشارا في نتائجهما إلى الضعف في التشريعات وفي سياسة التقييم البيئي الفلسطينية.

أما المعيق تطبيق القانون بحذافيره وليس روح القانون، فجاءت نسبة شدة المعيق له نظرياً وواقعياً صفر (لأقرب رقم صحيح)، ومبحوث واحد فقط أشار إلى هذا المعيق. فمن وجهة نظر المبحوث أن تطبيق القانون يعتبر إعاقة في تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، ولم يوافقه الرأي أي مبحوث آخر.

جدول 9.4: نسبة شدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين (لأقرب رقم صحيح).

الرقم	المُعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية				الشدة الفعلية			
			شدة تأثر المعيق النسبية	شدة تأثر المعيق Xالعدد	النسبة النظرية بالنسبة لمعيقات التشريعات والقوانين(%)	النسبة النظرية بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)	درجة الحدوث	درجة الحدوث Xالعدد	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث بالنسبة لمجال التشريعات والقوانين (%)	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)
1	ضعف القوانين والتشريعات الموجوده حالياً الخاصة بسياسة تقييم الأثر البيئي.	7	4	28	61	6	2	14	52	5
2	عدم وجود سياسة متبناه يُعتمد عليها في التقييم.	4	4	16	35	4	3	12	44	4
3	تطبيق القانون بحذافيره وليس روح القانون.	1	2	2	4	0	1	1	4	0
الشدة الكلية للمجال				46	%100			27	%100	

4.1.5.4. نتائج المعيقات الخاصة بعمليتي الرقابة والتفتيش

إن أي عملية إدارية تتطلب رقابة أو تفتيش ليضمن نجاحها، وعملية تقييم الأثر البيئي كغيرها من العمليات الإدارية التي تحتاج الى رقابة، وللوقوف على المعيقات الخاصة بعمليتي الرقابة والتفتيش تظهر النتائج في الجدول (10.4) وهي لأقرب رقم صحيح.

حيث يظهر في الجدول (10.4) أن المعيق الأعلى حدوثاً وشدة هو "قلة فعالية عمليات الرقابة والتفتيش" أثناء التشغيل وبعد البدء بتنفيذه، وبنسبة (64% و 67%) على التوالي. مما يضعف من تحقيق الجدوى التنموية لإعداد الدراسات، حيث يتم منح الترخيص للمشروع التنموي، ولا توجد رقابة مستمرة للتأكد من تحقيق ما هو مكتوب في دراسات تقييم الأثر البيئي وما هو على أرض الواقع. وهذا المعيق ناتج عن قلة عدد الفنيين المختصين في لجنة تقييم الأثر البيئي، حيث أن عدد المشاريع التنموية مقارنة بعدد الفنيين كثير جداً. وهو ما أكدته دراسات سابقة كدراسة (أبو القيران، 2007)، الذي أكد على ضرورة التدقيق البيئي للمشاريع. ودراسة (زهران، 2003)، والذي أكد على ضرورة تفعيل عمليتي الرقابة والتفتيش من خلال تقديم تقارير دورية، حول كمية المخلفات السائلة والغازية والصلبة الناجمة عن كل وحدة في العملية الصناعية للمشروع، ومن خلال أخذ عينات وتحليلها مخبرياً في المختبرات التابعة لوزارة البيئة.

جدول 10.4: نسبة شدة المعيق نظرياً والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخاصة بضُعف عمليتي الرقابة والتفتيش

الرقم	المُعيقات الناجمة عن ضعف بعمليتي الرقابة والتفتيش	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية				الشدة الفعلية			
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيق Xالعدد	النسبة النظرية بالنسبة لمعيقات الرقابة والتفتيش(%)	النسبة النظرية بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)	درجة الحدوث	درجة الحدوث Xالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث معيقات الرقابة والتفتيش(%)	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)
1	قلة فعالية عمليات الرقابة والتفتيش للمؤسسات الرسمية.	8	4	32	64	7	3	24	67	8
2	عدم توفر الإمكانيات اللازمة لإجراء الرقابة (يتطلب وجود أجهزة معينة لإستخدامها بالتفتيش).	4	3	12	24	3	2	8	22	3
4	نقص توفر الأدوات اللازمة لعملية الرقابة.	1	2	2	4	0	3	3	8	1
3	عدم متابعة الممول أحيانا مع المؤسسات لتطبيق مما هو موجود بالدراسات.	1	4	4	8	1	1	1	3	0
الشدة الكلية للمجال				50	%100			36	%100	

5.1.5.4. نتائج المعيقات الخاصة بالمعلومات والبيانات:

المعيقات الناجمة عن نقص المعلومات والبيانات تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وللوقوف عن كثب حول هذه المعيقات في الجدول (11.4).

ويُظهر الجدول 11.4 آخر مجالات المعيقات المؤسسية، وهي المعيقات الخاصة بالمعلومات والبيانات. وقد ظهر سابقاً في جدول (6.4) تساوي بين قيميتي النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات مع نسبة شدة المعيقات نظرياً وبقيمة منخفضة (6%) بالنسبة لباقي المعقيات المؤسسة / الإدارية. ولربما السبب يعود إلى أن هذه المعيقات لا يلمسها الكثير أثناء إعداد أو تقييم الدراسة. وقد احتل المعيق "قلة المعلومة خاصة المعلومات عن المواد الكيماوية المستعملة في الصناعات" المرتبة الأولى في نسبة شدة المعيق نظرياً وفي درجة الحدوث بنسبة (48% و 50% على التوالي)، ومن وجهة نظر المبحوثين أن وجود هذا المعيق يؤثر على فهم المعلومة من قبل عضو لجنة التقييم بسبب عدم وجود الخبرة الكافية في المواد الكيماوية المستخدمة في بعض الصناعات، وبالتالي تؤثر على المدة الزمنية اللازمة لإتخاذ القرار وعلى نوعية القرار. وهو ما أكده زهران (2003) في دراسته.

جدول 11.4: نسبة شدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الناجمة عن نقص بالمعلومات والبيانات.

الرقم	المُعيقات الناجمة عن نقص المعلومات والبيانات	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية				الشدة الفعلية			
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيقXالعدد	النسبة النظرية بالنسبة لمعيقات المعلومات (%)	النسبة النظرية بالنسبة لإجمالي المعيقات(%)	درجة الحدوث	درجة الحدوثXالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث معيقات نقص المعلومات(%)	النسبة الفعلية لدرجة الحدوث بالنسبة لاجمالي المعيقات(%)
1	قلة المعلومة خاصة المعلومات عن المواد الكيميائية.	3	4	12	48	3	3	9	50	3
2	عدم توفر مخططات هيكلية توزع استخدامات الاراضي (من قبل وزارة الحكم المحلي).	2	5	10	40	2	3	6	33	2
23	نقص توفر معلومات كاملة عملية عن النتائج المتوقعة للمشروع.	1	3	3	12	1	3	3	17	1
الشدة الكلية للمجال				25	%100			18	%100	

2.5.4. نتائج المعيقات المجتمعية

في إطار الإجابة عن السؤال الخامس للدراسة والذي دور حول "ما هي المعيقات المجتمعية التي واجهت تحقيق إعداد دراسة التقييم البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة للجدوى التنموية المتوقعة منها؟" من المعيقات التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، المعيقات الناجمة عن أفراد المجتمع، وهي موضحة في الجدول (12.4). حيث يظهر في الجدول بجزيئيه نتيجة نسبة شدة المعيقات نظرياً والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات المجتمعية، والتي أشار إليها المبحوثين.

وقد سُجل المعيق "عدم وجود الوعي التام بأهمية موضوع تقييم الأثر البيئي" أعلى درجة في النسبة النظرية والفعلية لدرجة الحدوث، وذلك يعود لعدة أسباب منها: لا يوجد الوعي الكافي بعملية تقييم الأثر البيئي لدى أفراد المجتمع، خاصة كبار السن، لأن موضوع البيئة هو حديث نسبياً، وتلقائياً وجود هذا المعيق سبب في خلق معيق مجتمعي آخر وبنسبة عالية نسبياً وهو تخوف المجتمع من الآثار السلبية للمشروع قبل سماع آراء المختصين، وبالتالي يؤدي إلى رفض المشروع فوراً، ورفض التعامل مع لجنة تقييم الأثر البيئي أو حتى الاستماع إليهم، والخوف من المشاركة بجلسات التوعية بتقييم الأثر البيئي، والتي تُقام عادة قبل وأثناء إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. مما يؤدي إلى عدم تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. وهو ما أكدته الكثير من الأدبيات والدراسات السابقة، منها دراسة (ياسين، 2012) ودراسة (عامر، 2006) ودراسة (Aregbeshola, 2009). أما دراسة (Nadeem,2010) فاكدت أيضاً على إشراك العامة في عملية تقييم الأثر البيئي ولكن يجب أن تكون قبل إختيار موقع المشروع التنموي وليس بعد إختيار الموقع، كي يكون للمشاركة المجتمعية وزن ويؤخذ بها.

جدول 12.4.أ: نسبة شدة المعيق نظرياً والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات المجتمعية

الرقم	المعيقات المجتمعية	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية			الشدة الفعلية		
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيقxالعدد	النسبة النظرية بالنسبة للمعيقات المجتمعية (%)	درجة الحدوث	درجة الحدوثxالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات المجتمعية(%)
1	عدم وجود الوعي التام بأهمية موضوع تقييم الأثر البيئي.	28	4	112	27.5	3	84	28.1
2	خوف المجتمع من الآثار السلبية للمشروع قبل سماع آراء المختصين.	17	4	68	16.7	3	51	17.1
3	قلة المشاركة المجتمعية بجلسات التقييم الأثر البيئي	14	4	56	13.8	3	42	14.0
5	تضارب المصالح بين صاحب المشروع والجمهور القريب.	9	4	36	8.8	3	27	9.0
4	الإنسياق وراء العشائرية والعائلية يؤثر على المشاركة المجتمعية	10	4	40	9.8	2	20	6.7
6	عدم وعي الجمهور بالأمور الإيجابية التي قد تؤدي اليها مخرجات المشروع.	5	3	15	3.7	3	15	5.0
7	عدم الإهتمام بموضوع السِلمْ الإجتماعي من قبل صاحب المشروع.	3	4	12	2.9	2	6	2.0
8	عدم وجود الثقة بالمؤسسات الحكومية.	4	3	12	2.9	2	8	2.7
9	المنافسة غير الشريفة في قطاع المشروع الواحد يؤدي إلى تقديم شكاوي كيدية.	2	5	10	2.5	3	6	2.0
10	إستغلال المجتمع وتأثير صاحب المشروع عليهم.	3	3	9	2.2	3	9	3.0

تابع جدول (12.4.ب): نسبة شدة المعيقات نظرياً والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات المجتمعية.

الرقم	المعيقات المجتمعية	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية			الشدة الفعلية		
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيق Xالعدد	النسبة النظرية بالنسبة للمعيقات المجتمعية (%)	درجة الحدوث	درجة الحدوث Xالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات المجتمعية (%)
11	الإنسياق وراء العادات والتقاليد والجهل والأمية جمعيها تؤثر على قرار لجنة الترخيص.	2	3	6	1.5	3	6	2.0
12	عدم قدرة المجتمع للتعامل مع المعلومات والبيانات	2	3	6	1.5	3	6	2.0
13	عدم معرفة المجتمع بالمشروع. (يتفاجئوا ببدء العمل بالمشروع)	1	5	5	1.2	3	3	1.0
14	عدم تحقيق المشروع لنتائجة المعلنة في الدراسة.	1	4	4	1.0	3	3	1.0
15	الوضع الاقتصادي (أمكانيات صاحب المشروع ضئيلة، تؤثر على جودة الدراسة)	1	4	4	1.0	3	3	1.0
16	ضعف الإلتزام بالقوانين والتشريعات.	1	4	4	1.0	2	2	0.7
17	عدم إهتمام صاحب المشروع وإحساسه بأهمية تطبيق المعلومات الواردة في الدراسة.	1	3	3	0.7	3	3	1.0
18	حماية البيئة ليست من أولويات المجتمع.	1	3	3	0.7	3	3	1.0
19	قلة فعالية ومستوى الرقابية الذاتية من قبل صاحب المشروع.	1	2	2	0.5	2	2	0.7
	الشدة الكلية للمجال			407	%100		299	%100

يظهر الجدول (12.4) وجود عدة معيقات ناجمة عن تصرفات أفراد المجتمع تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، منها تضارب المصالح بين صاحب المشروع والجمهور القريب، فمصلحة صاحب المشروع تكون مصلحة شخصية أساسها وهدفها الربح، أما مصلحة الجمهور فهي عدم وجود مشروع قريب من مكان سكناهم. إضافة الى وجود معيق الانسياق وراء العشائرية والعائلية يؤثر على المشاركة المجتمعية، فإذا كان صاحب المشروع من نفس العشيرة فأفراد المجتمع المتأثرين يوافقون على إقامة المشروع بالقرب منهم. أما إذا كان صاحب المشروع يتبع عشيرة أخرى، فعادة ما يسارعون برفض المشروع ورفض التعاون مع لجنة التقييم ومع فريق إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. إضافة إلى ذكر ثلاثة من المبحوثين لوجود لإمكانية استغلال المجتمع من خلال صاحب المشروع لهم بإعطاءهم رشاوي للسكوت عن الضرر الممكن.
واللافت للنظر أن أربعه من المبحوثين أشاروا إلى أن عدم وجود الثقة بالمؤسسات الحكومية يعيق من تحقق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. والذي ربما نتج عن البيروقراطية في العمل المؤسسي، وعن الفكر السائد بين أفراد المجتمع وهو إهمال رأي المجتمع حتى لو تمت عملية المشاركة المجتمعية في عملية التقييم البيئي.

3.5.4. نتائج المُعيقات الخارجية:

في إطار الإجابة عن السؤال السادس من الدراسة حول "ما المعيقات الخارجية التي واجهت تحقيق إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة للجدوى التنموية المتوقعة منها؟ والجدول (13.4) يبين نتائج الإجابة عن هذا السؤال.

يُظهر الجدول (13.4) نتائج المعيقات الخارجية، النسب المتقاربة بين نسبة شدة المعيقات نظرياً مع نسبة درجة حدوثها على أرض الواقع. حيث جاءت المعيقات الخارجية في المرتبة الثالثة في نسبة شدة المعيقات وفي نسبة درجة حدوث المعيقات.

جدول 13.4: نسبة شدة المعيق نظرياً والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات **الخارجية**

الرقم	المُعيقات الخارجية	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية			الشدة الفعلية		
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيق*العدد	النسبة النظرية بالنسبة للمعيقات الخارجية (%)	درجة الحدوث	درجة الحدوث *العدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخارجية (%)
1	الإحتلال الإسرائيلي وما ترتب عن تقسيم الأراضي إلى مناطق A, B, C مما أدى إلى عدم وجود مناطق صناعية كافية، فأغلب المناطق الصناعية قريبة من الأماكن السكنية والزراعية.	27	5	135	41.5	3	81	35.5
2	إشتراط الممول الخارجي على موقع المشروع ونوع المشروع بحيث يخدم أجندته السياسية.	12	4	48	14.8	3	36	15.8
3	عرقلة الإحتلال الإسرائيلي لدخول المُعدات المستوردة.	10	4	40	12.3	3	30	13.2
4	عدم توفر الدعم المالي لبعض المشاريع.	5	4	20	6.2	3	15	6.6
5	عدم توفر الدعم المالي لتكلفة إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي	5	4	20	6.2	3	15	6.6
6	اشتراط الممول الخارجي على إستخدام استشاريين أجانب من طرفهم وهؤلاء ينقصهم فهم الواقع الفلسطيني.	4	4	16	4.9	3	12	5.3

جدول 13.4.ب: نسبة شدة المعيق نظرياً والنسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات **الخارجية**

الرقم	المُعيقات الخارجية	عدد المبحوثين الذين أشاروا عن المعيق	الشدة النسبية النظرية			الشدة الفعلية		
			شدة تأثر المعيق النسبية	درجة تأثر المعيقxالعدد	النسبة النظرية بالنسبة للمعيقات الخارجية (%)	درجة الحدوث	درجة الحدوثxالعدد	النسبة الفعلية لدرجة حدوث المعيقات الخارجية (%)
7	ضعف البنى التحتية للمناطق المتوفرة لإقامة المشاريع التنموية.	4	2	8	2.5	3	12	5.3
8	عدم وجود تخطيط هيكلي للأراضي.	3	5	15	4.6	3	9	3.9
9	تكلفة المشروع عالية وتؤثر على إستدامة المشروع (محطة المعالجة تتطلب دفع أقساط شهرية من قبل المستفيدين وهذا طول فترة تشغيلها).	2	4	8	2.5	3	6	2.6
10	وجود مخاطر تقنية.	2	3	6	1.8	3	6	2.6
11	الاتفاقيات بين اسرائيل والسلطة حول الأمور البيئية.	1	4	4	1.2	2	2	0.9
12	نقص البيانات التقنية.	1	3	3	0.9	2	2	0.9
13	عدم توفر أسواق لبعض المنتجات (السلع).	1	2	2	0.6	2	2	0.9
	الشدة الكلية للمجال			325	%100		228	%100

وأهم المعيقات الخارجية التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، من وجهة نظر المبحوثين: هو وجود الإحتلال الإسرائيلي وما ترتب عليه من مصادرة للموارد الطبيعية ومصادر للأراضي وتقسيم للأراضي الى مناطق A, B, C، وأثر سلباً على تقليص المناطق السكنية مما أدى إلى زحفها إلى المناطق الصناعية كما حدث في المنطقة الصناعية في مدينة رام الله.

وجاءت نسبة شدة المعيق بقيمة 41.5% نظرياً ودرجة حدوثه على أرض الواقع بنسبة 35.5%. ومن المعيقات التي سببها الإحتلال الإسرائيلي عرقلته لدخول المعدات المستوردة، مثال "محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بلدتي الرمون والطيبه إحتاجت مدة ستة شهور، ما بين السماح للمعدات بالدخول ورفع الحجز عليها في الميناء.

ومن ناحية أخرين أشار المبحوثون إلى وجود معيقات سببها الممول الخارجي: وهي إشتراطه على نوع وموقع معين لإقامة المشروع عليه. وقد إحتل المعيق المرتبة الثانية في نسبة شدة المعيق نظرياً وفي نسبة درجة الحدوث على أرض الواقع، فالممول يختار نوع المشروع الذي يخدم أجندته، والذي معظمه توجه في وقتنا الحالي إلى مشاريع تنموية تخدم النوع الجندري، إضافة إلى شرط أن يكون موقع المشروع في محافظة أو مدينة معينة. وبالطبع يتم الموافقة على شروط الممول في سبيل الحصول على دعم لإقامة المشاريع؛ وذلك بسبب عدم وجود دعم مالي داخلي لإقامة المشاريع التنموية ودعم مالي لتكلفة إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. والذي أكده بعض المبحوثين في حدوث كل المعيقين على أرض الواقع.

ويمكن تلخيص نتائج كافة المعيقات في الجدول (14.4)، حيث يبين نسبة شدة المعيقات مع النسبة الفعلية لدرجة حدوث كافة المعيقات.

جدول: 14.4: يبين ملخص نتائج المعيقات لأقرب رقم صحيح

المعيقات	التفاصيل	نسبة شدة المعيق (%)	نسبة درجة حدوث المعيق (%)
المؤسسية	الخاصة بالوزارات	60	61
	المكاتب الإستشارية	12	12
	التشريعات والقوانين	11	9
	الرقابة	11	12
	البيانات والمعلومات	6	6
نسبة شدة مجال المعيقات المؤسسية		%37.3	%36.7
نسبة شدة مجال المعيقات المجتمعية		%34.9	%35.8
نسبة شدة مجال المعيقات الخارجية		%27.8	%27.5
الشدة الإجمالية للمعيقات		%100	%100

6.4 الوسائل الكفيلة بتعزيز تحقيق الجدوى التنموية المتوقعة من إعداد دراسة التقييم البيئي للمشاريع التنموية

في ضوء الإجابة عن السؤال البحثي حول وسائل التعزيز المقترحة لتحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، وأهمية حدوثها على أرض الواقع، فقد اقترح المبحوثون عدة وسائل ممكن أن تعزز تحقيق الجدوى التنموية من إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي، وقد تم إحتساب المتوسطات الحسابية، ثم إحتساب شدة الأولوية ودرجة أهمية لإجابات المبحوثين حسب المعادلات الآتية:

شدة الأولوية = مجموع القيم التي أُعطيت للمقترح من المبحوثين.
شدة مجال الأولويات = مجموع القيم التي أُعطيت لجميع الأولويات المجال الواحد من جميع المبحوثين.

والنتائج جاءت كما هو مبين في الجدولين (15.4.أ) و (15.4.ب).

جدول 15.4.أ.: المتوسط الحسابي وشدة الأولوية وشدة الأهمية لوسائل تعزيز اقترحها المبحوثون، لتحقيق الجدوى التنموية من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

الرقم	وسائل التعزيز	العدد	المتوسط الحسابي	شدة الأولوية	المتوسط الحسابي	شدة الأهمية
1	ضرورة زيادة التوعية الإعلامية البيئية للمجتمع بما فيهم صاحب المشروع.	23	4.22	97.06	2.96	68.08
2	تحسين مستوى فاعلية عمليات الرقابة.	12	3.83	45.96	2.75	33.00
3	تعزيز القوانين والتشريعات.	9	3.56	32.04	2.78	25.02
4	وجود رؤيا فلسطينية واضحة للمشاريع الاستراتيجية المنوي تنفيذها.	8	3.38	27.04	2.88	23.04
5	تعيين أشخاص من كافة التخصصات في اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي	6	4.00	24.00	2.83	16.98
6	الإلتزام والحزم بين ما هو مكتوب في الدراسة وما هو موجود على أرض الواقع.	8	2.88	23.04	3.00	24.00
7	توجيه صاحب المشروع إلى مكاتب إستشارية ذات خبرة في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	5	3.60	18.00	2.80	14.00
8	إلـزام المؤسسات في تحديد المدة الزمنية القصوى اللازمة لإنهاء إجراءات الموافقة والحصول على الترخيص المطلوب.	7	2.57	17.99	2.43	17.01
9	قبل البدء بإعداد الدراسة ضروري البدء من القاعدة قبل رأس الهرم (الإهتمام بالمشاركة المجتمعية قبل المؤسسات) قبل إعداد الدراسة.	4	4.25	17.00	3.00	12.00
10	تأهيل مكاتب استشارية متخصصة بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	4	4.00	16.00	3.00	12.00
11	زيادة نسبة رأس المال المخصص لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. بالنسبة لصاحب المشروع.	5	3.20	16.00	2.80	14.00
12	ضرورة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	5	3.00	15.00	3.00	15.00

جدول 15.4.ب.: المتوسط الحسابي وشدة الأولوية وشدة الأهمية لوسائل تعزيز، اقترحها المبحوثون لتحقيق الجدوى التنموية من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

الرقم	وسائل التعزيز	العدد	المتوسط الحسابي	شدة الأولوية	المتوسط الحسابي	شدة الأهمية
13	ضرورة وجود مخططات هيكلية تبين الأماكن الصناعية لاقامة المشاريع التنموية فيها.	3	4.00	12.00	3.00	9.00
14	نشر قصص نجاع لمشاريع تنموية سابقة تم إجراء وإعداد دراسات تقييم أثر بيئي لها مسبقاً.	3	4.00	12.00	3.00	9.00
15	ضرورة إشراك القطاع العام والخاص أثناء عملية تقييم الأثر البيئي.	4	3.00	12.00	2.75	11.00
16	توفير الدعم المالي لأعضاء التقييم البيئي.	4	3.00	12.00	3.00	12.00
17	تعزيز دور لجنة التقييم البيئي في إتخاذ القرار على المستوى الوطني.	3	3.67	11.01	3.00	9.00
18	زيادة مشاركة الأكاديميين والخبراء في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.	3	3.00	9.00	3.00	9.00
19	عدم تغيير أعضاء لجان التقييم بفترات متقاربة.	2	4.00	8.00	3.00	6.00
20	ضرورة توفير الدراسات والأبحاث.	2	4.00	8.00	2.50	5.00
21	المساواة بين العاملين في نفس القطاع خلال دراسة تقييم الأثر البيئي بحيث يكون الجميع ضمن القانون (عدم وجود المحسوبية والعشائرية).	2	3.50	7.00	2.50	5.00
22	تحديد صلاحيات اللجان.	2	2.50	5.00	3.00	6.00
23	ضرورة نشر نتائج دراسات تقييم الأثر البيئية (الشفافية).	1	4.00	4.00	3.00	3.00
24	ضرورة توفير قائمة واضحة لأنواع المشاريع التي تحتاج دراسة تقييم أثر بيئي.	1	3.00	3.00	3.00	3.00
25	التنسيق بين المؤسسات بشكل أفضل مما هو عليه.	1	2.00	2.00	2.00	2.00
المعدل العام			3.45	454.1	2.84	363.1

أظهر الجدول 15.4 مقترحات كفيلة بتحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي. وقد اقترحها المبحوثون من منطلق أملهم بأن بعض المقترحات من الممكن أن يحسن من الوضع الحالي القائم، وأن يكون بعضها، كمقترحات لمواجهة المعيقات التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

ومن واقع قراءة الباحثة للنتائج في الجدول (15.4.أ و ب)، يتبين ما يلي:

- المتوسط الحسابي للمقترحات جاء بدرجة كبيرة، فقد بلغ (3.45) من أصل 5 وهي قيمة عالية، وهي بحاجة إلى الأخذ بها وتحقيقها، خاصة أن أهمية تطبيقها عالية (2.84) من أصل 3.

- أغلبية المبحوثين وعددهم (23)، إقترحوا ضرورة زيادة التوعية البيئية عبر وسائل الإعلام المختلفة بما فيهم توعية أصحاب المشاريع. لما لهذه التوعية من أهمية في نشر مفهوم تقييم الأثر البيئي بين أفراد المحتمع والإهتمام بمنع التلوث بشتى أنواعه.

- تحسين مستوى فاعلية الرقابة والتفيش، المُقترح الثاني في الأولوية، وقد حقق متوسط حسابي قيمته (3.83) وبمتوسط حسابي وبدرجة أهمية كبيرة، تحتاج إلى الإهتمام والأخذ بها خاصة أن المتوسط الحسابي لأهمية حدوثها جاء بقيمة عالية (2.75)، فصاحب المشروع عندما يعلم أنه سيُراقب ويُخالف في حال لم يلتزم بما هو مكتوب في الدراسة على الأغلب يتقيد بما هو موجود في الدراسات.

- ومن أهم المقترحات التي إقترحها المبحوثون من وسائل لتعزيز الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، هي تعزيز التشريعات والقوانين البيئية لما فيها من ضُعف واضح في التشريعات بسبب قدمها. والعمل على وضع عقوبات قاسية ضد المخالفات التي ترتكب ضد البيئة.

- ومن الوسائل المهمة التي اقترحها المبحوثون هي ضرورة وجود أشخاص مؤهلين في اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، حيث أشار ثمانية من المبحوثين حول هذا المقترح.

- توجيه صاحب المشروع إلى مكاتب إستشارية ذات خبرة في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

7.4 تلخيص النتائج

فيما يلي تلخيصاً لأهم نتائج الدراسة:

- تنوعت تخصصات المبحوثين وكانت الأغلبية من حملة تخصص هندسة بأنواعها (66.7%)، وحملة تخصص الإدارة (15.4%)، وتوزعت باقي التخصصات ما بين (الآثار، صحة عامة، علوم سياسية، علم نفس، حقوق، خدمة اجتماعية).
- عدد سنوات الخبرة لدى غالبية المبحوثين كانت 3 سنوات فأقل وبواقع (25.6%).
- توزع المبحوثين حسب المستوى العلمي كما يلي: (51.3%) من حملة شهاة البكالوريوس، وتلاها حملة درجة الماجستير (41%)، أما باقي المبحوثين فتوزعوا بالتساوي ما بين حملة الدكتوراة، والدبلوم العالي والثانوية العامة، ولم يكن أي مبحوث من حملة الدبلوم المتوسط.
- غالبية المبحوثين من الذكور بواقع (82.1%)، فيما كانت نسبة الإناث (17.9%).
- ظهرت فروق في إجابات المبحوثين حول الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة، تُعزى لمتغير الجهة التي ينتمي إليها المبحوث (صفة المبحوث).
- جاء المعدل العام لمتوسطات الجدوى الواقعية لأبعاد التنموية الثلاثة (6.005) وبدرجة "إيجابي كبير". فيما جاء المعدل العام لمتوسطات الجدوى النسبية للأبعاد التنموية (الاجتماعية، والإقتصادية، والبيئية) 8.01 وبدرجة كبيرة.
- جاءت الجدوى الواقعية (واقع الحدوث) لمؤشرات البعد البيئي في المرتبة الأولى، وبدرجة إيجابي كبير" وبمتوسط حسابي قيمته (6.06)، وأعلى من المعدل العام للمتوسطات الحسابية.
- تقارب المتوسطات الحسابية للجدوى الواقعية للمجموعات الثلاث الخاصة بمؤشرات البُعد البيئي متقاربة جداً وبفارق ضئيل. حيث جاءت المتوسطات الحسابية للمجموعات على النحو الآتي: (مؤشرات استدامة الموارد الطبيعية: 6.10، مؤشرات الوعي البيئي:6.04، وأخيراً المتوسط الحسابي لمجموعة مؤشرات التخطيط البيئي:6.05).
- الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع، كان المؤشر الأكثر تحقيقاً في البُعد البيئي بمتوسط حسابي بلغ (6.51) وبدرجة إيجابي كبير، تلاه المؤشر "إختيار الموقع الأكثر تناسباً"، ثم المؤشر "الإلتزام بتطبيق وسائل الأمن والسلامة". أما أدنى مؤشر تحقيقاً للجدوى الواقعية فكان "تقييم الجمهور للآثار البيئي" حيث حصل على أدنى قيمة بالمتوسطات الحسابية لمؤشرات البعد البيئي (5.49).
- جاءت الجدوى الواقعية لمؤشرات البُعد الاجتماعي في المرتبة الثالثة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (5.92)، "وبدرجة إيجابي متوسط" وأدنى من المعدل العام للمتوسطات الحسابية.

- جاء التباين واضحاً في نتائج الجدوى الواقعية للمجموعات الثلاث لمؤشرات البُعد الاجتماعي، حيث حصلت القيم المجتمعية على المرتبة الأولى، ومتوسط حسابي (6.12)، تلتها المجموعة المفاهيم والحقوق المجتمعية في المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (5.97)، ثم مجموعة مؤشرات العلاقات المجتمعية في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (5.75) بدرجة ايجابي متوسط.
- جاء المؤشر "الصحة العامة للمجتمع"، أعلى المؤشرات تحقيقاً للجدوى بمتوسط حسابي بلغ (6.44)، وأعلى من المعدل العام، تلاه بالترتيب المؤشر " احتياجات المجتمع المحلي"، ثم المؤشر "تعزيز الاستجابة". أما أدنى المؤشرات تحقيقاً للجدوى التنموية فكانا "تحقيق قيم مجتمعية" و "العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين" بواقع متوسط حسابي (5.51).
- جاءت الجدوى الواقعية لمؤشرات البُعد الاقتصادي في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (6.035) وبدرجة "إيجابي كبير"، وأعلى من المعدل العام للمتوسطات الحسابية.
- جاء مجموعة المؤشرات التي تخدم الاقتصاد الوطني في المرتبة الأولى تحقيقاً للجدوى التنموية بمتوسط حسابي (6.20)، تلتها مجموعة المؤشرات التي تخدم المتأثرين (6.24)، ثم مجموعة المؤشرات التي تخدم البيئة في المرتبة الثالثة (6.08)، وأخيراً مجموعة المؤشرات التي تخدم المستفيدين في المرتبة الأخيرة (5.86).
- إحتل المؤشر "تطبيق المواصفات المطلوبة" بالمرتبة الأولى تحقيقاً للجدوى الإقتصادية، وبمتوسط حسابي (6.38) وبدرجة كبيرة. تلاه في المرتبة الثانية المؤشر "توفير الاحتياج الأساسي"، وبمتوسط حسابي (6.31)، ومن ثم المؤشر خدمة الاقتصاد الوطني (6.28). وأدنى المؤشرات تحقيقاً للجدوى كان "تقليص الكلفة الإجمالية للمشروع" وبمتوسط حسابي (5.51).
- جاءت نسبة شدة حدوث المعيقات على أرض الواقع، أعلى من نسبة شدتها نظرياً ولكن بفارق بسيط
- جاءت نسبة درجة حدوث المعيقات المؤسسية/ الإدارية على أرض الواقع في المرتبة الأولى (36.7%). بينما جاءت نسبة شدتها نظرياً بنسبة مئوية بلغت قيمتها (37.3%).
- جاء المعيق طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على ترخيص للمشروع التنموي، (الإجراءات البيروقراطية بين المؤسسات). الأكثر حدوثاً على أرض الواقع وبنسبة (29%)، تلاه المعيق ضعف التنسيق بين الوزارات، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات، وأقل المعيقات الوزارية حدوثاً كان "عدم القدرة على الحصول على المعلومة بسهولة من المؤسسات" بنسبة 1%. وذلك ضمن مجموعة المعيقات الخاصة بالوزارات.
- إحتل المعيق "التكلفة العالية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي" في المرتبة الأولى في الحدوث على أرض الواقع وبنسبة مئوية (6%)، تلاه المعيق "ندرة وجود مكاتب مؤهلة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي من ذوي الخبرة والاختصاص"، وأقل المعيقات حدوثاً على أرض الواقع كان "أن

بعض المشاريع لا تتأثر بإعداد دراسة تقييم الأثر من عدم إعدادها". وذلك ضمن مجموعة المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية.

- إحتل المعيق "ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بتقييم الأثر البيئي" في المرتبة الأولى في الحدوث على أرض الواقع وبنسبة مئوية (5%)، تلاه المعيق "عدم وجود سياسة متبناه يُعتمد عليها في التقييم، ثم تطبيق القانون بحذافيره لا روح القانون في المرتبة الأخيرة في الحدوث على أرض الواقع. وذلك ضمن مجموعة المعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين الفلسطينية.
- إحتل المعيق "ضعف فعالية عمليتي الرقابة والتفتيش" في المرتبة الأولى في الحدوث على أرض الواقع وبنسبة مئوية (8%)، تلاه عدم توفير الإمكانيات اللازمة لإجراء الرقابة والتفتيش. وذلك ضمن مجموعة المعيقات الخاصة بعمليتي الرقابة والتفتيش والبيانات.
- إحتل المعيق قلة المعلومة خاصة عن المواد الكيميائية" في المرتبة الأولى في المرتبة الأولى في الحدوث على أرض الواقع، وذلك ضمن مجموعة المعيقات الخاصة بالمعلومات.
- جاءت نسبة درجة حدوث المعيقات المجتمعية على أرض الواقع في المرتبة الثانية (35.8%)، وأعلى من نسبة شدتها نظرياً (34.9%).
- إحتل المعيق "عدم وجود الوعي التام بأهمية موضوع تقييم الأثر البيئي" في المرتبة الأولى في المرتبة الأولى في الحدوث على أرض الواقع ضمن المعيقات المجتمعية. وبنسبة مئوية (28%). تلاه المعيق "خوف المجتمع من الآثار السلبية للمشروع قبل سماع آراء المختصين"، والمعيق "قلة مشاركة المجتمع بجلسات التقييم البيئي". وأقل المعيقات المجتمعية حدوثاً كان المعيق "قلة فعالية ومستوى الرقابة الذاتية من قبل صاحب المشروع" وبنسبة مئوية بلغت (1%).
- أما المعيقات الخارجية، فاحتلت المرتبة الثالثة في نسبة شدة المعيق نظرياً، وبنسبة بلغت (27.8%). أما نسبة شدة حدوث المعيقات الخارجية على أرض الواقع فبلغت (27.5%).
- احتل الإحتلال الإسرائيلي وما يترتب عليه من تقسيم ومصادرة للموارد الطبيعية للأراضي في المرتبة الأولى، في أكثر المعيقات الخارجية حدوثاً الحدوث على أرض الواقع. تلاه المعيق اشتراط الممول الخارجي على إختيار موقع المشروع ونوعه بحيث يخدم أجندته.
- من أهم وسائل التعزيز التي اقترحها المبحوثين لتعزيز تحقيق الجدوى التنموية من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي:

  - ضرورة زيادة التوعية الإعلامية البيئية للمجتمع بما فيهم صاحب المشروع. بالمرتبة الأولى ليكون ضمن وسائل التعزيز التي اقترحها المبحوثون.
  - تحسين مستوى فاعلية عمليات الرقابة.
  - تعزيز القوانين والتشريعات الفلسطينية.

- مطلوب وجود رؤيا فلسطينية واضحة للمشاريع التنموية المنوي تنفيذها.
- تعيين أشخاص من كافة التخصصات في اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي.
- الإلتزام والحزم بين ما هو مكتوب في الدراسة وما هو موجود على أرض الواقع.
- توجيه صاحب المشروع إلى مكاتب إستشارية ذات خبرة في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.
- اقترح المبحوثون بضرورة إلــزام المؤسسات في تحديد المدة الزمنية القصوى اللازمة لإنهاء إجراءات الموافقة والحصول على الترخيص المطلوب.
- الإهتمام بالمشاركة المجتمعية.

تلخيص:

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، ونتائج الدراسة، يقدم الشكل (4.4) ملخص عام لعملية تقييم الأثر البيئي من إجراءات ومتطلبات الترخيص والمعيقات، التي تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد الدراسات. إضافة إلى سرد لأهم وسائل التعزيز التي يعتقد المبحوثون أنها ستعزز من تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

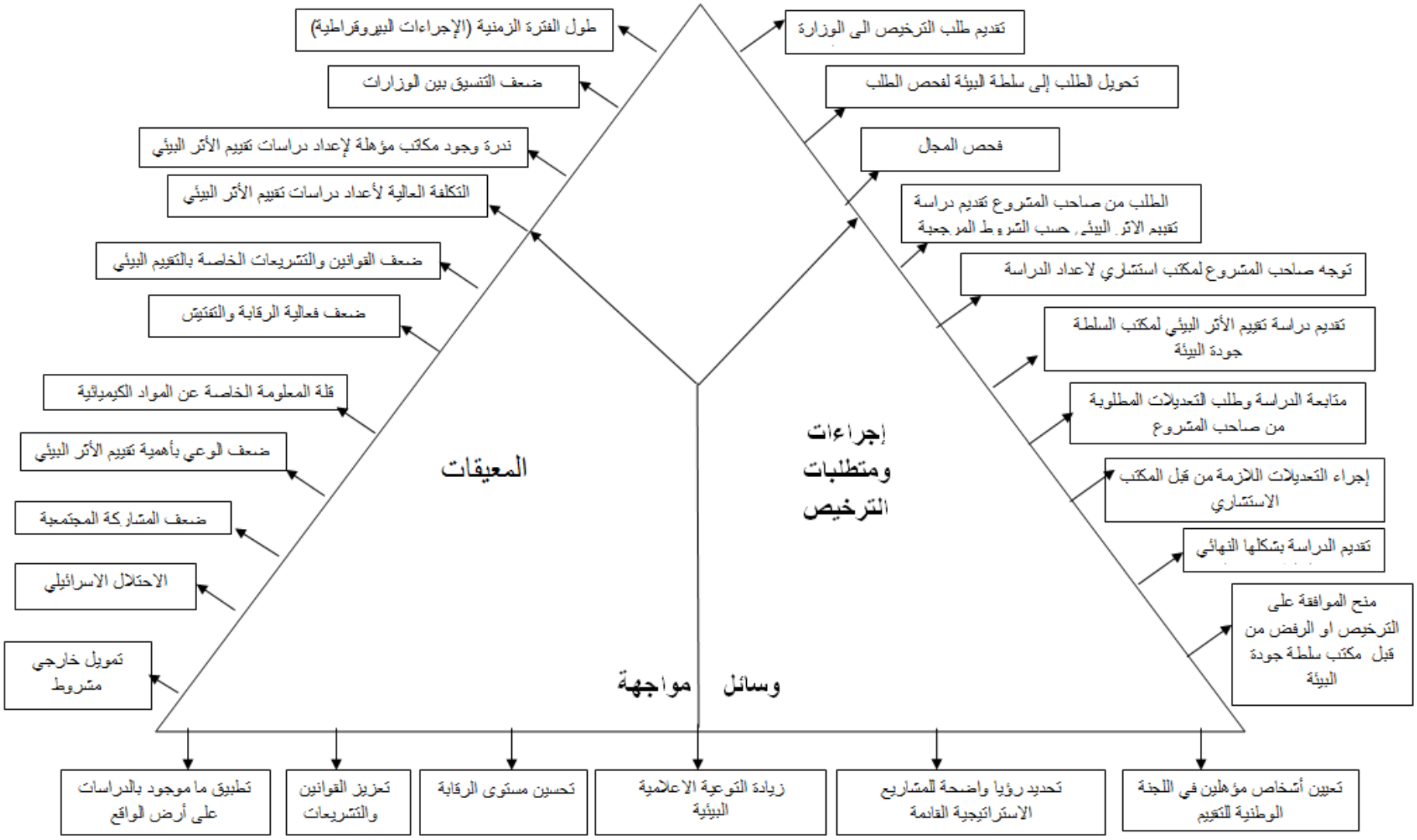

شكل 4.4: أهم الاجراءات والمعيقات ووسائل التعزيز

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1.5 الإستنتاجات

بالإستناد إلى نتائج الدراسة، فيما يلي أهم الإستنتاجات التي خرجت بها الدراسة:

- لاحظت الباحثة أن كل دراسة من دراسات تقييم الأثر البيئي يتم التكتم عليها، ولا يتم نشرها للإستفادة منها، وهي أحد العوامل المتوقعة لخفض مستوى الجدوى الخاصة بالدراسات الماضية، حيث لا يوجد إستفادة حقيقة لا بالمعلومات ولا بالتجربة وكأن كل مشروع هو نقطة بداية.
- هناك إجتزاء في التخصصات، حيث أنه من الواضح وجود تركيز في تخصص محدد وهو (تخصص الهندسة)، بالرغم من أن تقييم الجدوى التنموية له أبعاد ثلاثة: البيئي، والإجتماعي، والإقتصادي، ولا يوجد أي فرد من أفراد اللجنة الوطنية للتقييم البيئي من تخصص علم الاقتصاد وعلم الاجتماع.
- ضعف تواجد وتمثيل النساء في لجنة تقييم الأثر البيئي، وبالتالي ضعف مشاركتهن في صنع القرار.
- تتأثر إجابات المبحوثين حول الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي تعزى لمتغير الجهة التي ينتمي إليها المبحوث.
- دراسات تقييم الأثر البيئي ذات جدوى تنموية إيجابية قابلة للتطور والإرتقاء نتيجة لوجود معيقات.
- يُمثل الجانب البيئي للجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، أكثر الجوانب تحقيقاً للجدوى التنموية مقارنة بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي.
- إختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع عليه، يحقق الجدوى التنموية في البُعد البيئي.

- الإهتمام بالصحة العامة والأمن والسلامة للمجتمع من المؤشرات التي يعكس وجودها في دراسات تقييم الأثر البيئي بدرجة إيجابية كبيرة جداً.
- اهتمام أصحاب المشاريع بمصالحهم الشخصية وبالمكسب المالي الذي سينتج عن المشاريع، أكثر من الإهتمام بالإحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي وتحقيق القيم المجتمعية.
- يوجد توجه نحو إستخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع التنموية لتحقيق الجدوى التنموية في البُعد الاقتصادي، وذلك لمساهمتها في تحقيق الاقتصاد الأخضر والتخفيف من التلوث.
- من المنطقي أن تكون المعيقات المؤسسية / الإدارية على رأس المعيقات لتحقق الجدوى التنموية من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، فهي التي تخطط وتحكم وتضبط إعداد الدراسات، وهي التي تضبط إختيار الإستشاريين، وتمنح الموافقات، وهي التي تدعم نجاح أو تعطيل دراسات تقييم الأثر البيئي.
- الإجراءات البيروقراطية بين المؤسسات تضعف تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي سلبياً.
- ضعف الخبرة لدى المكاتب الإستشارية التي تقوم بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع تُـعد من أهم المُعيقات المؤسسية التي تواجه تحقيق إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للجدوى التنموية المتوقعة لها.
- ضعف في التشريعات والقوانين البيئية الفلسطينية، بسبب قدمها مقارنة مع التقدم الاقتصادي والتنموي.
- ضعف في عمليتي الرقابة والتفتيش سببه عدم وجود أجهزة ومعدات ومختبرات بيئية.
- قلة المعلومات والبيانات الخاصة بالمواد الكيميائية المستخدمة في بعض الصناعات يربك أعضاء اللجنة الوطنية لعدم معرفتهم بها، ويؤثر على قرارهم.
- التكلفة المالية العالية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي تؤثر إيجابياً على نوعية وجودة الدراسة.
- الضعف في ممارسة المشاركة المجتمعية إنعكس سلباً على الجدوى التنموية، وبالتالي تعزيز المشاركة المجتمعية ممكن أن يرتقي بمفهوم الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.
- يعتبر الإحتلال الإسرائيلي أكثر العوامل الخارجية التي تعيق تحقيق الجدوى التنموية والتنمية المستدامة في فلسطين.
- عدم توفر الدعم المالي لتكلفة إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي من قبل الحكومة، يعتبر من العوامل الخارجية التي يمكن أن تُحفز تحقيق إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية للجدوى التنموية المتوقعة.

2.5 التوصيات

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: وقد صنفتها الباحثة بتوصيات موجهه للمؤسسات ذات العلاقة، وتوصيات لأصحاب المشاريع وتوصيات لأصحاب المكاتب الإستشارية وتوصيات لأفراد المجتمع المحلي.

1- توصيات للمؤسسات والوزارات ذات العلاقة، ممثلة باللجنة الوطنية لتقيم الأثر البيئي:

- الاستمرار في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لكن في ظل بيئة إعداد مختلفة المطلوب منها:

  - تضمن المؤسسات الرسمية أن تكون الإجراءات البيروقراطية أقصر في الحصول على ترخيص المشاريع التنموية. (تطوير الآلية الحالية في الحصول على الموافقة البيئية للمشاريع التنموية).
  - العمل على تخفيف المعيقات الناجمة عن المؤسسات.
  - توحيد الصلاحيات بين الوزارات ذات العلاقة، ورفع مستوى التنسيق فيما بينها.

- إيجاد تشريعات وقوانين تضمن تطبيق المخالفات ضد المخالفين من أصحاب المشاريع. وتجبر المشاركة المجتمعية في كافة مراحل التقييم.
- العمل على ترخيص مكاتب إستشارية قانونية تمتلك الكفاءة والخبرة لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.
- ضرورة تعزيز مبدأ الشفافية في عدم التكتم على دراسات تقييم الأثر البيئي للإستفادة منها.
- تطوير الكادر في لجنة تقييم الأثر البيئي عبر إضافة مهارات ذات أبعاد إقتصادية واجتماعية أو عبر دمج كادر يضم التخصصات الإجتماعية والإقتصادية.
- زيادة تمثيل النساء في لجنة تقييم الأثر البيئي ليتماشى مع توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو التنوع الجندري داخل أعضاء اللجان لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.
- تحسين القدرة الرقابية والتفتيش للجنة المركزية لتقييم الأثر البيئي من خلال:

  - إنشاء مختبر بيئي ومزوداً بالفنيين ذوي الكفاءة، وأن يحتوي على المعدات والموارد اللازمة لمراقبة وقياس نوعية البيئة، لإجراء الإختبارات والقيام بالأعمال المخبرية

المطلوبة. أو الإعتماد على البدائل المتاحة في الجامعات والمراكز البحثية في المؤسسات الفلسطينية.

- إنشاء بنك للبيانات والمعلومات (خاصة الكيميائية) للتمكن من الحصول عليها بسهولة عند الطلب.
- زيادة عدد الكادر المسؤول عن الرقابة والتفتيش ليتماشى مع الزيادة في عدد المشاريع المقدمة لطلب الترخيص.

- الطلب من المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في الحفاظ على البيئة الفلسطينية من التلوث ومن مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية.

2- توصيات لأصحاب المكاتب الإستشارية:

- مطلوب تحسين وضع المكاتب الإستشارية من خلال:
  - توفير الكادر المطلوب صاحب الكفاءة العالية.
  - التعامل مع الدراسات من منطلق المسؤولية الوطنية والبيئية أكثر من منطلق تحقيق المكسب المادي من المالك.

3- توصيات لأصحاب المشاريع التنموية:

- أن يتعامل بشفافية في نقل المعلومة، بأن يفصح عن كافة التفاصيل الخاصة.
- يتوجه لمكتب إستشاري ذي خبرة مناسبة.
- زيادة الإهتمام بالديموقراطية في تحقيق متطلبات وإحتياجات المجتمع من المشاريع التنموية.
- من الضروري توظيف إستخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع التنموية لتقليل الأخطار الناجمة عن المشاريع الصناعية.
- من الضروري الإلتزام بما ورد في دراسة تقييم الأثر البيئة وعدم إرتكاب المخالفات.

4- توصيات لأفراد المجتمع:

- مساعدة فريق إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي، بالإستماع والمشاركة بالجلسات التوعوية.
- الرقابة والتبليغ عن وجود أية مخالفات تقع أثناء وبعد تشغيل المشروع.

5- توصيات لجميع أطراف العلاقة:

- العمل على زيادة التوعية البيئية لأفراد المجتمع، بأهمية عملية التقييم البيئي عن عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- توعية المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية وإيجابيات ممارستها، والتعاون مع أفراد اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي، بكافة المراحل.
- ضمان إحداث المشاركة المجتمعية بالشكل المناسب بكافة مراحل إعداد دراسة.
- تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية أثناء إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

6. المراجع:

- إبراهيم، م. (2000): **البحث المرجعي-المنهج التعليمي للدراسات البيئية للمخطط العمراني،** مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، القاهرة. مصر. بحث للحصول على درجة أستاذ مساعد.

www.cpas-egypt.com/Articles/Dr_M_Baki/Dr_M.../MOR20025.pdf

- إسحق، ج. (2011): **الواقع البيئي ومسؤولية الشباب،** ورقة بحثية في المؤتمر الفلسطيني الثاني للتنمية والتوعية البيئية، بيت لحم، فلسطين.
- اشتية، م، حمد، ع. (1995): **حماية البيئة الفلسطينية،** مركز الحاسوب العربي، نابلس، فلسطين.
- أبو قيران، أ. (2007): **فعالية نظام تقييم الأثر البيئي في فلسطين،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بير زيت، فلسطين.
- جلوبال للاستشارات الإدارية. (2004): **دراسة تقييم الأثر البيئي لمحطة القدس لتعبئة الغاز،** (دراسة غير منشورة قدمت لسلطة جودة البيئة)، فلسطين.
- الجوزي، ج. (2012): **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة البيئة.** ورقة عمل قُدمت في الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورفله. الجزائر.
- جونستون، باربرا. (1998): **من يدفع الثمن: الإطار الثقافي الإجتماعي للأزمة البيئية،** ترجمة صادق ابراهيم عوده، دار الفارس للنشر، عمان، الأردن.
- الحجار، ص، والعزيزي، أ. (2003): **تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات،** دار الفكر العربي، القاهرة. مصر.
- الحلفي، ر. (2004). **النرويج بين نمو الرفاهية الإقتصادية وتحديات التلوث البيئي،** الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك. (رسالة ماجستير غير منشورة). النرويج. الدنمارك
- http://www.ao-academy.org/ar/2008/9/1674.html
- الخولي، أ. (2002): **البيئة وقضايا التنمية والمجتمع،** دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية. عالم المعرفة، الكويت.
- الدبس، ر: **(2008): البيئة الفلسطينية بين تحديات التنمية الشاملة ومخاطر التلوث،** فلسطين. 9.1.2014. http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z6
- ديوان الرقابة المالية والإدارية. (حزيران 2013): **واقع صناعة الحجر في فلسطين: مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح والمعايير البيئية،** رام الله، فلسطين.

http://saacb.ps/BruRpts/FQR-%202013.pdf

- زهران، ع، (2003): **منهج مقترح لقياس التكاليف الناتجة عن الآثار البيئية للمنشآت الصناعية/ دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في المملكة.** بحث صادر عن جامعة الملك فيصل. المملكة العربية السعودية.

www.kfu.edu.sa/ar/Deans/Research/Documents/3024.pdf

- السقا، ف.(2010): **تطوير اللوائح البيئية لتعزيز الحماية البيئية،** ورقة عمل قدمت لمؤتمر الفلسطيني الأول للتوعية والتعليم البيئي، "المسؤولية البيئية، فردية وجماعية". بيت لحم. فلسطين.
- السليم، ن. (2013): **الشفافية،** المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.

http://www.hrdiscussion.com/hr33693.html22.4.2013

- فلسطين، سلطة جودة البيئة. (2010): **الاستراتيجية القطاعية،** 2011-2013، رام الله.
- فلسطين، وزارة شؤون البيئة1، (1999): **قانون البيئة الفلسطيني،** رام الله.

http://www.environment.pna.ps/ar/index.php?p=25

- فلسطين، وزارة شؤون البيئة2. (2000): **سياسة التقييم البيئي الفلسطينية،** رام الله.
- فلسطين، وزارة شؤون المرأة. (2013): **استراتيجية النوع الإجتماعي عبر القطاعية (2013-2017)،** رام الله.
- قادر، م. (2009): **التربية والوعي البيئي وأثـر الضريبة في الحد من التلوث البيئي،** (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية في الدانمارك. الدانمارك.
- قمصيه، ل. (2011): **البيئة ومفهومها وعلاقتها مع الإنسان.** جمعية الحياة البرية في فلسطين.

http://www.wildlife-pal.org/environment.htm 19.1.2011

- قنام، ز. و البيطار، ع. (2014): **البيئة والتنمية،** جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.
- عامر، ر. (2006): **تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية،** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.فلسطين.
- عقروق، س. (2009): **التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في فلسطين،** (بحث منشور). المؤتمر الدولي الثاني للبيئة الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
- عريقات، ش. (2008): **دور تبني مبادئ وقيم تقييم الأثر البيئي في إدارة المشاريع بين عوامل النجاح والمُعيقات،**(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

- عوض الله، م. (2011): **الإخلاقيات البيئية هي مواطنة مسؤولة**"، ورقة عمل قدمت للمؤتمر الفلسطيني الثاني للتوعية والتعليم البيئي. بيت لحم، فلسطين.
- عيتاني، ف، و عطايا، ن. (2013): **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. لبنان.
- المبارك، ر. (6.15.2011): **السلم الإجتماعي: مقوماته وحمايته**، جريدة الشرق الاوسط. العدد 8235.

www.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=43065#.UXO3wEp9Ok0

- محمدين، س. (2006): **حقوق الإنسان وإستراتيجيات حماية البيئة**، افرست، القاهره. مصر.
- محمود، ع. (2012): **العلاقة بين البيئة والتنمية 3. الإضرار بالموارد الطبيعية**، منظمة المجتمع العلمي العربي. تاريخ النشر: الأحد08/07/2012.

http://www.arsco.org/detailed/c938993e-ad26-4707-aed9-081dd815105c

- مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، (2008):**الدليل الإرشادي حول المشاركة**، فلسطين.
- المنهراوي (س)، حافظ (ع)، (1995): **دليل الدراسة البيئية، تخطيط وإدارة وتنفيذ الدراسة البيئية**، الدار العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.
- نبهان، ي. (2004): **مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع. الأردن.
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. (2005): **البيئة في الأراضي الفلسطينية، دراسة حالة محافظة بيت لحم**. فلسطين
- وفا. (2011). **شروط الحصول على تراخيص في وزارة الإقتصاد الوطني**. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8665 .

- ياسين، و. (2012): **المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني وسبل تعزيزها**، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.
- Aregbeshola, M. (2009). "**Public Participation in Environmental Impact Assessment: An Effective Tool For Sustainable Development**". Master Thesis , University Of South Africa.
- Bhushal , R. (2010). "**Environment Impact Assessment Section Acutely Understaffed**". Himalayan Times, 27.01.2010. http://www.lib.umich.edu/articles/details/FETCH-proquest_dll_19488804711

- Joa˜o, E. (2002). "**How scale affects environmental impact assessment**". Elsevier, Environmental Impact Assessment Review , Journal,Volume 22 , Aprile 2002, pages 289 – 310.
- Nadeem,O. (2010) "**Public Participation in Environmental Impact Assessment Of Development Projects in Unjab. Pakistan**". Ph.D. Department of City & Regional Planning University of Engineering and Lahore- Pakistan.
- O'Faircheallaigh, C. (2010): "**Public Participation and Environmental Impact Assessment: Purposes, Implications, and lessons for Public Policy making**", Elsevier, Environmental Impact Assessment Review , Journal Volume 30, Issue 1, January 2010, Pages 19-27. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0195925509000845
- Yusoff.S , Hashim.R. (1996). " **A case study on an environmental impact assessment in Malaysia**". Department of Civil Engineering, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia, Transactions on Ecology and the Environment vol 11, © 1996 WIT Press, www.witpress.com, ISSN 1743-3541.

7. الملاحق:

ملحق 1.1. كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

1/10/2013

الى من يهمه الأمر،،

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة إيناس محمد سعيد فراح/ تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية ورقمها الجامعي(21110476) بعمل رسالة ماجستير بعنوان (دراسات تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني من منظور تنموي. دراسة تقييمية)، مما يستلزم من بحثها جمع المعلومات عن طريق إستخدام أداة الإستبانة او المقابلة، او عن طريق الأدوات الأخرى للبحث العلمي ، فنرجو السماح لها بذلك، بما يخدم أغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر،،

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002
البريد الالكتروني: Info@srd.alquds.edu

ملحق 1.2. المادة رقم 6 من السياسة الفلسطينية للتقييم البيئي (2002). الجهات المؤسسية (الوزارات) المسؤولة عن عملية تقييم الأثر البيئي

- **سلطة جودة البيئة،** أُنشئت في تشرين الأول عام 1994، وفي عام 1996 وبعد الإتفاق على إنشاء عدد من الوزارات والهيئات أنشأت سلطة فلسطينية للبيئة ونقلت إليها ولاية ومسؤوليات مديرية التخطيط البيئي، وبالرغم من وضع هيكل تنظيمي لسلطة جودة البيئة، فلم يتم الموافقة على هذا الهيكل أو على تنفيذه، غير أن جميع الأنشطة التي بدأت في إطار مديرية التخطيط البيئي قد استمرت بجانب مهام إضافية. (وفي عام 1998 عين فخامة الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وزير دولة شؤون البيئة، كما عُينت حكومة جديدة كاملة في ذلك الحين ترأس مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الأخرى، غير أن التعيينات في تلك الحكومة لم تعقبها ولايات ومهام خطية محددة وتركت وظائف كل وزارة ومسؤولياتها لكل وزير على حدة، وأدى هذا إلى حدوث درجة كبيرة من التداخل فيما بين المؤسسات وداخلها، وخاصة فيما يتصل بالقضايا البيئية المشتركة بين القطاعات، وما تبع ذلك من إعداد مذكرات تعاون واتفاقات للحد من التداخل، وفي أعقاب المرسوم الرئاسي رقم 2 بتعيين حكومة جديدة، أُنشئت وزارة فلسطينية لشؤون البيئية.
وفي عام 2002 صدر المرسوم الرئاسي رقم 6 بإنشاء سلطة جودة البيئة لتكون خلفاً لوزارة شؤون البيئة، ولسلطة جودة البيئة ميزانيتها وهي مسؤولة أمام مجلس الوزراء، وقد نُقلت جميع مهام ومسؤوليات وسلطات الوزارة السابقة إلى سلطة جودة البيئة، لما في ذلك كل ممتلكاتها وموظفيها.
وبالرغم من استمرار عدم وجود ولاية خطية كاملة لهذه السلطة، فمسؤوليتها الأولى موضحة تماما في الاستراتيجية الفلسطينية للبيئة، وفي قانون البيئة الفلسطيني، والقضايا البيئية الشاملة لعدة قطاعات تتطلب مستويين من التنسيق والتهاون، هما: التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية الحكومية والبلديات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (وفئات أخرى) ممن لهم صلة بالبيئة، والتنسيق بين الفلسطينيين والجهات المانحة التي تدعم الأنشطة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (ص112).

- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمجلس العالي للتخطيط:** وهما المسؤولان عن إستخدام وتخطيط الأراضي، وعن وضع خطط الطوارئ لحماية الموارد الطبيعية وخطط التنمية الاقليمية.

- **وزارة الحكم المحلي:** ومهمتها تولي إدارة النفايات الصلبة. ولذا فهي تشترك في إدارة وتمويل عمليات جمع النفايات الصلبة وتصريفها، وتركز البلديات ومجالس القرى على جمع ونقل وتصريف النفايات البلدية، ومن ناحية أخرى فإن وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مسؤولة عن هذه الخدمات في مخيمات اللاجئين.

- **وزارة الصحة:** تشترك من خلال إدارتها لسلامة البيئية في إدارة ومراقبة النفايات الطبية، كما تشترك في إدارة نوعية المياه والأغذية والمياه المستعملة، والنفايات الصلبة، ومكافحة الآفات وما إلى ذلك.

- **وزارة الصناعة:** وتهتم بالنفايات الخطرة، ومكافحة التلوث الصناعي وإدارته وبالمعايير البيئية، والموارد الطبيعية والأمن الصناعي.
- **وزارة الزراعة:** وتضطلع بالمسؤولية عن الإدارة البيئية في إستخدام الموارد الكيميائية الزراعية وحماية الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- **وزارة السياحة والآثار:** وترتكز على حماية وإدارة التراث الثقافي.
- **وزارة الداخلية:** الدفاع المدني وتشترك في إنقاذ القوانين البيئية.
- **وزارة النقل والمواصلات:** وتهتم بالجوانب البيئية في تنظيم المرور والبنى التحتية.
- **سلطة البترول:** وترتكز على حماية وإدارة موارد الطاقة.
- **وزارة العمل:** تركز على ضرورة توفير فرص عمل.
- **وزارة التربية والتعليم،** وإن لم يرد ذكرها في الإستراتيجية البيئية، دور محدد كذلك عن طرق التثقيف البيئي وإذكاء الوعي البيئي، وفضلا عن هذا فهناك عدة سلطات أخرى ذات ولايات ومهام تتصل بالبيئة ومن هذه السلطات سلطة المياه الفلسطينية وسلطة الطاقة الفلسطينية.
- وهناك كذلك منظمات غير حكومية عديدة لها صلة بالبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ملحق 2.2: المادة رقم 7 من السياسة الفلسطينية للتقييم البيئي (قائمة المشاريع التي تتطلب إجبارياً إجراء تقييم الأثر البيئي لها.

1. محطات توليد الطاقة الكهربائية (وتشمل التوربينات, والمحطات الفرعية وخطوط الضغط العالي).
2. المحاجر والمناجم.
3. محطات معالجة المياه العادمة بما في ذلك خطوط المجاري الرئيسة.
4. مصانع الإسمنت.
5. مكبات النفايات الصلبة.
6. مكبات النفايات الخطرة.
7. المنشآت التي تنتج أو تستخدم أو تخزن المواد الخطرة.
8. المطارات ومدرجات الهبوط.
9. الموانئ والمرافئ والأرصفة البحرية.
10. مصافي تكرير النفط.
11. المدن والمناطق الصناعية.
12. الخزانات والسدود الرئيسة.
13. الطرق الرئيسة.
14. الحديد والصلب.

ملحق 1.3: معلومات تفصيلية عن المشاريع التنموية والعناصر البيئية التي تم إدراجها في دراسات تقييم الأثر البيئي لها.

1- مشروع مصنع طلاء بروفيل الألمنيوم

مصنع طلاء بروفيل الألمنيوم من الداخل-المنطقة الصناعية – رام الله (الباحثة) بتاريخ 6-10-2013

أُعِدت دراسة تقييم الأثر البيئي لمصنع طلاء بروفيل الألمنيوم في العام 2012م كشرط لإنشاء مشروع مصنع لطلاء بروفيل الألمنيوم في المنطقة الصناعية جنوب غرب مدينة رام الله، وتحديداً بين مكب النفايات الصلبة الخاص بالبلدية ومحطة تنقية المياه العادمة، وتقدر مساحة الأرض المخصصة للمشروع ألفين ومائتي متر مربع، ويمتاز الموقع بتوفر البنية التحتية الأساسية من شبكة كهرباء، وماء، واتصالات، وشبكة طرق معبدة، وغيرها من الخدمات التي تخدم كافة المشاريع الصناعية في المنطقة. وتمتاز المنطقة من خلوها من الأحياء السكنية والمناطق البيئية.

أهداف المشروع:

1- المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية وتشجيع الإستثمار في المنطقة وتوفير المواد الخام (بروفيلات الألمنيوم المطلية) للصناعات التكميلية القائمة على منتجات الألمنيوم.
2- المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة في المنطقة والمساهمة في التخفيف ولو بشكل نسبي من البطالة في الأيدي العامة في المنطقة من جهة وتقليل الإعتماد على سوق العمل الإسرائيلية من جهة أخرى.
3- توفير المنتج الفلسطيني البديل وبالمواصفات العالمية وبأسعار منافسة
4- المساهمة في مكافحة منتجات المستوطنات ودعم سياسة الحكومة الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة المستقلة.

تطرقت دراسة تقييم الأثر البيئي الخاصة بإقامة مشروع مصنع طلاء بروفيل الألمنيوم إلى ما يلي:

- تفصيل شامل حسب الشروط المرجعية المستلمة من سلطة جودة البيئة مبيناً فيها: وصف للموقع، وطرق الوصول إليه، والبدائل المقترحة للموقع، وبدائل الطرق الموصلة إليه.

- بدائل التكنولوجيا المستخدمة، وبدائل إدارة النفايات، وبدائل توفير الموارد المائية، ومرافق ومكونات المشروع، وحكم الإستثمار في المشروع، والوضع البيئي الراهن، (أي قبل البدء بإنشاء المشروع) من ناحية الطبوغرافية، والمناخ وجودة الهواء، والجيولوجيا، والموارد المائية واستخداماتها.

- دراسة الهيدرولوجيا والتربة واستخدامات الأرض والحياة البرية والغطاء النباتي.

- وصف للحالة الإجتماعية والإقتصادية من حيث ملامح الوضع الإجتماعي والسكاني وشبكة الطرق والمواصلات والتعليم والمباني والمساكن المأهولة والمنشآت الإقتصادية والكهرباء ومياه الصرف الصحي.

- تفصيل لطبيعة عمل المشروع، ومراحل التأسيس والتشغيل، ومراحل التصنيع والإنتاج، والبدائل المستخدمة، والطاقة الانتاجية للمشروع، وإمدادات المياه والطاقة، ومتطلبات النقل والتشغيل، والعمالة المباشرة وغير المباشرة.

- الآثار البيئية المحتملة من حيث تأثير المشروع على جودة الهواء والآثار البيئية السلبية لإنبعاث الغبار، وأثـر الضجيج على الصحة العامة والإجراءات البيئية التخفيفية. وفصلت الدراسة تأثير المشروع على المياه السطحية والجوفية والإجراءات البيئية التخفيفية. والتأثيرات المحتملة على الموارد الزراعية، والإجراءات البيئية التخفيفية. والتأثير على الحياة البرية والغطاء النباتي الطبيعي، والتأثير على البنية التحتية، وحركة النقل والمواصلات.

- الإهتمام بإمكانية تأثير المشروع على سمات المناظر الطبيعية للمنطقة، وأثـر المشروع على مياه الصرف الصحي، وأثـر المشروع على الصحة العامة، والسلامة المهنية.

- خطة الإدارة والمراقبة للقضايا البيئية.

2-مشروع إقامة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في ضاحية الريحان:

محطة معالجة مياه الصرف الصحي المياه العادمة في ضاحية الريحان – غرب رام الله – المصدر :المدير التنفيذي للمشروع في 22-12-2013

أُعدت دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع محطة الريحان لمعالجة مياه الصرف الصحي في العام 2012، وهي دراسة لإقامة مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في أرض مستأجره من الأوقاف الإسلامية محاذية لضاحية الريحان غرب مدينة رام الله، حيث تبعد ضاحية الريحان مسافة 9 كم عن وسط المدينة وإلى الجنوب الغربي لقرية أبو قش. وتشغل المحطة مساحة ثلاث دونم ونصف. وتقع على أرض جرداء صخرية ومنحدرة بشكل كبير ولا تصلح للزراعة.

وتم اللجوء إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي لضاحية الريحان في ضوء غياب الحل المركزي لإدارة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة.

أهداف المشروع:

بينت الدراسة أن للمشروع آثار بيئية إيجابية هامة كونه مشروعاً بيئياً يساعد في حماية البيئة الفلسطينية ويحقق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئة هامة تشمل:

- التخلص السليم بيئياً من النفايات السائلة الناتجة من النشاطات المختلفة في الضاحية.
- معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة الإستعمال لأغراض الري الزراعي يتماشى مع المواصفات الفلسطينية.
- الحد من التلوث البيئي في المنطقة وحماية مصادر المياه القريبة من التلوث.
- تقليل انتشار الحشرات والبعوض وبالتالي تقليل خطر انتشار الأمراض المنقولة بواسطتها والناتجة من مياه الصرف الصحي في حال عدم المعالجة الكاملة.
- المساهمة في التخفيف من العبء على المياه الصالحة للشرب والتي قد تستخدم لأغراض الري.
- تشغيل أيدي عاملة وعائدات إقتصادية هامة للإقتصاد الوطني وللقائمين على المشروع أثناء فترة البناء ثم التشغيل.
- تشجيع البحث العلمي في هذا المجال وإستقطاب الدارسين والباحثين والمتدربين من الجامعات والمؤسسات الفلسطينية المعنية بالموضوع.

تطرقت دراسة تقييم الأثر البيئي الخاصة بإقامة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في ضاحية الريحان إلى ما يلي:

- دراسة تفصيلية حول إستشارات الجهات ذات العلاقة بالمشروع، ودراسة خيارات المعالجة المتاحة والممكن تنفيذها واستعراض الخيارات المتاحة لمكان المحطة وتقييم ذلك، وتناولت الدراسة الوضع البيئي القائم في منطقة العمل الخاصة بمحطة الصرف الصحي.
- الوضع البيئي لمنطقة الجوار من الناحية البيئية الطبيعية، والبنية التحتية، والبيئية الفيزيائية، والوضع الاجتماعي، والاقتصادي، في المنطقة والإهتمام حول وجود أي آثار في المنطقة.
- دراسة التقييم البيئي، وخطة الإدارة البيئية وإجراءات التخفيف.

فوائد المشروع:

يشمل المشروع فوائد طويلة الأمد تكمن في تطوير نظام معالجة متقدم، ينشأ لأول مرة في المنطقة حيث يساهم في تحسين ظروف السكان المعيشية، والصحية، والاجتماعية، ورفع مستوى الصرف الصحي، وتجنب التسبب في تلويث المياه الجوفية وتحسين جودة البيئة الطبيعية ودعم الثقافة البيئية لدى السكان في ضاحية

الريحان، كما ويمكن إستخدام السيب المعالج، بناء على جودته العالية في أغراض الري الزراعي دون قيود وفق الموافقة الالزامية الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس، وكذلك معايير وزارة الزراعة الفلسطينية سارية المفعول.

وتختم الدراسة مؤكده على أن المشروع يحافظ على الجوانب البيئية، الإجتماعية، وكذلك السلامة المهنية في موقع الإنشاء، حيث يمكن الحفاظ على مستويات التأثير، وذلك ضمن المستويات المطلوبة من خلال تطبيق كافة إجراءات التخفيف ونظم الإدارة البيئية التي تعالج هذه المسائل بشكل صحيح.

3-مشروع إقامة محطة معالجة المياه العادمة لبلدتي الطيبة والرمون

محطة الطيبة والرمون لمعالجة مياه الصرف الصحي – رام الله - الباحثة في 6-10-2013

أعدت الدراسة في عام 2012 م لإقامة مشروع محطة معالجة المياه العادمة شرق بلدتي رمون والطيبة الواقعة في الجزء الشرقي من محافظة رام الله والبيرة. والمشروع يعالج شبكات الصرف الصحي التي سيتم إقامتها في البلدتين حيث سيستفيد من المشروع أكثر من 7000 شخص (1200 منزل).

يشمل مشروع تعزيز الأمن الغذائي في الطيبة والرمون، من خلال التنمية البيئية وامتداد الزراعة الممول من الاتحاد الأوروبي، والمنفذ من قبل جمعية مهندسي الصرف الصحي على إنشاء مشروع متكامل لإدارة مياه الصرف الصحي في بلدتي الطيبة والرمون.

صمم المشروع لغرض حماية البيئة، والصحة العامة، وتعزيز الأمن والسلامة، وتوفير فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني، وتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، وتقوية البنية التحتية.

يتكون مشروع إدارة المياه العادمة في الطيبة والرمون من:

1- بناء شبكات مياه صرف صحي لكل من الطيبة ورمون، ويقدر طول خطوط التجميع بحوالي (10) كم من الأنابيب بقطر 8-12 انش.
2- بناء محطة معالجة مياه عادمة، وسوف تقوم المحطة بمعالجة مياه الصرف الصحي بالمستوى الثنائي (مرحلتين).
3- بناء حوالي 170 وحدة معالجة محلية (للمنازل المنفردة التي لم يتم ربطها مع الشبكات نظراً لوقوعها في مناطق بعيدة عن النظام أو لاحتياجها إلى الضخ).
4- استصلاح 150 دونماً من الأراضي الزراعية.
5- توزيع أنظمة ري وأشتال زراعية.

تطرقت دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع إقامة محطة معالجة المياه العادمة لبلدتي الطيبة والرمون إلى ما يلي:

- تقييم الآثار البيئية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن بناء وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي.
- فحص تقييم الأثر البيئي للموقع على أساس المعايير البيئية وإختيار الموقع الأكثر ملائمة لإقامة المحطة عليه.
- دراسة المجال، ووصف البيئية المحيطة والخلفية القانونية، وتحليل البدائل وتحديد وتقييم الآثار.
- إجراءات التخفيف الموصي بها، والآثار البيئية الهامة.
- خطة الإدارة والمراقبة البيئية.

4-مشروع إقامة محطة القدس لتعبئة الغاز (أصبح أسمها لاحقاً محطة الشعلة) في منطقة الحرائر في أبو ديس.

محطة الشعلة (القدس سابقاً) لتعبئة الغاز-أبو ديس. المصدر: الباحثة في 20-11-2013

أعدت الدراسة في العام 2004 لإقامة محطة تعبئة الغاز في حوض رقم 4 في منطقة الحرائر في الجهة الشرقية من بلدة أبو ديس. ويعتبر هذا المشروع هو المشروع الحيوي الأول في المنطقة والذي يوفر سلعة أساسية وهي الغاز المسال (غاز الطبخ او الغاز البيتي) بطريقة سهلة وبأسعار مناسبة.

تطرقت دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع محطة الشعلة (القدس لتعبئة الغاز – أبو ديس) إلى ما يلي:

- تم تفصيل التكنولوجيا التي ستستخدم في المحطة والتي تأخذ بعين الإعتبار الآثار البيئية الناتجة عن هذا النوع من النشاطات.
- أُعِدت وفقاً للمواصفات وتعليمات السلامة المطلوبة من كل من هيئة البترول وسلطة جودة البيئة.
- تم تفصيل العناصر البيئية الهامة ذات العلاقة بالمشروع واستشارة جميع الجهات ذات العلاقة بالمشروع
- ووصف للبيئة ولموقع المشروع.
- تم تفصيل أجزاء المشروع وما سيتم استخدامه والموصفات الخاصة بمدخلات المشروع بالكامل.
- تقييم الآثار المحتملة والهامة للمشروع والإجراءات التخفيفية.
- بالإضافة إلى إجراءات السلامة العامة في موقع المحطة وخطة المراقبة والإدارة البيئية.

ملحق 2.3 أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة / أسئلة المقابلة

الرقم	اسم المحكم	الوظيفة
1	د. معتز القطب	أستاذ مشارك في دائرة علوم الأرض والبيئة في جامعة القدس
2	د. عبد الوهاب الصباغ	أستاذ مساعد في معهد التنمية الريفية المستدامة في جامعة القدس
3	د. عادل ريان	مختص بمناهج البحث العلمي والإحصاء في جامعة القدس المفتوحة.
4	م. أيمن أبو الظاهر	موظف مسؤول في سلطة جودة البيئة.
5	م. ثابت يوسف	عضو اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي في سلطة جودة البيئة.
6	م. أمجد ابراهيم	سلطة جودة البيئة.
7	م. أحمد ابو قنة	وزارة الاقتصاد، عضو سابق في اللجنة المركزية لتقييم الأثر البيئي.

ملحق 3.3: أسئلة أداة الدراسة / المقابلة بشكلها النهائي

جامعة القدس

حضرة الأخ / الأخت ---------- المحترم / المحترمة

اسم المؤسسة: ---------- (كتابة الاسم والمؤسسة اختياري)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تحية وبعد،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول موضوع "**دراسات تقييم الأثر البيئي في الواقع الفلسطيني من منظور تنموي: دراسة تقييمية**"، وذلك استكمالاً لنيل درجة الماجستير من جامعة القدس – معهد التنمية الريفية المستدامة – ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

لذا ترجو الباحثة من حضرتكم التكرم بالإجابة عن أسئلة المقابلة بصدق وموضوعية، لما لها من أهمية في إثراء نتائج الدراسة. علماً بأن الإجابات ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة. وأدامكم الله لخدمة العلم وأهله.

"**مع خالص شكري وتقديري لجهودكم وتعاونكم**"

الباحثـــــة

ايناس فراح

المشاريع موضوع البحث: سيتم تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية الآتية:

1-محطة القدس لتعبئة الغاز (ابو ديس)، سنة إعداد الدراسة: 2004

2-مصنع طلاء بروفيل الالمنيوم (المنطقة الصناعية رام الله والبيرة)، سنة إعداد الدراسة: 2012

3-محطة معالجة مياه الصرف الصحي في (ضاحية الريحان)، سنة إعداد الدراسة: 2012

4-محطة معالجة المياه العادمة (شرق بلدتي رمون والطيبة)، سنة إعداد الدراسة: 2007

الجزء الأول: بيانات عامة

ضع دائرة حول الاجابة الصحيحة بالإضافة إلى ملء الفراغ:

1-صفة المبحوث:					
1.موظف سلطة جوة البيئة	**2.** عضو لجنة التقييم البيئي	**3.** عضو لجنة إقليمية للتخطيط والبناء	**4.** وزارة الاقتصاد	**5.** وزارة الحكم المحلي	**6.** عضو مجلس محلي
7. وزارة الزراعة	**8.** وزارة الصحة	**9.** سلطة المياه الفلسطينية	**10.** مالك المشروع	**11.** المكتب الاستشاري	**12.** متأثر من المشروع
13. غير ذلك/ حدد: ---------					
2- الجنس:					
1. ذكر	**2.** أنثى				
3- العمر بالسنوات:					
1. 25 سنة فأقل	**2.** 26-30 سنة	**3.** 31-35 سنة	**4.** 36-40 سنة.	**5.** 41-45 سنة	**6.** 46-50 سنة
7. 51-55 سنة	**8.** 56 سنة فأكثر				
4- الدرجة العلمية:					
1.ثانوية عامة فأقل	**2.**دبلوم متوسط	**3.** بكالوريوس	**4.** دبلوم عالي	**5.** ماجستير	**6.** دكتوراة
5-التخصص العلمي لآخر مؤهل علمي: ----------					
6- عدد سنوات الخبرة في مجال العمل البيئي:					
1. 3 سنوات فأقل	**2.** 4-6 سنوات	**3.** 7-9 سنوات	**4.** 10-12 سنة	**5.** 13-15 سنة	**6.** 16 سنة فأكثر

7- المشاريع التي (شاركت / كنت طرفاً) في تقييم أو إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لها:

1- محطة غاز القدس-أبو ديس

2- مصنع طلاء بروفيل الالمنيوم في المنطقة الصناعية – رام الله.

3- محطة تنقية مياه الصرف الصحي في ضاحية الريحان.

4- محطة معالجة المياه العادمة شرق بلدتي رامون والطيبة وتعزيز الأمن الغذائي من خلال التنمية الريفية والإرشاد الزراعي.

5- أكثر من مشروع من المشاريع أعلاه/ حدد:.....

6- لم أشارك / لم أكن طرفاً أكن متأثراً / في تقييم أي من المشاريع أعلاه. (على الرغم من كون المبحوث متوقع المشاركة / متأثر من المشروع).

الجزء الثاني من المقابلة:

أ. في ضوء كونك متأثر بالمشاريع السالفة الذكر / أو مشاركتك في إعدادها/ أو كونك طرف في عملية تقييمها بيئياً، برجاء **تحديد مستوى إنعكاس المؤشرات الإجتماعية**أدناه (سلبـــاً/ إيجابـــاً) على إعداد التقييم البيئـي (حسب وجهة نظرك). علمـاً بأن العلامــة 10: تشير إلى أعلى انعكاس نسبي لهذه المؤشرات. والعلامة 0: تعني لا تأثير بالتقييم. مع ملاحظة إمكانية إعطاء نفس العلامة لأكثر من مؤشر.

ووضع علامة (X) لمستوى التأثر لكل من هذه المؤشرات كما هو على أرض الواقع نتيجة لعملية التقييم.

		الجدوى الواقعية **مخرجات حقيقة ظهرت لعملية التقييم البيئي للمشاريع المذكورة "على أرض الواقع"**							
		الجدوى النسبية	**تأثير إيجابي**			**لا تأثير**	**تأثير سلبي**		
الرقم	**المؤشرات الاجتماعية**	**ضع رقم**	**كبير**	**متوسط**	**ضعيف**		**كبير**	**متوسط**	**ضعيف**
1	تعميم ثقافة الاستدامة (المحافظة على الموارد لأطول فترة بأكثر كم وأفضل نوع).								
2	تعزيز الاستجابة لاحتياجات المجتمع.								
3	المساهمة في نشر فكر المشاركة.								
4	مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية (وزارت، مؤسسات، مجتمع مدني).								
5	العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين من المشروع.								
6	الثقة بين صاحب المشروع وجهات الترخيص.								
7	تطبيق الخطط الاستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع.								
8	مراعاة احتياجات المجتمع المحلي.								
9	الشفافية (توفير المعلومات وما تحمله من الايجابيات أو السلبيات للمشروع).								
10	السِلم الاجتماعي (تقبل الجمهور للمشروع).								
11	تحقيق قيم مجتمعية (الديموقراطية في تحديد الاحتياجات،.....).								
12	الصحة العامة للمجتمع.								
13	حماية حق المتأثرين(الفرد / المجتمع / المؤسسة) من المخاطر المتأتية من المشروع.								
14	تعزيز مفهوم الرقابة								
15	إطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية (خاصة بالمشروع المُقيم وبيئته)								

ب.في ضوء كونك متأثر بالمشايع السالفة الذكر / أو مشاركتك في إعدادها / كونك طرف في عملية تقييمها بيئياً، برجاء **تحديد مستوى إنعكاس المؤشرات الإقتصادية** أدناه (سلبـــاً/ إيجابـــاً) على إعداد التقييم البيئـي (حسب وجهة نظرك).. علمــاً بأن العلامــة 10: تشير إلى أعلى انعكاس نسبي لهذه المؤشرات. والعلامة 0: تعني لا تأثير بالتقييم. مع ملاحظة إمكانية إعطاء نفس العلامة لأكثر من مؤشر.

ووضع علامة (X) لمستوى التأثر لكل من هذه المؤشرات كما هو على أرض الواقع نتيجة لعملية التقييم.

		الجدوى الواقعية **مخرجات حقيقية ظهرت لعملية التقييم البيئي للمشاريع المذكورة "على أرض الواقع"**							
		الجدوى النسبية	**تأثير إيجابي**			**لا تأثير**	**تأثير سلبي**		
الرقم	**المؤشرات الإقتصادية**	**ضع رقم**	**كبير**	**متوسط**	**ضعيف**		**كبير**	**متوسط**	**ضعيف**
1	توفير فرص عمل								
2	توفير الإحتياج الأساسي (سلعة/ خدمة)								
3	كلفة التأهيل.								
4	مدخلات المشروع.								
5	المخالفات الموقعة على صاحب المشروع (الإخلال البيئي).								
6	الإقبال على الإستفادة بالمشروع من قبل الجمهور.								
7	خدمة الإقتصاد الوطني الفلسطيني في مجال المشروع.								
8	تشجيع الإستثمار في قطاع المشروع								
9	التطور الاقتصادي في قطاع المشروع.								
10	تقليص الكلفة الاجمالية للمشروع.								
11	إستخدام التكنولوجيا النظيفة.								
12	إدارة رأس المال.								
13	توفير المعلومة نحو اتخاذ القرار (إدارة).								
14	تسويق المخرجات (خدمة، سلعة...).								
15	تطبيق المواصفات المطلوبة (جودة السلع / الخدمة).								
16	كلفة إدارة المخلفات (جمع، نقل،.....).								

ج. في ضوء كونك متأثر بالمشاريع السالفة الذكر / أو مشاركتك بإعدادها/ أو كونك طرف في عملية تقييمها بيئياً، برجاء **تحديد مستوى إنعكاس المؤشرات البيئية** أدناه (سلبـــاً/ إيجابـــاً) على إعداد التقييم البيئـي (حسب وجهة نظرك). علمـاً بأن العلامــة 10: تشير إلى أعلى انعكاس نسبي لهذه المؤشرات. والعلامة 0: تعني لا تأثير بالتقييم. مع ملاحظة إمكانية إعطاء نفس العلامة لأكثر من مؤشر. ووضع علامة (X) لمستوى التأثر لكل من هذه المؤشرات كما هو على أرض الواقع نتيجة لعملية التقييم.

		الجدوى الواقعية **مخرجات حقيقية ظهرت لعملية التقييم البيئي للمشاريع المذكورة "على أرض الواقع"**							
		الجدوى النسبية	**تأثير إيجابي**			**لا تأثير**	**تأثير سلبي**		
الرقم	**المؤشرات البيئية**	**ضع رقم**	**كبير**	**متوسط**	**ضعيف**		**كبير**	**متوسط**	**ضعيف**
1	ثقافة الإستخدام المستدام للموارد.								
2	كم الموارد الطبيعية (وفرتها)								
3	نوع الموارد الطبيعية (جودته).								
4	الإلتزام بتطبيق وسائل الأمن والسلامة.								
5	الإهتمام بالمصادر الطبيعية.								
6	اختيار الموقع الأكثر تناسباً للمشروع.								
7	البحث عن بدائل المورد.								
8	جمالية المنظر العام.								
9	تأهيل الموارد البيئية.								
10	الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع.								
11	إعتماد أسلوب الوقاية في التعامل مع الموارد البيئية.								
12	إدارة المخلفات السائلة.								
13	إدارة المخلفات الصلبة.								
14	التخطيط البيئي.								
15	وفرة المعلومة البيئية (الآثار البيئية للمشروع)								
16	الإلتزام بالقرارات البيئية.								
17	المساعدة على تقييم المهددات البيئية.								
18	الوعي بأهمية دراسات تقييم الأثر البيئي								
19	تقييم الجمهور للآثار البيئية (أهمية، حجم)								
20	وعي مؤسسي / مجتمعي أكبر بالسياسيات الفلسطينية البيئية								
21	شفافية معلوماتية حول المشاريع التنموية (خصوصاً باتجاه الجمهور).								

الجزء الثالث من المقابلة:

أ. برجاء ذكر أهم خمس مُعيقات تحقق الجدوى التنموية لإعداد دراسة التقييم البيئي مرتبة تنازلياً حسب شدة إعاقتها لتحقق الجدوى التنموية، بالاضافة إلى مستوى حدوثها على أرض الواقع: (كبير، متوسط، ضعيف).

- **المُعيقات المؤسسية: ترتيباً تنازلياً حسب شدة الاعاقة**

المُعيق (مرتباً ترتيباً تنازلياً)	درجة حدوثه		
	كبيرة	متوسطه	ضعيفة

- **المُعيقات المجتمعية:**

المُعيق (مرتباً ترتيباً تنازلياً)	درجة حدوثه		
	كبيرة	متوسطه	ضعيفة

- **المُعيقات الخارجية:**

المُعيق (مرتباً ترتيباً تنازلياً)	درجة حدوثه		
	كبيرة	متوسطه	ضعيفة

ب. برجاء ذكر أهم الوسائل التي تعتقد بقدرتها على تعزيز الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئية مرتبة تنازلياً:

وسائل التعزيز (مرتبه ترتيباً تنازلياً)	درجة أهميتها		
	كبيرة	متوسطه	ضعيفة

شاكرين لكم حسن تعاونكم,,,

ملحق 4.3: إختبار التوزيع الطبيعي – مقارنة المتوسط الحسابي مع الوسيط والمنوال (مثال لمؤشرات البُعد الإجتماعي).

الرقم	المؤشرات الإجتماعية	الجدوى النسبية			الجدوى الواقعية		
		المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال
1	تعميم ثقافة الاستدامة (المحافظة على الموارد لأطول فترة بأكثر كم وأفضل نوع).	7.62	8.00	7	5.90	6.00	6
2	تعزيز الإستجابة لإحتياجات المجتمع.	8.00	8.00	8	6.23	7.00	7
3	المساهمة في نشر فكر المشاركة.	7.64	8.00	9	5.87	6.00	7
4	مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية (وزارت، مؤسسات، مجتمع مدني).	8.03	8.00	9	5.97	6.00	6a
5	العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين من المشروع.	6.97	7.00	7	5.51	6.00	6
6	الثقة بين صاحب المشروع وجهات الترخيص.	7.54	8.00	8	5.69	6.00	6
7	تطبيق الخطط الاستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع.	7.85	8.00	9	5.95	6.00	7
8	مراعاة احتياجات المجتمع المحلي.	8.59	9.00	9	6.28	6.00	7
9	الشفافية (توفير المعلومات وما تحمله من الايجابيات أو السلبيات للمشروع).	8.49	9.00	9	5.90	6.00	7
10	السِلم الاجتماعي (تقبل الجمهور للمشروع).	8.08	8.00	8	5.79	6.00	6
11	تحقيق قيم مجتمعية (الديموقراطية في تحديد الاحتياجات،.....).	6.90	7.00	7	5.51	6.00	6
12	الصحة العامة للمجتمع.	9.05	9.00	10	6.44	7.00	7
13	حماية حق المتأثرين(الفرد / المجتمع / المؤسسة) من المخاطر المتأتية من المشروع.	8.85	9.00	9[a]	6.00	7.00	7
14	تعزيز مفهوم الرقابة.	8.23	8.00	10	6.05	6.00	6
15	اطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية (خاصة بالمشروع المُقيم وبيئته).	7.56	8.00	8	5.64	6.00	7

من الملاحظ عدم تساوي المتوسطات الحسابي والوسيط والمنوال لمعظم المؤشرات الإجتماعية

ملحق 1.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإجتماعية

الرقم	المؤشرات الإجتماعية	الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	تعميم ثقافة الاستدامة (المحافظة على الموارد لأطول فترة بأكثر كم وأفضل نوع).	7.62	5.90
2	تعزيز الاستجابة لاحتياجات المجتمع.	8.00	6.23
3	المساهمة في نشر فكر المشاركة.	7.64	5.87
4	مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية (وزارت، مؤسسات، مجتمع مدني).	8.03	5.97
5	العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين من المشروع.	6.97	5.51
6	الثقة بين صاحب المشروع وجهات الترخيص.	7.54	5.69
7	تطبيق الخطط الاستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع.	7.85	5.95
8	مراعاة احتياجات المجتمع المحلي.	8.59	6.28
9	الشفافية (توفير المعلومات وما تحمله من الايجابيات أو السلبيات للمشروع).	8.49	5.90
10	السِلم الاجتماعي (تقبل الجمهور للمشروع).	8.08	5.79
11	تحقيق قيم مجتمعية (الديموقراطية في تحديد الاحتياجات،.....).	6.90	5.51
12	الصحة العامة للمجتمع.	9.05	6.44
13	حماية حق المتأثرين (الفرد / المجتمع / المؤسسة) من المخاطر المتأتية من المشروع.	8.85	6.00
14	تعزيز مفهوم الرقابة.	8.23	6.05
15	اطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية (خاصة بالمشروع المُقيم وبيئته).	7.56	5.64
	المجموع =	**7.96**	**5.92**

ملحق 2.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإجتماعية، مفصلة فئات المبحوثين

الرقم	المؤشرات البيئية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
1	تعميم ثقافة الاستدامة (المحافظة على الموارد لاطول فترة بأكثر كم وأفضل نوع).	النسبية	8.10	7.00	7.25	7.62
		الواقعية	6.15	5.45	5.88	5.90
2	تعزيز الاستجابة لاحتياجات المجتمع.	النسبية	8.10	8.27	7.38	8
		الواقعية	6.15	6.27	6.38	6.23
3	المساهمة في نشر فكر المشاركة.	النسبية	7.50	8.73	6.50	7.64
		الواقعية	5.85	6.18	5.50	5.87
4	مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية (وزارات، مؤسسات، مجتمع مدني).	النسبية	8.40	7.82	7.38	8.03
		الواقعية	6.35	5.45	5.75	5.97
5	العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين من المشروع.	النسبية	6.90	7.00	7.13	6.97
		الواقعية	5.30	5.82	5.63	5.51
6	الثقة بين صاحب المشروع وجهات الترخيص.	النسبية	7.45	8.00	7.13	7.54
		الواقعية	5.95	5.45	5.38	5.69
7	تطبيق الخطط الاستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع.	النسبية	8.10	8.18	6.75	7.85
		الواقعية	5.95	6.36	5.38	5.95
8	مراعاة احتياجات المجتمع المدني.	النسبية	8.30	9.09	8.63	8.59
		الواقعية	6.05	6.64	6.38	6.28
9	الشفافية (توفير المعلومات وما تحمله من الايجابيات أو السلبيات للمشروع.	النسبية	8.20	9.36	8.00	8.49
		الواقعية	5.90	6.09	5.63	5.90
10	السِلم الاجتماعي (تقبل الجمهور للمشروع.	النسبية	8.20	8.18	7.63	8.08
		الواقعية	6.20	5.27	5.50	5.79
11	تحقيق قيم مجتمعية (الديموقراطية في تحديد الاحتياجات،.....).	النسبية	6.35	8.00	6.75	6.90
		الواقعية	5.50	5.45	5.63	5.51
12	الصحة العامة للمجتمع.	النسبية	8.85	9.36	9.13	9.05
		الواقعية	6.95	5.55	6.38	6.44
13	حماية حق المتأثرين (الفرد/المجتمع/المؤسسة).	النسبية	9.05	8.91	8.25	8.85
		الواقعية	6.75	4.73	5.88	6.00
14	تعزيز مفهوم الرقابة.	النسبية	8.20	8.82	7.50	8.23
		الواقعية	6.35	5.82	5.63	6.05
15	اطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية (خاصة بالمشروع المُقيّم وبيئته).	النسبية	7.80	8.00	6.38	7.56
		الواقعية	5.45	5.82	5.88	5.64
الجدوى النسبية = 7.96			**الجدوى الواقعية= 5.87**			

ملحق 3.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإجتماعيةمفصلاً التكرارات

الرقم	المؤشرات الاجتماعية	التكرار										الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	تعميم ثقافة الاستدامة	*	*	*	1	4	2	11	10	6	5	7.62	5.90
2	تعزيز الاستجابة لاحتياجات المجتمع.	*	*	*	*	3	5	3	12	10	6	8.00	6.23
3	المساهمة في نشر فكر المشاركة.	*	*	*	1	3	9	5	4	12	5	7.64	5.87
4	مشاركة المؤسسات في تقييم المشاريع التنموية	*	*	*	*	1	8	3	10	11	6	8.03	5.97
5	العلاقة بين المالك وجمهور المستفيدين من المشروع.	*	*	*	2	7	5	11	6	6	2	6.97	5.51
6	الثقة بين صاحب المشروع وجهات الترخيص.	*	*	1	1	4	1	8	14	7	3	7.54	5.69
7	تطبيق الخطط الاستراتيجية الوطنية الخاصة بقطاع المشروع.	*	*	*	2	3	1	7	10	12	4	7.85	5.95
8	مراعاة احتياجات المجتمع المحلي.	*	*	*	1	*	1	4	9	15	9	8.59	6.28
9	الشفافية توفير المعلومات من الايجابيات أو السلبيات	*	*	*	1	1	2	4	8	12	11	8.49	5.90
10	السِلم الاجتماعي (تقبل الجمهور للمشروع).	*	*	*	*	1	3	7	15	7	6	8.08	5.79
11	تحقيق قيم مجتمعية	1	*	*	2	3	7	13	7	4	2	6.90	5.51
12	الصحة العامة للمجتمع.	*	*	*	*	*	1	3	6	12	17	9.05	6.44
13	حماية حق المتأثرين	*	*	*	*	1	*	3	9	13	13	8.85	6.00
14	تعزيز مفهوم الرقابة.	*	*	*	*	2	4	6	9	7	11	8.23	6.05
15	اطلاع الجمهور على المعطيات التفصيلية	*	1	1	*	4	4	5	10	9	5	7.56	5.64

ملحق 4.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإقتصادية

الرقم	المؤشرات الإقتصادية	الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	توفير فرص عمل.	7.36	6.15
2	توفير الاحتياج الأساسي (سلعة/ خدمة).	7.90	6.31
3	كلفة التأهيل.	6.64	5.44
4	مدخلات المشروع.	7.79	6.13
5	المخالفات الموقعة على صاحب المشروع (الإخلال البيئي).	8.05	5.97
6	الإقبال على الإستفادة بالمشروع من قبل الجمهور.	7.74	6.03
7	خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مجال المشروع.	8.18	6.28
8	تشجيع الإستثمار في قطاع المشروع	7.77	6.21
9	التطور الاقتصادي في قطاع المشروع.	8.05	6.15
10	تقليص الكلفة الاجمالية للمشروع.	6.56	5.51
11	إستخدام التكنولوجيا النظيفة.	8.79	6.18
12	إدارة رأس المال.	7.05	5.82
13	توفير المعلومة نحو اتخاذ القرار (لإدارة).	7.95	6.10
14	تسويق المخرجات (خدمة، سلعة...).	7.46	6.00
15	تطبيق المواصفات المطلوبة (جودة السلع / الخدمة).	8.62	6.38
16	كلفة إدارة المخلفات (جمع، نقل،.....).	7.87	5.90
المعدل الكلي		**7.74**	**6.035**

ملحق 5.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإقتصادية مفصلة فئات المبحوثين

الرقم	المؤشرات الإقتصادية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
1	توفر فرص العمل.	النسبية	7.35	7.64	7.00	7.36
		الواقعية	6.25	6.09	6.00	6.15
2	توفير الإحتياج الأساسي (سلعة/خدمة).	النسبية	7.35	8.73	8.13	7.90
		الواقعية	6.15	6.38	6.63	6.31
3	كلفة التأهيل.	النسبية	6.40	7.55	6.00	6.64
		الواقعية	5.60	5.82	4.50	5.44
4	مدخلات المشروع.	النسبية	7.85	8.18	7.13	7.79
		الواقعية	6.05	5.91	6.63	6.13
5	المخالفات الموقعة على صاحب المشروع.	النسبية	8.15	8.36	7.38	8.05
		الواقعية	6.45	5.73	5.13	5.97
6	الإقبال على الإستفادة من قبل الجمهور.	النسبية	7.55	8.64	7.00	7.74
		الواقعية	6.20	5.64	6.13	6.03
7	خدمة الاقتصاد في قطاع المشروع.	النسبية	8.35	7.91	8.13	8.18
		الواقعية	6.35	6.27	6.13	6.28
8	تشجيع الإستثمار في قطاع المشروع.	النسبية	8.00	7.73	7.25	7.77
		الواقعية	6.30	6.27	5.88	6.21
9	التطور الاقتصادي في قطاع المشروع.	النسبية	7.95	8.18	8.13	8.05
		الواقعية	6.30	6.00	6.00	6.15
10	تقليص الكلفة الاجمالية للمشروع.	النسبية	6.50	7.09	6.00	6.56
		الواقعية	5.55	5.55	5.38	5.51
11	إستخدام التكنولوجيا النظيفة.	النسبية	8.85	8.91	8.50	8.79
		الواقعية	6.35	5.82	6.25	6.18
12	إدارة رأس المال.	النسبية	6.20	8.18	7.63	7.05
		الواقعية	5.70	5.91	6.00	5.82
13	توفير المعلومة نحو اتخاذ القرار (إدارة).	النسبية	7.90	8.00	8.00	7.95
		الواقعية	6.35	5.82	5.88	6.10
14	تسويق المخرجات (خدمة/ سلعة.....).	النسبية	6.85	8.00	8.25	7.46
		الواقعية	5.90	5.73	6.63	6.00
15	تطبيق المواصفات المطلوبة.	النسبية	8.55	8.64	8.75	8.62
		الواقعية	6.50	6.00	6.63	6.38
16	كلفة إدارة المخلفات (جمع، نقل،....).	النسبية	7.95	7.73	7.88	7.87
		الواقعية	6.20	5.45	5.75	5.90
الجدوى النسبية = 7.74		**الجدوى الواقعية = 6.035**				

ملحق 6.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإقتصادية مفصلة بعدد تكرارات المبحوثين

الرقم	المؤشرات الإقتصادية	التكرار											الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	توفير فرص عمل.	*	*	*	*	1	2	5	10	17	3	1	7.36	6.15
2	توفير الإحتياج الأساسي.	*	*	*	*	*	2	2	11	12	7	5	7.90	6.31
3	كلفة التأهيل.	1	*	1	*	2	5	5	14	5	4	2	6.64	5.44
4	مدخلات المشروع.	*	*	*	1	1	*	5	9	7	12	4	7.79	6.13
5	المخالفات الموقعة على صاحب المشروع (الإخلال البيئي).	*	*	1	*	*	4	4	2	6	14	8	8.05	5.97
6	الإقبال على الإستفادة بالمشروع من قبل الجمهور.	*	*	*	*	*	2	5	10	11	6	5	7.74	6.03
7	خدمة الإقتصاد الوطني الفلسطيني في مجال المشروع.	*	*	*	*	*	2	2	5	13	12	5	8.18	6.28
8	تشجيع الإستثمار في قطاع المشروع	*	1	*	*	1	2	2	7	13	7	6	7.77	6.21
9	التطور الاقتصادي في قطاع المشروع.	*	*	*	1	*	*	3	6	16	7	6	8.05	6.15
10	تقليص الكلفة الاجمالية للمشروع.	1	*	1	1	*	8	4	12	7	3	2	6.56	5.51
11	إستخدام التكنولوجيا النظيفة.	*	*	*	*	*	1	2	1	7	17	11	8.79	6.18
12	إدارة رأس المال.	1	*	*	1	2	3	3	10	12	5	2	7.05	5.82
13	توفير المعلومة نحو اتخاذ القرار (إدارة).	*	*	*	*	*	2	4	3	17	11	2	7.95	6.10
14	تسويق المخرجات (خدمة، سلعة...).	*	*	*	2	1	2	3	10	10	7	4	7.46	6.00

تابع ملحق 6.4: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات الإقتصادية مفصلة بعدد تكرارات المبحوثين

الرقم	المؤشرات الإقتصادية	التكرار											الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
15	تطبيق المواصفات المطلوبة (جودة السلع / الخدمة).	*	*	*	*	1	*	*	7	6	15	10	8.62	6.38
16	كلفة إدارة المخلفات (جمع، نقل،.....).	*	*	*	*	1	6	1	4	11	9	7	7.87	5.90
المعدل الكلي													**7.74**	**6.035**

ملحق 7.4: نتائج الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات البيئية

الرقم	المؤشرات البيئية	الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	ثقافة الإستخدام المستدام للموارد.	8.21	6.00
2	كم الموارد الطبيعية (وفرتها)	8.05	6.15
3	نوع الموارد الطبيعية (جودته).	8.18	6.21
4	الإلتزام بتطبيق وسائل الأمن والسلامة.	9.15	6.31
5	الإهتمام بالمصادر الطبيعية.	8.67	6.18
6	إختيار الموقع الأكثر تناسباً للمشروع.	9.10	6.36
7	البحث عن بدائل المورد.	7.51	6.00
8	جمالية المنظر العام.	7.69	5.67
9	تأهيل الموارد البيئية.	7.82	6.03
10	الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع.	9.15	6.51
11	إعتماد أسلوب الوقاية في التعامل مع الموارد البيئية.	8.56	6.13
12	إدارة المخلفات السائلة.	8.69	6.00
13	إدارة المخلفات الصلبة.	8.69	6.03
14	التخطيط البيئي.	8.46	6.03
15	وفرة المعلومة البيئية (الآثار البيئية للمشروع).	8.62	5.97
16	الإلتزام بالقرارات البيئية.	8.90	6.15
17	المساعدة على تقييم المهددات البيئية.	8.36	6.10
18	الوعي بأهمية دراسات تقييم الأثر البيئي.	7.92	6.03
19	تقييم الجمهور للآثار البيئية (أهمية، حجم).	7.46	5.49
20	وعي مؤسسي / مجتمعي أكبر بالسياسيات الفلسطينية البيئية.	7.59	5.92
21	شفافية معلوماتية حول المشاريع التنموية (خصوصاً باتجاه الجمهور).	8.08	6.03
	المعدل الكلي	**8.33**	**6.06**

ملحق 8.4.أ: الجدوى النسبية والواقعية، للمؤشرات البيئية، موضحاً فيه تفاصيل المبحوثين

الرقم	المؤشرات البيئية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
1	ثقافة الإستخدام المستدام للموارد.	النسبية	8.30	8.00	8.25	8.21
		الواقعية	6.20	5.27	6.50	6.00
2	كم الموارد الطبيعية (وفرتها).	النسبية	8.45	7.82	7.38	8.05
		الواقعية	6.25	5.82	6.38	6.15
3	نوع الموارد الطبيعية (جودتها).	النسبية	8.20	8.27	8.00	8.18
		الواقعية	6.15	6.00	6.63	6.21
4	الإلتزام بتطبيق وسائل الأمن والسلامة.	النسبية	9.40	8.82	9.00	9.15
		الواقعية	6.45	6.09	6.25	6.31
5	الإهتمام بالمصادر الطبيعية.	النسبية	8.70	8.73	8.50	8.67
		الواقعية	6.15	6.27	6.13	6.18
6	إختيار الموقع الأكثر تناسباً للمشروع.	النسبية	9.05	9.09	9.25	9.10
		الواقعية	6.40	5.91	6.88	6.36
7	البحث عن بدائل الموارد.	النسبية	8.00	6.91	7.13	7.51
		الواقعية	6.05	5.64	6.38	6.00
8	جمالية المنظر العام.	النسبية	8.00	7.64	7.00	7.69
		الواقعية	5.80	5.27	5.88	5.67
9	تأهيل الموارد البيئية.	النسبية	8.15	7.82	7.00	7.82
		الواقعية	5.95	6.00	6.25	6.03
10	الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع.	النسبية	9.25	9.18	8.88	9.15
		الواقعية	6.40	6.55	6.75	6.51
11	إعتماد أسلوب الوقاية في التعامل مع الموارد.	النسبية	8.50	8.73	8.50	8.56
		الواقعية	6.15	5.91	6.38	6.13
12	إدارة المخلفات السائلة.	النسبية	8.85	8.27	8.88	8.69
		الواقعية	6.15	5.64	6.13	6.00
13	إدارة المخلفات الصلبة.	النسبية	8.85	8.36	8.75	8.69
		الواقعية	6.25	5.45	6.25	6.03
14	التخطيط البيئي.	النسبية	8.55	8.27	8.50	8.46
		الواقعية	6.10	5.73	6.25	6.03
15	وفرة المعلومة البيئية (الآثار البيئية للمشروع).	النسبية	8.85	8.09	8.75	8.62
		الواقعية	6.00	5.64	6.38	5.97
16	الإلتزام بالقرارات البيئية.	النسبية	8.85	8.91	9.00	8.90
		الواقعية	6.30	5.55	6.63	6.15

ملحق 8.4.ب الجدوى النسبية والواقعية، للمؤشرات البيئية، موضحاً فيه تفاصيل المبحوثين

الرقم	المؤشرات البيئية	الجدوى	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين			
			المؤسسية	المتأثرون	المستفيدون	المجموع
17	المساعدة على تقييم المهددات البيئية.	النسبية	8.30	8.27	8.63	8.36
		الواقعية	6.20	5.73	6.38	6.10
18	الوعي بأهمية دراسات تقييم الأثر البيئي.	النسبية	7.80	8.00	8.13	7.92
		الواقعية	6.15	5.55	6.38	6.03
19	تقييم الجمهور للآثار البيئية (أهمية، حجم).	النسبية	7.15	8.00	7.50	7.46
		الواقعية	5.55	5.18	5.75	5.49
20	وعي مؤسسي/مجتمعي أكبر بالسياسات الفلسطينية البيئية.	النسبية	7.45	7.64	7.88	7.59
		الواقعية	5.90	5.73	6.25	5.92
21	شفافية معلوماتية حول المشاريع التنموية (خصوصاً بإتجاه الجمهور).	النسبية	7.70	9.18	7.50	8.08
		الواقعية	6.00	6.00	6.13	0.03
مجموع الجدوى النسبية: 8.33			**مجموع الجدوى الواقعية = 6.06**			

فئات المبحوثين:

الفئة المؤسسية والإدارية وعددهم 20.

فئة المتأثرين من أفراد المجتمع، مجالس محلية وبلدية، وعددهم 11.

فئة المسفيدين: وهم أصحاب المشاريع التنموية الاربعه المبحوثة وأصحاب المكاتب الإستشارية معدة دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الأربعة المبحوثة. وعددهم 8.

ملحق 9.4.أ: الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات البيئية موضحاً فيها عدد التكرارات لكل إجابة.

الرقم	المؤشرات البيئية	التكرار											الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	ثقافة الإستخدام المستدام للموارد.	*	*	*	*	1	2	2	3	13	11	7	8.21	6.00
2	كم الموارد الطبيعية (وفرتها)	*	*	*	*	*	1	5	3	17	8	5	8.05	6.15
3	نوع الموارد الطبيعية (جودته).	*	*	*	*	*	1	3	6	12	12	5	8.18	6.21
4	الإلتزام بتطبيق وسائل الأمن والسلامة.	*	*	*	*	*	*	2	*	4	17	16	9.15	6.31
5	الإهتمام بالمصادر الطبيعية.	*	*	1	*	*	*	1	2	12	10	13	8.67	6.18
6	إختيار الموقع الأكثر تناسباً للمشروع.	*	*	*	*	*	*	*	5	4	12	18	9.10	6.36
7	البحث عن بدائل المورد.	1	*	*	1	*	4	1	8	14	4	6	7.51	6.00
8	جمالية المنظر العام.	*	*	*	*	1	2	4	8	15	4	5	7.69	5.67
9	تأهيل الموارد البيئية.	*	1	*	*	*	2	5	5	13	5	8	7.82	6.03
10	الإهتمام بالصحة العامة للمجتمع.	*	*	*	*	*	*	2	1	4	14	18	9.15	6.51
11	إعتماد أسلوب الوقاية في التعامل مع الموارد البيئية.	*	*	*	*	1	1	2	6	7	5	17	8.56	6.13
12	إدارة المخلفات السائلة.	*	*	*	1	*	2	1	4	4	10	17	8.69	6.00
13	إدارة المخلفات الصلبة.	*	*	*	*	*	3	1	4	5	10	16	8.69	6.03
14	التخطيط البيئي.	*	*	*	1	*	1	3	1	8	17	8	8.46	6.03

9.4.ب: تابع الجدوى النسبية والواقعية للمؤشرات البيئية موضحاً فيها عدد التكرارات لكل إجابة.

الرقم	المؤشرات البيئية	التكرار											الجدوى النسبية	الجدوى الواقعية
		0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
15	وفرة المعلومة البيئية (الآثار البيئية للمشروع)	*	*	*	*	*	1	*	7	10	8	13	8.62	5.97
16	الإلتزام بالقرارات البيئية.	*	*	*	*	*	*	*	3	12	10	14	8.90	6.15
17	المساعدة على تقييم المهددات البيئية.	*	*	*	*	1	1	1	5	11	12	8	8.36	6.10
18	الوعي بأهمية دراسات تقييم الأثر البيئي	*	1	*	*	1	*	5	8	4	14	6	7.92	6.03
19	تقييم الجمهور للآثار البيئية (أهمية، حجم)	*	*	*	*	1	3	4	11	12	5	3	7.46	5.49
20	وعي مؤسسي / مجتمعي أكبر بالسياسيات الفلسطينية البيئية	*	*	*	2	*	*	3	13	9	11	1	7.59	5.92
21	شفافية معلوماتية حول المشاريع التنموية (خصوصاً باتجاه الجمهور).	*	*	*	1	*	1	2	9	12	4	10	8.08	6.03
	المعدل الكلي												**8.33**	**6.06**

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.1	كتاب تسهيل المهمة.....	120
1.2	الجهات الإدارية المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي كما وردت في المادة 6 من السياسة الفلسطينية لتقييم الأثر البيئي (أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي.....	121
2.2	قائمة المشاريع التي تتطلب إجبارياً إجراء تقييم الأثر البيئي لها.....	122
1.3	معلومات تفصيلية عن المشاريع التنموية ودراسات تقييم الأثر البيئي المبحوثة.....	123
2.3	أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (أسئلة المقابلة).....	130
3.3	أسئلة المقابلة بشكلها النهائي.....	131
4.3	نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي (المقارنة بين المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال/ مثال لمؤشرات البُعد البيئي).....	137
1.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد الإجتماعي.....	138
2.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصل حسب فئات المبحوثين لمؤشرات البُعد الإجتماعي.....	139
3.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصلة حسب التكرارات لمؤشرات البُعد الإجتماعي.....	140
4.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد الإقتصادي.....	141
5.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصل حسب فئات المبحوثين لمؤشرات البُعد الإقتصادي.....	142
6.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصلة حسب التكرارات لمؤشرات البُعد الإقتصادي.....	143
7.4	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصل حسب فئات المبحوثين لمؤشرات البُعد االبيئي.....	145

8.4.أ	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصلة حسب فئات المبحوثين لمؤشرات البُعد البيئي.....	146
8.4.ب	تابع نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصلة حسب فئات المبحوثين لمؤشرات البُعد البيئي.....	147
9.4.أ	نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصلة حسب التكرارات لمؤشرات البُعد البيئي.....	148
9.4.ب	تابع نتائج الجدوى النسبية والواقعية مفصلة حسب التكرارات لمؤشرات البُعد البيئي.....	149

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	المشاريع التنموية المبحوثة التي تم تقييم الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لها في الدراسة.....	45
2.3	محاور أسئلة المقابلة وعدد الفقرات وأنواعها.....	46
3.3	تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حسب المقياس الأول.....	47
4.3	تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حسب المقياس الثانى.....	48
5.3	تصنيف المتوسطات الحسابية لشدة المعيق وقيمة الوزن المقترح لوسائل التعزيز في مواجهة المعيقات لإجابات المبحوثين حسب المقياس الثالث.....	49
6.3	مجتمع الدراسة وعينتها.....	51
7.3	توزيع المبحوثين حسب فئة المبحوث.....	53
8.3	توزيع المبحوثين بحسب عدد سنوات الخبرة في المجال البيئي.....	57
9.3	توزيع المبحوثين بحسب المشاركة في عمليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة.....	58
1.4	المعدل العام للمتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية للأبعاد التنموية.....	61
2.4	المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية لبعض المؤشرات الإجتماعية حسب وجهة نظر المبحوثين.....	67

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3.4	المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية لبعض المؤشرات الإقتصادية حسب وجهة نظر المبحوثين.....	72
4.4	المتوسطات الحسابية للجدوى النسبية والواقعية لبعض المؤشرات البيئية حسب وجهة نظر المبحوثين.....	77
5.4	نتائج المعيقات المؤسسية والمجتمعية والخارجية.....	80
6.4	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات المؤسسية.....	81
7.4.أ	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الخاصة بالوزارات.....	83
7.4.ب	تابع نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الخاصة بالوزارات.	84
8.4	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية.....	87
9.4	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين.....	90
10.4	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الناجمة عن ضعف بعمليتى الرقابة والتفتيش.....	92
11.4	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الخاصة بنقص المعلومات والبيانات.....	94
12.4.أ	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات المجتمعية.....	96

12.4.ب	تابع نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات المجتمعية.....	97
13.4	نتائج النسبة النظرية لشدة المعيق والنسبة الفعلية لدرجة الحدوث للمعيقات الخارجية.....	99
14.4	ملخص نتائج المعيقات.....	102
15.4.أ	نتائج شدة الأولوية وشدة الأهمية لوسائل التعزيز.....	103
15.4.ب	تابع نتائج شدة الأولوية وشدة الأهمية لوسائل التعزيز.....	104

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	خطوات إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.....	10
2.2	تسلسل مشاركات أطراف عملية تقييم الأثر البيئي في الإجراءات الإدارية لإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي.....	15
1.3	الإجراءات التفصيلية لهيكلية الدراسة.....	40
2.3	أمثلة توضيحية من نتائج إختبار التوزيع الطبيعي بطريقة الأعمدة.....	50
3.3	توزيع المبحوثين بحسب تخصصهم العلمي وفئة المبحوثين التي ينتمون إليها.....	55
4.3	توزيع المبحوثين حسب الدرجة العلمية.....	57
1.4	النتائج المتعلقة بالجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد الإجتماعي.....	64
2.4	النتائج المتعلقة بالجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البَعد الإقتصادي.....	71
3.4	النتائج المتعلقة بالجدوى النسبية والواقعية لمؤشرات البُعد البيئي.....	75
4.4	أهم الإجراءات والمعيقات ووسائل التعزيز.....	110

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء.....	أ
	الإقرار.....	ب
	الشكر والعرفان.....	ج
	التعريفات.....	د
	ملخص البحث (باللغة العربية).....	ز
	ملخص البحث (باللغة الانجليزية).....	ط
	الفصل الأول: أساسيات الدراسة.....	**1**
.1.1	المقدمة.....	1
.2.1	مشكلة الدراسة.....	2
.3.1	مبررات الدراسة.....	2
.4.1	أهمية الدراسة.....	3
.5.1	أهداف الدراسة.....	4
.6.1	أسئلة الدراسة.....	4
.7.1	هيكلية الدراسة.....	5
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات.....	**6**
.1.2	مقدمة.....	6
.2.2	تقييم الأثر البيئي (المفهوم والخطوات).....	8
.3.2	مفهوم دراسة تقييم الأثر البيئي وخطوات إعدادها.....	9
.4.2	الجهات المشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي.....	11
.1.4.2	اللجنة الوطنية لتقييم الأثر البيئي الفلسطينية.....	11
.2.4.2	المكاتب الإستشارية.....	12
.3.4.2	المالك (المستثمر).....	13

4.4.2.	الجمهور.....	13
5.4.2.	وزارة / سلطة مختصة (وزارة الاقتصاد).....	13
5.2.	دور الجهات الإدارية في نظام تقييم الأثر البيئي.....	14
6.2.	الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.....	15
1.6.2.	البُعد البيئي.....	16
2.6.2.	البُعد الإجتماعي.....	17
3.6.2.	البُعد الإقتصادي.....	20
7.2.	الإطار التشريعي والقانوني لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.....	22
1.7.2.	مواد الدستور والقانون الفلسطيني ذات العلاقة بتقييم الأثر البيئي.....	22
2.7.2.	المبادئ البيئية والتنموية في القوانين الفلسطينية.....	23
3.7.2.	مدى كفاية التشريعات البيئية الفلسطينية.....	24
8.2.	معيقات تحول دون تحقيق الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.....	27
9.2.	الدراسات السابقة.....	30
1.9.2.	دراسات محلية.....	30
2.9.2.	دراسات خارجية.....	34
3.9.2.	دراسات أجنبية ذات صلة.....	36
4.9.2.	تعقيباً على الدراسات السابقة.....	38
الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....		**40**
1.3.	إجراءات الدراسة.....	40
2.3.	حدود الدراسة.....	42
3.3.	محددات الدراسة.....	42
4.3.	صعوبات الدراسة.....	43
5.3.	عوامل ذات تأثير محدِد في النتائج.....	43
6.3.	أداة الدراسة.....	46
1.6.3.	تصميم أداة الدراسة.....	46
2.6.3.	مقاييس الأداة وتصنيفات متوسطات المبحوثين.....	47
1.2.6.3	مقياس الجدوى النسبية.....	47

2.2.6.3 مقياس الجدوى الواقعية..... 48
3.2.6.3 شدة المعيقات وأولوية المقترحات..... 48
.7.3 صدق الأداة..... 49
.1.7.3 التحليل الإحصائي للبيانات..... 49
.2.7.3 معالجة بيانات الدراسة..... 50
.8.3 مجتمع الدراسة وعينتها..... 51
.9.3 خصائص مبحوثي الدراسة..... 52
.1.9.3 توزيع المبحوثين بحسب فئاتهم..... 52
.2.9.3 توزيع المبحوثين بحسب التخصص العلمي..... 54
.3.9.3 توزيع المبحوثين بحسب الجنس..... 55
.4.9.3 توزيع المبحوثين بحسب أعمارهم..... 56
.5.9.3 توزيع المبحوثين بحسب الدرجة العلمية..... 56
.6.9.3 توزيع المبحوثين بحسب عدد سنوات الخبرة في مجال التقييم البيئي..... 57
.7.9.3 توزيع المبحوثين بحسب المشاركة في إعداد أو تقييم دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية..... 58

الفصل الرابع: نتائج الدراسة..... 60

.1.4 الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية المبحوثة..... 60
.1.1.4 قراءة عامة في الجدوى التنموية لإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي..... 60
.2.4 نتائج تقييم المؤشرات المجتمعية..... 62
.3.4 نتائج تقييم المؤشرات الإقتصادية..... 70
.4.4 نتائج تقييم المؤشرات البيئية..... 74
.5.4 المعيقات..... 79
.1.5.4 نتائج المعيقات المؤسسية..... 81
1.1.5.4 نتائج المعيقات الخاصة بالوزارات..... 82
2.1.5.4 نتائج المعيقات الخاصة بالمكاتب الإستشارية..... 86
3.1.5.4 نتائج المعيقات الخاصة بالتشريعات والقوانين البيئية..... 89
4.1.5.4 نتائج المعيقات الخاصة بعمليتي الرقابة والتفتيش..... 91

5.1.5.4 نتائج المعيقات الخاصة بالمعلومات والبيانات..... 93
.3.5.4 نتائج المعيقات المجتمعية..... 95
.4.5.4 نتائج المعيقات الخارجية..... 98
.6.4 الوسائل الكفيلة بتعزيز تحقيق الجدوى التنموية المتوقعة من إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي..... 102
.7.4 تلخيص النتائج..... 106

الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات..... 111

.1.5 الإستنتاجات..... 111
.2.5.2 التوصيات..... 113
المراجع..... 116
فهرس الملاحق..... 150
فهرس الجداول..... 152
فهرس الأشكال..... 154
فهرس المحتويات..... 155

تــم بحمد الله

2014